euromesco
Policy Study

رقم 29

النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منال أبو داغر
منسقة
علي عباس عبد الجليل
كارلوس جارسيا ريفيرو
الفثيريوس جيوفانيس
ماتياس إيبانيز ساليس
سمير نصار
ماريا إيليني بانتازي بساتا

Shutterstock

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco
Policy Study

رقم 29

النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منال أبو داغر
منسقة
علي عباس عبد الجليل
كارلوس جارسيا ريفيرو
الفثيريوس جيوفانيس
ماتياس إيبانيز ساليس
سمير نصار
ماريا إيليني بانتازي بساتا

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco
Policy Study

أصبحت **يورومِسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يورومِسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يورومِسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فِرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجّهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفِرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة. ويشارك في كل فريق دراسي منسقٌ وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

دراسة السياسة العامة POLICY STUDY

الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الاقران Peer Review : فكتورية ريتغ

مراجعة الأقران الأكاديمية: مجهول

التحرير: خورخي بينيرا ألبارث

تخطيط التصميم: ستوديو ماورين

التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون

التخطيط: نوريا إسبارزا

الطباعة: ISSN 2462-4500

الرقم التسلسلي: ISSN 2462 -4519

النسخة العربية: ISSN 2696 -7626

أيار/مايو 2023

تنسيق النسخة العربية
مؤسسة ألفنار للمعارف العربية

الترجمة من الإنجليزية: فتحي حجازي

تنضيد الحروف العربية: شفيق الحربي

المراجعة اللغوية والتدقيق: كريمة بوراس

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام1989 ، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل و متعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

euromesco

Policy Study

المحتويات

ملخص تنفيذي **7**

مقدمة **9**

منال ابو داغر

تأثير الهجرة الناجمة عن تغير المناخ على الرفاهية **13**

الفثيريوس جيوفانيس

علي عباس عبد الجليل

آفاق وتحديات تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة مع دول الجوار الجنوبي (تونس والمغرب): العلاقة بين تغير المناخ والنزوح الداخلي **37**

ماتياس إيبانيز ساليس

النزوح الداخلي في ظل الإطار الدولي: الطريق إلى الأمام **55**

ماريا إيليني بانتازي بساتا

تغير المناخ والنزوح الداخلي وهشاشة الدولة. نحو «سواحلية» منطقة شمال أفريقيا **73**

كارلوس جارسيا ريفيرو

موجز السياسات بشأن تغير المناخ والتنقل البشري الداخلي **89**

منال ابو داغر

سمير نصار

قائمة المختصرات **111**

ملخص تنفيذي

لقد أصبح تغير المناخ أحد القضايا الأكثر إلحاحا في عصرنا، وأصبح تأثيره محسوسا في جميع أنحاء العالم. ومن أهم عواقب تغير المناخ هو نزوح الناس بسبب آثاره. منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معرضة بشكل خاص لتغير المناخ، ومن المتوقع أن تكون واحدة من أكثر المناطق تضررا في العالم. تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا موطنًا لبعض النظم البيئية الأكثر هشاشة في العالم، ويواجه سكانها بالفعل العديد من التحديات البيئية مثل التصحر وندرة المياه وموجات الحر. ومن المتوقع أن تتفاقم هذه التحديات في السنوات المقبلة، ومن المتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أحداثا مناخية أكثر تواترا وشدة، مثل الجفاف والفيضانات والعواصف، نتيجة لتغير المناخ. ونتيجة لذلك، أصبح النزوح الداخلي الناجم عن المناخ قضية بالغة الأهمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أن ملايين الأشخاص في المنطقة معرضون لخطر النزوح بسبب آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، وندرة المياه، والظواهر الجوية المتطرفة. يمكن أن يكون لهذا النزوح عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية وخيمة على الأفراد والمجتمعات المتضررة، ومن الضروري وضع سياسات واستراتيجيات لمعالجة هذه القضية. ومن هنا، تتطرق الدراسة إلى قضية الهجرة المعقدة والمتعددة الأوجه، وتحديدا الهجرة الداخلية، التي يسببها تغير المناخ وتأثيراته على رفاهية الأسر. ينصب التركيز الأساسي للدراسة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أصبحت الهجرة الناجمة عن المناخ مصدر قلق كبير. تتألف الدراسة من خمسة فصول تقدم الأدلة التجريبية، وتحليل السياسات، والأطر القانونية والسياسية، وتوصيات لصانعي السياسات لفهم ومعالجة مشكلة الهجرة والنزوح الناجم عن المناخ بشكل أفضل.

الفصل 1 يتناول تأثير الهجرة الداخلية الناجمة عن تغير المناخ على انعدام الأمن الغذائي والبطالة وأجور الأسر في مصر والأردن. وباستخدام البيانات على مستوى الأسرة، وجدت الدراسة أن الهجرة الناجمة عن المناخ تزيد من وتيرة الهجرة من الريف إلى الحضر، مما يؤدي إلى تنافس المزيد من الناس على عدد أقل من الوظائف في المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض الأجور، وارتفاع انعدام الأمن الغذائي.

الفصل 2 يقيّم آفاق وتحديات برامج الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال الهجرة مع الجوار الجنوبي، ولا سيما مع المغرب وتونس، في ضوء العلاقة بين تغير المناخ والنزوح القسري. وبأخذ برامج التعاون المالي والهجرة الحالية مع تونس والمغرب كدراسات حالة، يسلط هذا الفصل الضوء على غياب إجراءات الاتحاد الأوروبي اليوم لمعالجة النزوح والهجرة المرتبطة بتغير المناخ والتدهور البيئي في المنطقة. ويتناول توصيات سياسات محددة للاتحاد الأوروبي في إطار الشراكات المستقبلية مع تونس والمغرب في مجال الهجرة ويسلط الضوء على الأدوات والحلول المبتكرة التي سيتم تضمينها والتي تساعد على تقليل الضعف المناخي وتعزيز مرونة المناخ وقدرات التكيف لدى المجتمعات المتضررة.

الفصل 3 يستكشف النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ظل المنظور القانوني والسياسي الدولي، ويسلط الضوء على الحاجة إلى إطار إقليمي

يعتمد على المعايير الدولية المعدلة لاحتياجات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتناول دراسة الحالة الخاصة بمصر لاستكشاف كيفية تطبيق المعايير الدولية بنجاح في المنطقة. كما يستكشف هذا الفصل أيضًا جانب النوع الاجتماعي للنزوح المناخي ويقدم توصيات حول كيفية الحد من ضعف النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الفصل 4 يشرح كيف أثر تغير المناخ على منطقة الساحل لعقود من الزمن، مما أدى إلى تدهور النظام البيئي، والتصحر، والمجاعة، والفقر، وضعف الدولة، والانقلابات العسكرية، ونزوح السكان. ويقارن هذا الفصل الوضع في منطقة الساحل مع الوضع في بلدان شمال أفريقيا ويخلص إلى أن المنطقتين مترابطتان ومتأثرتان. ويوصي الفصل باتخاذ التدابير اللازمة في بلدان شمال أفريقيا لتجنب احتمال تفاقم الوضع.

الفصل 5 يقدم مجموعة من التوصيات التي تسترشد بها عملية صنع السياسات العامة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وحماية الفئات الأكثر ضعفا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسلط هذا الفصل الضوء على الروابط المتبادلة بين تغير المناخ والنزوح الداخلي ويتناول المبادرات المناخية التي تنفذها حكومات المنطقة. يحدد هذا الفصل أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة ذات الصلة - مثل المؤسسات الحكومية والمنظمات الإقليمية والاتحادات السياسية والاقتصادية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية - ويقترح مجموعة من التوصيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتعزيز معالجة نقاط التوتر في منطقة معرضة لها بالفعل.

تؤكد الدراسة على الحاجة إلى اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وكثيراً ما ترتبط هذه العوامل بدوافع أخرى لانعدام الأمن، مثل الفقر والصراع والتدهور البيئي. ولذلك، فمن الأهمية بمكان فهم التفاعل بين هذه العوامل ووضع استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار طبيعتها المتعددة الأبعاد. كما أنها تزود صانعي السياسات بتوصيات لتطوير آليات التكيف والقدرة على الصمود على المدى الطويل للمجتمعات المتضررة. وتهدف هذه التوصيات إلى تحفيز التنمية المستدامة على جميع المستويات، من المحلي إلى الوطني، من خلال تمكين المجتمعات من التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

باختصار، تؤكد الدراسة على الحاجة الملحة لمعالجة مشكلة الهجرة الناجمة عن المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتدعو إلى بذل جهود متضافرة من قبل صانعي السياسات والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة لتطوير حلول مبتكرة لهذا التحدي المعقد.

في سياق تغير المناخ، تُعرَّف الهجرة البيئية بأنها «النزوح المؤقت أو الدائم بسبب الكوارث الطبيعية والجفاف وفشل المحاصيل والتغيرات التي يسببها الإنسان في الموائل» (سيمونيلي، 2016؛ داودي، سورز ووينثال، 2022). لكن، من المفيد النظر هنا في المفهوم الأوسع للهجرة. المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة تعرّف المهاجر بأنه «أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدا عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن الوضع القانوني للشخص، وما إذا كانت الحركة طوعية أو قسرية، وما أسباب الحركة أو مدة الإقامة» (2019). في هذا التقرير، يتم استخدام الهجرة للدلالة على الهجرة الداخلية.

في السنوات الأخيرة، كان هناك تركيز متزايد على العلاقة بين تغير المناخ والهجرة، لا سيما في سياق النزوح الداخلي. ومع ذلك، من الضروري ملاحظة أن الدوافع المناخية لا يمكن دائمًا فصلها عن دوافع الهجرة الأخرى، مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهذا التعقيد يجعل من الصعب تحديد وقياس تأثير تغير المناخ على أنماط الهجرة. ونتيجة لذلك، فإن بعض النتائج الواردة في الأدبيات المتعلقة بالهجرة الناجمة عن المناخ تأخذ في الاعتبار أنماط الهجرة على نطاق أوسع. وفي حين أن هذا النهج قد يجعل من الصعب عزل تأثير تغير المناخ على أنماط الهجرة، فإنه يوفر فهما أكثر دقة للعوامل التي تدفع الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن خلال اتباع نهج أكثر شمولاً لفهم أنماط الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن للباحثين تطوير فهم أكثر دقة للعوامل التي تساهم في النزوح. ويكتسب هذا النهج أهمية خاصة في هذه المنطقة، حيث غالبا ما تدفع الهجرة عوامل معقدة ومترابطة.

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم توصيات سياسية وملخص سياسات لصانعي السياسات على المستوى الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصانعي السياسات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من آثارها على النزوح البشري الداخلي. لتحقيق هذا الهدف، ركزت مجموعة الدراسة على أربعة مواضيع رئيسية: آثار تغير المناخ على النزوح القسري والرفاهية؛ سياسة التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي؛ النزوح الداخلي في الإطار الدولي؛ والعلاقة بين تغير المناخ والنزوح الداخلي وهشاشة الدولة في منطقة الساحل. إن معالجة هذه المواضيع أمر بالغ الأهمية لتطوير نهج شامل للتخفيف من آثار تغير المناخ على النزوح القسري والرفاهية، ولضمان أن تعمل سياسة التعاون في الاتحاد الأوروبي على دعم هذه الأهداف بشكل فعال. ومن خلال التعلم من تجارب مناطق مثل منطقة الساحل، يمكن لواضعي السياسات تقديم توصيات سياسات فعالة للمناطق الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، اتبعت مجموعة الدراسة منهجية صارمة تتكون من الخطوات التالية: 1) مراجعة الأدبيات: أجرت مجموعة الدراسة مراجعة مستفيضة النطاق للأدبيات ذات الصلة، بما في ذلك الأوراق الأكاديمية والتقارير وملخصات السياسات، لفهم وضع المعرفة الحالي المتعلقة بآثار تغير المناخ على النزوح القسري والرفاهية، فضلا عن أفضل الممارسات في استجابات السياسات لهذه القضايا؛ 2) جمع البيانات: قامت مجموعة الدراسة بجمع بيانات من مصادر مختلفة، بما في ذلك المنظمات الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية، لتقييم الوضع الحالي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي وتغير المناخ وهشاشة الدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل؛ 3) تحليل البيانات: قامت مجموعة الدراسة بتحليل البيانات المجمعة لتحديد الاتجاهات والأنماط الرئيسية المتعلقة

بتغير المناخ والنزوح الداخلي وهشاشة الدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل؛ 4) دراسات الحالة: أجرت مجموعة الدراسة دراسات حالة لفحص تأثير تغير المناخ على النزوح الداخلي والرفاهية في مناطق محددة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والساحل؛ 5) توصيات السياسات: بناءً على نتائج مراجعة الأدبيات وتحليل البيانات ودراسات الحالة، طورت مجموعة الدراسة مجموعة من توصيات السياسات لصانعي السياسات على المستوى الوطني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وصانعي السياسات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. تم تصميم هذه التوصيات للتكيف مع آثار تغير المناخ على النزوح البشري الداخلي والتخفيف من آثارها وتعزيز رفاهية السكان المتضررين؛ وأخيرًا، 6) موجز السياسات: أعدت مجموعة الدراسة موجزًا للسياسات يلخص النتائج الرئيسية وتوصيات السياسات في شكل موجز وسهل الوصول إليه، ومناسب لتعميمه على صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين.

تأثير الهجرة الناجمة عن تغير المناخ على الرفاهية

الفثيريوس جيوفانيس

أستاذ مشارك في الاقتصاد بجامعة إزمير باكيرجاي، تركيا

علي عباس عبد الجليل

باحث دكتوراه بجامعة باتنة 1 الجزائر

مقدمة

تؤثر مجموعة واسعة من الظروف بشكل كبير على قرار الهجرة. البطالة، وعدم كفاية الآفاق الاقتصادية، والفقر، والجوع، والصراعات، والاضطرابات المناخية، والتدهور البيئي هي عوامل محتملة للهجرة. ومع ذلك، يمكن للأسر استخدام الهجرة كآلية للتكيف، والتعامل مع تقلب الدخل والمخاطر المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، والتي تربط بشكل غير مباشر بين الزراعة والهجرة (إيتزولد وآخرون، 2014؛ فوكيلاتو وآخرون، 2021؛ ديمونت، 2022؛ أوبي وآخرون، 2022).

على الرغم من أن الهجرة البشرية استجابة للتغير البيئي قد حدثت منذ نشأة جنسنا البشري (فينلايسون، 2005)، إلا أن الدافع الأخير الذي يفرضه تغير المناخ الناتج عن النشاط البشري على الهجرة البشرية جديد نسبيًا ويتزايد تكثيفه تدريجيًا (ماكمايكل وآخرون، 2012؛ ماكمايكل، 2014؛ شويردل وآخرون، 2018؛ هيلبلنج ومايرريكس، 2022). حالات الجفاف والفيضانات وارتفاع منسوب سطح البحر والكوارث المرتبطة بالمناخ الأكثر تواترا وشدة ليست سوى بعض من التغيرات البيئية والتحولات المناخية التي تؤثر على أنماط الهجرة البشرية في جميع أنحاء العالم (فورسايت، 2011).

في الشكل 1، يتم توضيح العلاقات بين تغير المناخ والهجرة والرفاهية، والتي لا تستنتج العلاقة السببية مباشرة ولكنها تشكل علاقة متبادلة معقدة. يمكن تعريف الرفاهية على أنها نوعية حياة الناس وسبل عيشهم. لا يوجد إجماع حول تعريف واحد للرفاهية، ولكن هناك اتفاق عام على أن الرفاهية تشمل الرفاهية الاقتصادية والنفسية والعاطفية والاجتماعية والحالة الصحية والرضا عن الحياة، من بين أمور أخرى (مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، 2000؛ فان لينتي وآخرون، 2011؛ تران وآخرون، 2020). علاوة على ذلك، تتضمن الرفاهية مقاييس ذاتية، مثل الرضا عن الحياة والصحة العقلية، ومقاييس موضوعية، مثل التوظيف والدخل. ومع ذلك، واستنادًا إلى البيانات الموضوعية والمتاحة المستخدمة في هذه الدراسة، يركز التحليل على الرفاه الاقتصادي الذي يتم قياسه من خلال نتائج العمل والأمن الغذائي.

يستكشف هذا الفصل تأثير الهجرة الناجمة عن تغير المناخ على الرفاه الاقتصادي، مقاسًا بانعدام الأمن الغذائي ونتائج العمل للأسر في مصر والأردن. بناءً على الدراسات الاستقصائية والبيانات المتاحة، فإننا نركز على الرفاه الاقتصادي للمهاجرين المستجيبين في المسوحات وليس على الرفاه الاقتصادي للمجتمعات المضيفة. ويكمن مبرر التركيز على هذه النتائج في تلك البلدان المحددة في البيانات الأسرية التفصيلية المتاحة على المستوى الجزئي والتي تسجل بالتفصيل موقع الأسر والتي يمكن دمجها مع مؤشرات تغير المناخ. علاوة على ذلك، يتم اختيار نتائج انعدام الأمن الغذائي والعمل للحصول على تقديرات متسقة من حيث استكشاف نفس النتائج. توفر المسوحات في البلدان التي تم استكشافها في هذا الفصل معلومات قيمة حول الأسباب التي تؤدي إلى هجرة الأسر، مثل الأسباب الاقتصادية أو بسبب تغير المناخ، وهو هدف هذا الفصل.

ينبغي علينا أن نسلط الضوء على أننا نركز على نتائج الرفاه الاقتصادي لسببين. أولا، يتم تسجيل هذه التدابير في المسوحات المستخدمة في التحليل، في حين أن التدابير الذاتية غير متوفرة. ثانياً، لا تتأثر المقاييس الموضوعية للرفاه، مثل الدخل والعمالة، بتصورات ووجهات نظر وآراء الآخرين، وبالتالي يمكن أن تكون أكثر دقة. وبعبارة أخرى، فإن هذه المقاييس قابلة للمقارنة بين الأشخاص، في حين أن التحليل الذي يعتمد على مقاييس الرفاهية الذاتية باستخدام بيانات مقطعية يكون صعبًا بسبب اختلاف تصورات وتفضيلات كل فرد، مما يعني أن تصنيف المقاييس الذاتية يختلف حسب الشخص. (كينج وآخرون، 2004؛ لوكاس ودونيلان، 2007؛ نوت

وآخرون، 2017). وبالتالي، يصعب تفسير الأسئلة بطريقة متماثلة.

استناداً إلى الشكل 1، نستكشف تأثير الهجرة الناجمة عن المناخ على ثلاث نتائج للرفاه الاقتصادي. ويتمثل أحد الخيارات في بناء مؤشر للرفاهية الاقتصادية باستخدام هذه المتغيرات الثلاثة. لكن، الفوائد المترتبة على تكثيف العديد من مقاييس الرفاهية في مؤشر واحد لا بد من الموازنة بينها وبين العديد من القضايا المنهجية. وليس من الواضح تماما ما إذا كان بوسعه تقديم تفسير متماسك لما يمثله المؤشر الإجمالي للرفاهية. وذلك لأن المكونات المختلفة للرفاهية، في أبسط مستوياتها، تمثل مفاهيم متميزة (هاو وآخرون، 2008؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2013). وكما سنناقش بمزيد من التفصيل في قسم المنهجية، تختلف وحدة وحجم قياسات نتائج الرفاه الاقتصادي، كما أنها تتبع توزيعات مختلفة.

علاوة على ذلك، تختلف عينة التحليل عبر كل نتيجة من نتائج الرفاهية. وعلى وجه الخصوص، تشير الأجور إلى الأشخاص العاملين فقط، في حين يعتمد التحليل التجريبي للتوظيف على عينة المستجيبين الذين يعملون أو يبحثون عن عمل، إلا أنها لا تشمل من لا يشاركون في أسواق العمل كالطلبة وذوي الإعاقة والمتقاعدين. ومن ناحية أخرى، يشمل تحليل الأمن الغذائي جميع المشاركين البالغين في المسوحات. وهناك مسألة أخرى وهي أن الوزن النسبي الذي ينبغي إعطاؤه لمختلف الجوانب أو الأبعاد الفرعية للرفاهية يفتقر أيضًا إلى أساس واضح (هاو وآخرون، 2008؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2013؛ غريكو، 2018). وعلاوة على ذلك، فإن استكشاف كل نتيجة من نتائج الرفاه الاقتصادي يسمح لنا بتفكيك تأثير الهجرة الناجمة عن المناخ على كل نتيجة. قد يوفر هذا رؤى أكثر تحديدًا لصانعي السياسات حول تأثيرات الهجرة التي من المحتمل أن تختلف لكل نتيجة، وبالتالي، تنطوي على آثار ونهج سياسات مختلفة.

الإطار المفاهيمي

يبين الشكل 1 الأساس المنطقي لاستكشاف تأثير الهجرة الناجمة عن تغير المناخ على الرفاه الاقتصادي، مثل الأضرار التي لحقت بإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وفقدان الوظائف، وانخفاض الأجور.

إن انعدام الأمن الغذائي وفقدان الدخل والبطالة يرجع إلى حد كبير إلى تغير المناخ وخاصة الجفاف في أفريقيا والشرق الأوسط

باتباع الشكل 1، نناقش كيف يمكن أن يؤثر تغير المناخ على الرفاه الاقتصادي. إن انعدام الأمن الغذائي وفقدان الدخل والبطالة يرجع إلى حد كبير إلى تغير المناخ وخاصة الجفاف في أفريقيا والشرق الأوسط. والهجرة المرتبطة بتغير المناخ وكيف يمكن أن تؤثر الأخيرة على الرفاه الاقتصادي. قد ينتقل الناس إلى مواقع تتمتع بإمدادات غذائية أكثر استقرارًا، وسبل عيش زراعية، وفرص عمل إذا واجهوا جفافًا طويل الأمد أو متكررًا أو عوامل أخرى، وصدمات تغير المناخ التي تؤثر على الدخل والأمن الغذائي (كلوس وأدوجنا، 1989؛ مندلسون وآخرون، 2007؛ ماكمايكل، 2014).

أظهرت العديد من الدراسات البحثية كيف تؤثر العمليات البيئية طويلة المدى، وخاصة الجفاف، على الهجرة (بلاك وآخرون، 2001؛ عزرا، 2001؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2009a؛ المجلس النرويجي للاجئين، 2011؛ فوكيلاتو وآخرون، 2021؛ ديمونت، 2022؛ أوبي وآخرون، 2022). يستخدم عزرا (2001) بيانات من المناطق المتضررة من الجفاف في شمال إثيوبيا للإشارة إلى أن الناس، وخاصة الشباب، اضطروا إلى مغادرة منازلهم بسبب خطر الجوع. وقد وجد عزرا (2001) أن ما يقرب من 23% هاجروا إلى المناطق الحضرية بسبب الجفاف والتدهور البيئي. ومن الأمثلة البارزة الأخرى الجفاف الطويل الأمد والفشل الزراعي الذي ابتليت به سوريا في الفترة من 2006 إلى 2011. لقد فقد أكثر من 800 ألف سوري، بما في ذلك المزارعون والرعاة في المناطق التي تعتمد على الأمطار في شمال شرق البلاد، سبل عيشهم نتيجة للجفاف في عام 2009. وفقًا للأمم المتحدة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر

والهلال الأحمر، 2009b ؛ إيريان وآخرون، 2010). وبحلول عام 2011، كان ما بين مليونين وثلاثة ملايين سوري يعيشون في فقر مدقع، وتشير التقديرات إلى أن مليون شخص تضرروا بشدة وكانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب الجفاف. ولهذا السبب، غادر الناس، ومن بينهم العديد من المزارعين ومربي الماشية، الريف إلى المدن بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل (إيريان وآخرون، 2010؛ فيميا وويريل، 2013).

الشكل 1: الإطار المفاهيمي للعلاقة بين تغير المناخ والهجرة والرفاه الاقتصادي.

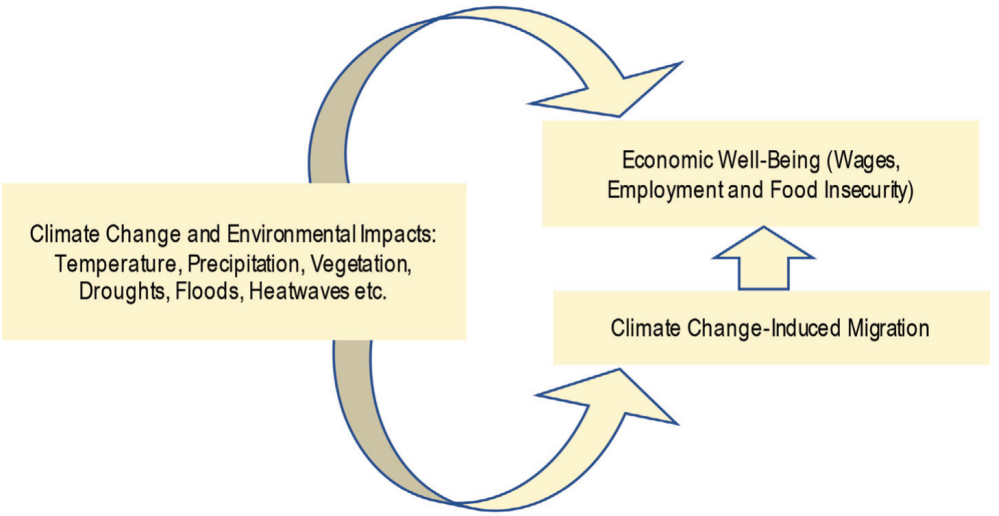

المصدر: https://www.wilsoncenter.org/article/reorienting-perceptions-climate-change-migration-displacement

في حين أن تغير المناخ قد يؤثر على الرفاه الاقتصادي ويزيد من الهجرة، فإن الهجرة الناجمة عن المناخ ترتبط أيضا بآثار سلبية على الرفاه الاقتصادي للمهاجرين والسكان المعاد توطينهم. وقد يؤثر تغير المناخ على الأمن الغذائي والمائي، فضلا عن أشكال مختلفة من الهجرة، مثل عمليات إعادة التوطين المخطط لها أو النزوح القسري، المعروف أيضا باسم الهجرة القسرية (المنظمة الدولية للهجرة، 2008؛ غوتيريس، 2012؛ البيت الأبيض، 2021).

أصبحت مبادرات التنقل إلى مكان آخر المخطط له معترفًا بها على نطاق واسع باعتبارها استجابة للتكيف مع المخاطر التي يفرضها تغير المناخ على السكان الضعفاء (بيرافان وراجان، 2006؛ بيرمان، 2010؛ ماكمايكل، 2014). من المرجح أن تكون هذه المبادرات محلية وداخلية، ومن الأفضل أن تكون مدفوعة طوعًا. يعد النظر في تأثيرات الهجرة على المدى القصير والطويل استجابة لمخاطر تغير المناخ أمرًا ضروريًا (سيرنيا وشميدت سولتاو، 2006؛ بينز وآخرون، 2011؛ جونسون، 2012). سياسات إعادة التوطين تخلق عادةً نقاط ضعف جديدة بين السكان المعاد توطينهم، وخاصة بين الفقراء، وفقًا للتقييمات السابقة لنتائج «التهجير القسري وإعادة التوطين بسبب التنمية» (سيرنيا، 1997؛ سيرنيا وشميدت- سولتاو، 2006؛ وارنر وآخرون، 2008، 2010؛ كاو وآخرون، 2012).

يصف ستال (2011) دراسة حالة لإعادة التوطين المخطط لها في حوض زامبيزي في موزامبيق كاستراتيجية للتعامل مع مخاطر الفيضانات من خلال عمليات إعادة التوطين المخطط لها في عامي 2001 و2007، غير أن الحفاظ على الأمن الغذائي والاقتصادي

أصبح أكثر صعوبة في المناطق المهاجرة. وبعد إجلاء المتضررين من الفيضانات، قامت الحكومة بوضعهم في مساكن مؤقتة ثم حاولت إيجاد مساكن دائمة لهم. تم إنشاء مجتمعات إعادة التوطين بالقرب من المناطق الخالية من الفيضانات مع سهولة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المدارس والمستشفيات، فضلاً عن المناطق الخصبة المنخفضة المنتجة زراعيًا. في المقابل، شهدت المناطق التي كانت محمية من الفيضانات الجفاف وشح المياه، مما جعل من المستحيل على الأشخاص الذين هاجروا إليها زراعة المحاصيل والحفاظ على أمنهم الغذائي والاقتصادي. وقد شهد المهاجرون انخفاضًا في أمنهم الغذائي ومستويات معيشتهم، واحتاجت هذه المجتمعات إلى مساعدات حكومية ودولية من أجل البقاء (ستال، 2011).

عندما يضطر الناس إلى مغادرة مجتمعاتهم، قد يجدون أن خبراتهم المتخصصة لم تعد مفيدة في الأماكن التي يهاجرون إليها. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية إلى نقص مياه الشرب، وتدهور التربة، وإزالة الغابات، والتلوث، واحتمال انتشار الأوبئة في المناطق التي يهاجر إليها الناس، حيث لا تتوفر البنية التحتية الكافية، وحيث يعتمدون بشكل مباشر على البيئة من أجل البقاء، مما يؤثر على رفاهيتهم الاقتصادية بشكل سلبي (وارنر وآخرون، 2010).

كما ذكرنا سابقًا، ينتقل معظم المهاجرين من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية، وهذا الاتجاه قوي بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل (أدامو، 2010؛ غوتيريس، 2012؛ ماكمايكل، 2014). تتأثر الأنشطة الزراعية وسبل العيش سلبًا بأحداث تغير المناخ مثل الفيضانات ونقص المياه والجفاف، مما سيؤدي إلى زيادة في معدل الهجرة من الريف إلى الحضر المرتفع أصلا (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، IPCC، 2021). وقد ساهم تغير المناخ بشكل مباشر في هجرة السكان من الريف إلى الحضر بحثًا عن إمكانيات محسنة، مثل الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وفرص عمل أفضل (لو، 2010؛ ناودي، 2010؛ شيفران وآخرون، 2012؛ بريان وآخرون، 2014؛ تشين وآخرون، 2019؛ ليو وآخرون، 2019). وفي الواقع، بدأ تغير المناخ بالفعل في تضخيم الهجرة من الريف إلى الحضر في الأجزاء الفقيرة من العالم (هيلبلينج ومايريكس، 2022).

لكن، في حين أن المناطق الحضرية قد توفر مزايا مختلفة لتحسين مستويات المعيشة، إلا أنها قد تعرض الناس أيضًا لمخاطر أخرى (فورسايت، 2011؛ ماكمايكل، 2014). يسعى المهاجرون إلى الاستقرار في سياقات جديدة معقدة ذات رأس مال مالي واجتماعي محدود، مما قد يؤدي إلى البطالة ويحد من قدرتهم على الوصول إلى الخدمات والوظائف اللائقة، مما ينطوي على انخفاض الأجور (لو، 2010؛ بريان وآخرون، 2014؛ تشين وآخرون، 2019).

يرتبط التحضر بنقص التغذية وسوء الصحة وانخفاض مستويات الرفاهية، وخاصة بالنسبة للإناث والأسر الكبيرة التي لديها أطفال والمزارعين والعمال ذوي الأجور المنخفضة، الذين لا يتمتعون بخلفية كافية من رأس المال البشري، ويعانون من انخفاض التحصيل التعليمي، ويتميزون عادة بارتفاع معدلات البطالة (ساتيرثويت وآخرون، 2010؛ ماكمايكل، 2014). ومن ثم، يؤدي التحضر إلى زيادات كبيرة في عدد السكان، مما يعني ضمنا أن المزيد من الناس يتنافسون على وظائف أقل، مما يؤدي إلى ارتفاع الميل إلى البطالة. علاوة على ذلك، في المدن يسكن الفقراء في كثير من الأحيان في مناطق ذات أراضٍ رديئة النوعية حيث لا يمكنهم زراعة أي طعام تقريبًا ويفتقرون إلى الموارد المالية لشراء الإمدادات الغذائية الكافية. غالبًا ما تتجاهل الحكومات المحلية والوطنية المستوطنات الحضرية الفقيرة، مما يؤدي إلى ضعف البنية التحتية وارتفاع معدلات البطالة ونقص التشغيل (كامبل، 2010؛ ماكمايكل، 2014). تركز دراستنا فقط على المهاجرين الذين هاجروا بسبب تغير المناخ. وفي هذه الحالة، تشمل العينة أيضًا المزارعين الذين أكملوا تحصيلًا تعليميًا منخفضًا، أو الشباب ذوي الخبرة العملية الأقل، مما يعني أنهم أكثر ضعفًا وأقل قدرة على المنافسة في سوق العمل (زهري، 2002؛ حطاب وآخرون، 2022) .

وقد ساهم تغير المناخ بشكل مباشر في هجرة السكان من الريف إلى الحضر بحثًا عن إمكانيات محسنة، مثل الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية وفرص عمل أفضل

عرض الادبيات

تختلف تأثيرات تغير المناخ الحالية والمستقبلية على النطاق الإقليمي والوطني والعالمي. ستشهد البلدان والمناطق والمجتمعات والأسر تأثيرات مختلفة من تغير المناخ على سبل عيشها وأمنها الغذائي والمائي والنظم الإيكولوجية والبنية التحتية. يناقش هذا القسم بإيجاز الدراسات السابقة ويقدم رؤى حول تأثير تغير المناخ في مصر والأردن، مع إيلاء اهتمام خاص للهجرة والرفاه الاقتصادي.

مصر

يعيش ما يقرب من نصف سكان مصر في دلتا النيل، مما يجعلها أكبر منطقة حضرية في البلاد (عبدربه وحسان، 2020). ويمكن لأنشطة الزراعة وصيد الأسماك والصناعة الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي، حيث تمثل الزراعة 40%، وصيد الأسماك 50%، والصناعة 60% من الإجمالي (عبدربه وحسان، 2015). لكن مصر، وخاصة دلتا النيل، معرضة للعديد من المخاطر البيئية، أبرزها ارتفاع منسوب مياه البحر والجفاف. توقعت تسعة من أصل عشرة سيناريوهات تستخدم ثلاثة نماذج تداول عالمية مختلفة حدوث انخفاضات طويلة المدى في تدفقات نهر النيل تتراوح بين 10% إلى 90% بحلول عام 2095 (ستريزبيك وآخرون، 2001؛ جهاز شؤون البيئة، 2010). ويُلقى باللوم على الزيادة المتوقعة في درجات الحرارة في انخفاض إنتاج المحاصيل الرئيسية، مثل الأرز، بنسبة 15% بحلول عام 2050 و36% بحلول عام 2100. وسيؤدي ذلك إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي وفقدان الدخل (أبو حديد، 2006، 2009؛ جهاز شئون البيئة، 2010). سيؤدي ارتفاع درجة الحرارة بسبب تغير المناخ إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة الاحتياجات المائية (عيد وعودة، 2006، مصطفى وآخرون، 2021)، وذلك لأن مواسم النمو الأقصر ترتبط بانخفاض إنتاجية المحاصيل. تساهم درجات الحرارة المرتفعة في هذه المشكلة عن طريق تقليل عدد الأيام التي يمكن أن يراكم فيها القمح العدد اللازم من أيام درجة النمو. إلا أن درجات الحرارة المرتفعة قد تؤدي إلى إضعاف الحبوب مما يؤدي إلى انخفاض وزن الحبوب. ومن المتوقع أن تنخفض غلات القمح بسبب تغير المناخ، وخاصة الارتفاع المتوقع في درجات الحرارة. ومقارنة بالظروف الحالية، فإن متوسط العائدات سينخفض بنسبة 8.6% و11.1% في عامي 2050 و2100 على التوالي. وفي مواجهة تغير المناخ، سترتفع احتياجات القمح من المياه من حوالي 6% في عام 2050 إلى ما يقرب من 12% في عام 2100 (مصطفى وآخرون، 2021). سيؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من استهلاك الغذاء (كيلو كالوري للفرد في اليوم)، وبالتالي انخفاض الأمن الغذائي بنحو 1.7%-و3.8%- خلال عام 2030 و2050 على التوالي (نصر وآخرون، 2021). كما سيؤدي تغير المناخ أيضا إلى انخفاض الدخل بشكل أكبر كما أشارت الدراسة التي أجراها عيد وآخرون (2007) التي وجدت أنه بحلول عام 2050 ستؤدي الزيادة في درجة الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية و3.6 درجة مئوية إلى انخفاض صافي الإيرادات لكل هكتار بمقدار 1,453.41 دولارًا و3,488.18 دولارًا على التوالي. وتتوقع سيناريوهات أخرى أن ينخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 8 و47% بحلول عام 2060، مع انخفاض في العمالة المرتبطة بالزراعة بنسبة تصل إلى 39%. علاوة على ذلك، تقدر خسائر الرفاه في الزراعة بما يتراوح بين 40 و234 مليار جنيه مصري في عام 2060 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013).

تتوقع السيناريوهات أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 0.5 متر إلى نزوح 2-4 مليون مصري بحلول عام 2050 وتشجيع الهجرة من المنطقة الساحلية إلى مناطق أخرى (وزارة الخارجية الهولندية، a2018؛ مصطفى وآخرون، 2021؛ جونجودو، 2022). وفي الإسكندرية، ستحدث خسارة 32,000 وظيفة عند ارتفاع مستوى سطح البحر 0.18 متر وخسارة 195,000 وظيفة عند ارتفاع 0.5 متر ((EACH-FOR، 2008؛ وودون وآخرون، 2014) . بحلول عام 2050، من المتوقع أن

تنخفض إنتاجية محصولين رئيسيين في مصر – القمح والذرة – بنسبة 15% و19% على التوالي، مما سيؤدي إلى مزيد من انخفاض الأمن الغذائي وزيادة هجرة 6-7 ملايين شخص (EACH-FOR، 2008؛ وودون وآخرون، 2014؛ مصطفى وآخرون، 2021).

الدراسة التي أجراها حطاب وآخرون (2022) تبين أن الهجرة من الريف إلى الحضر ترتبط بتأثير سلبي على الرفاهية بنسبة 2.4%. تستخدم دراستهم مؤشرًا مركبًا يتكون من موجودات الأسرة ومواردها كمؤشر للرفاهية والرفاه الاقتصادي. وجد وودون وآخرون (2014) أن تغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة تزيد من الهجرة الداخلية المؤقتة والدائمة في عينة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك مصر. يظهر يوسف وآخرون (2017) أنه إذا كانت الزيادة لمدة شهر واحد مع كون درجة الحرارة أعلى من 95 في المائة من زيادة توزيع درجات الحرارة، فإن عدد المهاجرين من تلك المناطق يزيد بنسبة 3.31%. لكن هذه الدراسات إما لا تفرق ما إذا كانت الهجرة ناجمة عن تغير المناخ أو لأسباب أخرى أو أنها لا تستكشف تأثير الهجرة الناجمة عن المناخ على الرفاه الاقتصادي، والذي يعبر عنه بالأمن الغذائي والدخل وفرص العمل.

الأردن

يتميز الأردن بمناخ جاف ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة مصحوبة بشح الموارد المائية. تشير الدراسات إلى أن زيادة درجة الحرارة بمقدار 1 و2 و3 و4 درجات مئوية تقلل من إنتاجية الشعير على التوالي بنسبة 14% و28% و38% و46% (البكري وآخرون، 2011؛ ديكسيت وآخرون، 2018؛ وزارة الخارجية الهولندية، 2018b).

دراسة البكري وآخرون (2013) تستكشف تأثير تغير المناخ والتغيرات في استخدام الأراضي والنمو السكاني في مناطق معينة، والتي تأتي أيضًا من الهجرة، على ندرة المياه والأمن الغذائي. تشير التغيرات في استخدام الأراضي في الدراسة إلى التحضر المكثف الناجم عن الهجرة والنمو السكاني على حساب الأراضي المروية والبعلية (منظمة الأغذية والزراعة، 2010). وهذه مشكلة خاصة في عمان، حيث يعيش أكثر من نصف سكان البلاد. يهاجر العمال والأسر في المجتمعات التي انخفض فيها الدخل الزراعي إلى المراكز الحضرية. ومع تزايد حالات الجفاف والآثار الضارة الأخرى لتغير المناخ، ينتقل المهاجرون بسبب المناخ إلى المناطق الحضرية والمدن، خاصة في العاصمة عمان، حيث توجد مصادر مياه أكثر أمانًا. ولهذا السبب، زادت الهجرة من الريف إلى الحضر في عام 2018، حيث ترك حوالي 15% من المزارعين في البلاد أراضيهم أو حولوا استخدامها من الزراعة إلى استخدامات أخرى (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019؛ هاجود، 2020).

وفقا للنتائج التي توصل إليها البكري وآخرون (2013) باستخدام السيناريوهات المناخية، فإن زيادة درجة حرارة الهواء بمقدار درجتين مئويتين من شأنها أن تزيد صافي كمية الري للبطاطس والكوسا بنسبة 23%، في حين أن التأثيرات المجمعة لزيادة درجة حرارة الهواء وتغير استخدام الأراضي من شأنها أن تقلل من إجمالي إنتاج معظم المحاصيل المروية بنسبة 27%. سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة الحاجة إلى مياه الري بنسبة 14% في عام 2030 و28% في عام 2050. وبدون تحسين كفاءة الري، سيصل متوسط الانخفاض في كفاءة استخدام المياه إلى 9% و17% بحلول عام 2030 و2050 على التوالي (وزارة البيئة، 2006؛ البكري وآخرون، 2008، 2013؛ وزارة المياه والري الأردنية، 2016). يمكن أن تعزى هذه التحولات إلى انخفاض هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مع زيادة كمية المياه اللازمة لدعم النمو الزراعي. وهذا سيزيد الضغط على الموارد المائية، وقد يتخلى المزارعون عن زراعة المحاصيل المهمة مثل القمح والذرة والأرز والزيتون (البكري وآخرون، 2011، 2013).

في حين أن هناك العديد من الدراسات التي

تستكشف تأثير تغير المناخ على الهجرة والرفاه الاقتصادي، بما في ذلك الأمن الغذائي (البكري وآخرون، 2008، 2013؛ ديكسيت وآخرون، 2018؛ هاجود، 2020؛ قطيشات وآخرون، 2022)، وتأثير الرفاه الاقتصادي على الهجرة وتأثير الهجرة على الرفاه (زهري، 2002؛ هيريرا وبدر، 2012؛ حطاب وآخرون، 2022)، ولكن على حد علمنا، لا توجد دراسة تستكشف تأثير الهجرة الناجمة عن المناخ على الرفاه الاقتصادي في مصر والأردن.

المنهجية

يعتمد التحليل التجريبي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للأجور ونموذج لوجيت للنتائج الثنائية للأمن الغذائي والبطالة. تعد طريقة المربعات الصغرى العادية تقنية شائعة لتقدير معاملات معادلات الانحدار الخطي التي تصف العلاقة بين واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة ومتغير تابع، وهو نتيجة التحقيق، مثل الأجور التي تم بحثها في هذا الفصل. وبالمثل، يتم استخدام نموذج لوجيت عندما تكون النتيجة المدروسة متغيرًا ثنائيًا، مما يعني أنها تأخذ قيمتين محتملتين. على سبيل المثال، في هذا الفصل، تأخذ البطالة قيمة[1] إذا كانت المستجيبة عاطلة عن العمل و0 إذا كانت عاطلة عن العمل. وقد استخدمت هذه الأساليب لاستكشاف محددات انعدام الأمن الغذائي والأجور والبطالة. وتشمل المحددات تغير المناخ وتنقل السكان (بيين وموش، 2010؛ زيزا وآخرون، 2011؛ حسين وآخرون، 2015؛ هيمالي، 2020؛ ميكونين وآخرون، 2021؛ نغيياه وكونسيلهو موينغا، 2022). يتم أخذ الخصائص الفردية والأسرية الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة في الاعتبار، مثل العمر ومستوى التعليم والحالة الوظيفية والحالة الاجتماعية ومكان الإقامة وما إذا كانت الأسرة تقيم في منطقة ريفية أو حضرية.

يعتمد التحليل التجريبي على بيانات تفصيلية على المستوى الجزئي من المسوحات الأسرية في مصر والأردن

يعتمد التحليل التجريبي على بيانات تفصيلية على المستوى الجزئي من المسوحات الأسرية في مصر والأردن. واستنادًا إلى البيانات المتاحة لمصر، سنستمد البيانات من الدراسات الاستقصائية المتكاملة لسوق العمل (ILMPS) في الأعوام 2006 و2012 و2018، وللأردن في عامي 2010 و2016 (مبادرة البيانات الصغيرة ذات الوصول المفتوح 2019 ،1OAMDI).

يتم دمج هذه المسوحات مع البيانات الجغرافية للمسح الديموغرافي والصحي (DHS)، والتي تتضمن معلومات عن هطول الأمطار ودرجة الحرارة ومؤشر الغطاء النباتي المعزز (EVI)، من بين ظروف جوية أخرى (https://dhsprogram.com) مستخدمة كبديل لتغير المناخ (رالي وآخرون، 2008؛ وودون وآخرون، 2014؛ كاكزان وأورجيل ماير، 2020). وبحسب المرجع الجغرافي المسجل في هذه المسوحات الأسرية، يتم رسم بيانات الطقس على مستوى المحافظة.

تعتمد المسوحات المستخدمة في هذه الدراسة على تصميم عنقودي مكون من مرحلتين، حيث يتم اختيار وحدات العينات الأولية (PSUs) عن طريق أخذ عينات عشوائية طبقية. في مصر والأردن، يتم اختيار العينة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[2](CAPMAS) . قامت المسوحات المتكاملة لسوق العمل في مصر بجمع معلومات من 37,140 فردًا و8,349 أسرة في عام 2006، و49,186 فردًا في 12,060 أسرة في عام 2012، و62,231 فردًا و15,746 أسرة في عام 2018. وبالنسبة للأردن جمعت معلومات في عام 2010، من 25,953 فردًا في 5,102 أسرة، و33,450 فردًا و7,229 أسرة في عام 2016.

مؤشرات تغير المناخ

يستخدم التحليل التجريبي أربعة مقاييس لتغير المناخ: متوسط درجة حرارة السطح،

1 هذه المسوحات متاحة للأغراض البحثية والأكاديمية من بوابة ERF NADA (http://www.erfdataportal.com/index.php/catalog)

2 لمزيد من التفاصيل، راجع http://www.erfdataportal.com/index.php/catalog/158

وهطول الأمطار، ونطاق درجة الحرارة النهاري (DTR)، ومؤشر الغطاء النباتي المعزز (EVI).

يقيس متوسط درجة حرارة السطح درجة الحرارة على سطح الأرض. نحن نستخدم درجة حرارة السطح لأنه من السهل نسبيًا أن يفهمها صناع السياسات، والأهم من ذلك، أنها هدف حاسم لاتفاق باريس. لذلك، من الضروري إدراج هذا المؤشر في تقديراتنا. لكنه، لا يعكس سوى جزء من الزيادات في الطاقة في النظام العالمي.

لهذا السبب، يتم استخدام نطاق درجة الحرارة النهاري (DTR)، والذي يتم تعريفه على أنه الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لدرجة الحرارة اليومية. وتتمثل ميزة هذا المؤشر في أنه يوضح تقلب درجات الحرارة خلال اليوم ويعكس ما إذا كان الطقس مستقرًا (يانغ وآخرون، 2013).

المقياس الثالث هو هطول الأمطار، وهو مؤشر أساسي آخر لتغير المناخ. الهطول هو أية مياه سائلة أو متجمدة تتطور في

الغلاف الجوي وتعود إلى الأرض. وتأخذ عدة أشكال، بما في ذلك المطر والصقيع والثلج (ترينبيرث وآخرون، 2003).

المؤشر الرابع هو مؤشر الغطاء النباتي المعزز (EVI)، الذي يعكس تغير الغطاء النباتي وهو قضية حيوية في التغيرات العالمية التي تشمل النظم البيئية الأرضية. ويتم قياسه على مقياس يتراوح بين 0 (أدنى غطاء انباتي) و10,000 (أعلى غطاء نباتي). وتتمثل ميزة مؤشر الغطاء النباتي المعزز (EVI) في أنه يسمح برصد وفهم البيئة، مثل الجفاف والتصحر وإزالة الغابات (باري وآخرون، 2021).

وفقا للأدبيات، فإن ارتفاع متوسط درجات الحرارة السطحية وارتفاع نطاق درجة الحرارة النهاري (DTR) سيؤثر سلبا على الأمن الغذائي، وبالتالي يزيد من الميل إلى الهجرة. من ناحية أخرى، قد يكون لارتفاع مستويات هطول الأمطار تأثير غامض على المحاصيل والأمن الغذائي حيث أن المستويات المرتفعة لهطول الأمطار قد تؤدي إلى مخاطر الفيضانات، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى زيادة موارد المياه، كما تم توضيحه سابقًا (درين، 2011؛ ترنبيرث، 2011؛ شيلينغ، 2012؛ البكري وآخرون، 2011؛ وودون وآخرون، 2014؛ فيرون وآخرون، 2015؛ كاكزان وأورجيل مايير، 2020). لكن من الأهمية بمكان التحكم في مؤشرات تغير المناخ للتحيز المربك (بورهوسينجولي وآخرون، 2012) نظرًا لأن هذه المؤشرات قد تؤثر على المتغير المستقل الرئيسي محل الاهتمام، سواء كان المستجيب مهاجرًا، والنتائج التي تم استكشافها. فيما يتعلق بمؤشر الغطاء النباتي المعزز (EVI)، استنادًا إلى الأدبيات، توقعنا أن نجد أن ارتفاع مؤشر الغطاء النباتي المعزز (EVI) سيرتبط بالمناطق الأقل عرضة للجفاف، وبالتالي حدوث انخفاض في معدل انعدام الأمن الغذائي (كيبريت وآخرون، 2021).

في اللوحة (أ) من الشكل 2، يتم توضيح متوسط القيم الشهرية للحد الأدنى والمتوسط والحد الأقصى لدرجة الحرارة وهطول الأمطار في مصر في الفترة 1961-1990. في اللوحة (ب)، يتم عرض نفس القيم من عام 1991 إلى عام 2020. يتم قياس درجة الحرارة بالدرجة المئوية على المحور الرأسي الأيسر، ويقيس المحور الرأسي الأيمن هطول الأمطار بالملليمتر (مم). يظهر المحور الأفقي الأشهر.

الشكل 2: علم المناخ الشهري - درجة الحرارة الدنيا ومتوسط درجة الحرارة ودرجة الحرارة القصوى وهطول الأمطار في مصر.

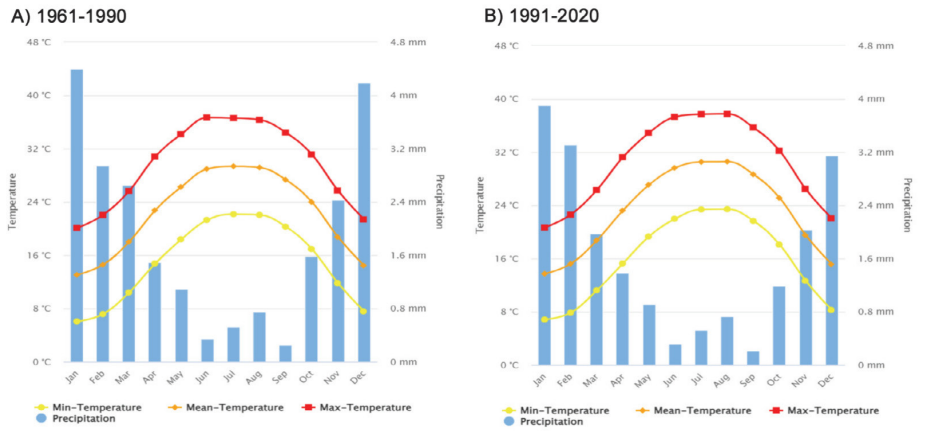

الشكل 3: متوسط درجة الحرارة السنوية التي تمت ملاحظتها في مصر 1901-2021

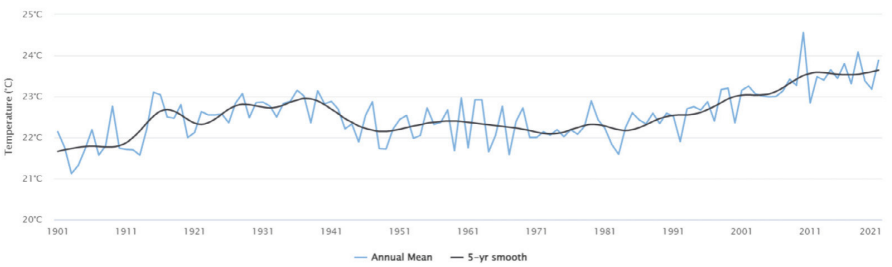

الشكل 4: علم المناخ الشهري -درجة الحرارة الدنيا ومتوسط درجة الحرارة ودرجة الحرارة القصوى وهطول الأمطار في الأردن

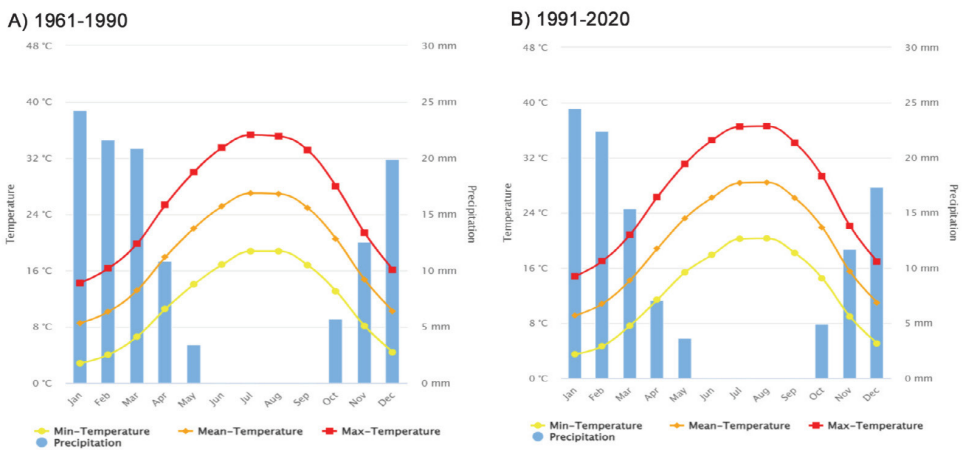

المصدر: البنك الدولي https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/jordan/climate-data-historical

الشكل 5: متوسط درجات الحرارة السنوية التي تمت ملاحظتها في الأردن 1901-2021

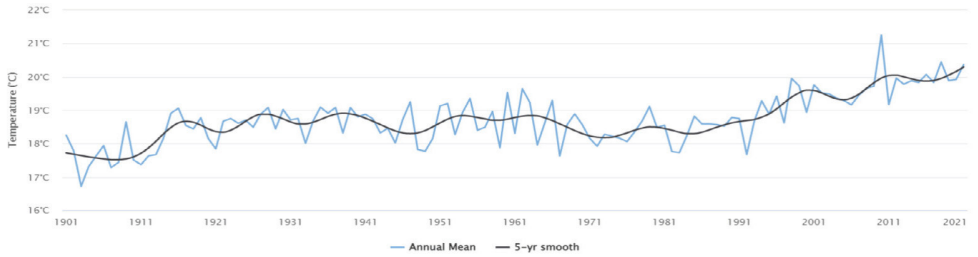

المصدر: البنك الدولي https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/jordan/climate-data-historical

النتائج

يؤثر تغير المناخ على الأمن الغذائي وتنقل السكان حيث ينتقل الناس إلى المناطق التي يحتمل أن تكون فيها الإمدادات الغذائية وفرص العمل متاحة بشكل أكبر. لكن نمط الهجرة عادة ما يكون هجرة من الريف إلى الحضر (أدامو، 2010؛ بلاك وآخرون، 2011، 2013؛ هندرسون وآخرون، 2017؛ كاتزان وأورجيل مايرز، 2020). ونظراً للتوسع الحضري العالمي، الذي يؤدي إلى ارتفاع النمو السكاني، فإن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ قد تساهم أيضاً في انعدام الأمن الغذائي في مناطق إعادة التوطين والاستيطان. وبالتالي، فإن النتائج المتوقعة هي زيادة في انعدام الأمن الغذائي والبطالة والفقر الناجم عن تنقل السكان والهجرة الناجمة عن المناخ.

يعرض الجدول 1 نتائج تقديرات الانحدار. العمود الأول، يبين احتمالات انعدام الأمن الغذائي. على وجه الخصوص، يأخذ الأمن الغذائي القيمة 1 إذا لم يكن لدى أي فرد من أفراد الأسرة ما يكفي من الطعام لتناوله و0 بخلاف ذلك. لذلك، في اللوحة (أ) في مصر، يظهر التقدير البالغ 5.18% أن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ تزيد من احتمالية وجود أحد أفراد الأسرة جائعًا بنسبة 5.18% أكثر من أولئك الذين ليسوا مهاجرين. وينطبق الشيء نفسه على التقديرات الأخرى، حيث يزيد متوسط درجة الحرارة ونطاق درجة الحرارة النهاري DTR)) من احتمالية انعدام الأمن الغذائي بنسبة 3.76 و13.57% على التوالي.

من ناحية أخرى، فإن هطول الأمطار ومؤشر الغطاء النباتي المعزز (EVI) يقللان من حدوث انعدام الأمن الغذائي، كما هو موضح سابقًا في القسم الخاص بخصائص مؤشرات تغير المناخ للأسباب التي تمت مناقشتها في الأقسام السابقة، بنسبة 1.74 و1.26% على التوالي. تم تقديم ملاحظات ختامية مماثلة بالنسبة للأردن ولكن حجم الاصابة يتغير. على سبيل المثال، للهجرة الناجمة عن تغير المناخ تأثير أكبر بكثير على انعدام الأمن الغذائي في الأردن بنسبة 24.53%. تجدر الإشارة إلى أنه من حيث التحليل الإحصائي، فإن هطول الأمطار ومؤشر الغطاء النباتي المعزز (EVI) لهما تأثير ضئيل على انعدام الأمن الغذائي في الأردن. ويتم إعطاء نفس التفسير لتقديرات البطالة، حيث نقوم بالإبلاغ عن الاحتمالات. وبالتالي، فإن الهجرة الناجمة عن تغير المناخ في مصر تزيد من احتمالات البطالة بنسبة 2.79%. بمعنى آخر، يمكن تفسير هذا التقدير على أنه يوضح أن الشخص الذي هاجر بسبب تغير المناخ يكون أكثر عرضة للبطالة من غير المهاجر بنسبة 2.79%. وبالمثل، تزيد الهجرة من نسبة البطالة في الأردن بنسبة 4.67%.

من ناحية أخرى، يختلف تفسير تقديرات

يؤثر تغير المناخ على الأمن الغذائي وتنقل السكان حيث ينتقل الناس إلى المناطق التي يحتمل أن تكون فيها الإمدادات الغذائية وفرص العمل متاحة بشكل أكبر.

الأجور. تظهر النتائج أن أولئك الذين هاجروا إلى مصر بسبب تغير المناخ يكسبون أقل بنسبة 9.15% من غير المهاجرين. ويكون التأثير أعلى بكثير في الأردن، حيث يكسب الأشخاص الذين هاجروا أقل بنسبة 23.20%. وبالمثل، فإن متوسط درجة الحرارة ونطاق درجة الحرارة النهاري (DTR) لهما تأثير سلبي على الأجور، كما تمت مناقشته سابقًا، مما قد يقلل من إنتاجية الماشية والزراعة في المناطق الريفية وقد يؤدي إلى بيئات عمل ضارة في المناطق الحضرية، مثل الأشخاص في المرافق غير الخاضعة لسيطرة المناخ كالعمال الذين يؤدون وظائفهم في الهواء الطلق ويعملون بأجور منخفضة (سيبانين وآخرون، 2006؛ أوليفيرا وآخرون، 2021). علاوة على ذلك، يؤثر تغير المناخ على مخرجات الصناعات كثيفة العمالة من خلال تقليل إنتاجية العمالة من خلال الإجهاد الحراري (سوماناثان وآخرون، 2021)، وبالتالي انخفاض الأجور. ويزداد انعدام الأمن الغذائي أيضًا للأسباب التي تمت مناقشتها في القسم السابق، حيث يؤدي تغير المناخ إلى تقليل الإنتاجية الزراعية، وبالتالي إنتاج الغذاء. وفي المناطق الحضرية، يؤدي ارتفاع حركة السكان إلى زيادة الطلب، مصحوبا بانخفاض العرض بسبب تغير المناخ. ويؤدي هذا الاختلال في السوق إلى زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية، مما يضيف عبئا ماليا إضافيا على الأسر (إيسل وآخرون، 2019).

الجدول 1: تأثير تغير المناخ والهجرة على الأجور والبطالة في مصر والأردن.

اللوحة أ: مصر	**انعدام الأمن الغذائي**	**الأجور**	**البطالة**
الهجرة الناجمة عن تغير المناخ	5.18%	-9.15%	2.79%
متوسط درجة حرارة السطح	3.76%	-1.53%	0.38%
تساقط الأمطار	-1.74%	1.01%	-0.75%
نطاق درجة الحرارة النهاري	13.57%	-1.88%	3.12%
مؤشر الضعف الاقتصادي	-1.26%	0.52%	-0.12%
اللوحة ب: الأردن	**انعدام الأمن الغذائي**	**الأجور**	**البطالة**
الهجرة الناجمة عن تغير المناخ	24.53%	-23.20%	4.67%
متوسط درجة حرارة السطح	4.17%	-0.78%	0.52%
تساقط الأمطار	-0.86% (غير مهم)	1.24% (غير مهم)	-1.13%
نطاق درجة الحرارة النهاري	11.83%	-2.15%	3.75%
مؤشر الضعف الاقتصادي	-0.62% (غير مهم)	0.23%	-0.18%

المصدر: حسابات المؤلفين (n.s. يدل على غير مهم)

توصيات السياسات

تخفيف ومعالجة تأثير الهجرة الناجمة عن تغير المناخ على الرفاهية يتطلب اتخاذ إجراءات محددة وموارد كافية.

- توسيع الشراكات الدولية في مجال مواجهة تغير المناخ وتعزيز التماسك الاجتماعي، مثل المضي في مبادرة «الترابط بين المناخ واللاجئين» التي تم تقديمها في المؤتمر السابع والعشرين لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) بهدف إعطاء أولوية الدعم المالي للبلدان المضيفة للاجئين والتي تتحمل عبء تغير المناخ.
- المساعدات المالية لسكان الريف المتضررين من الجفاف. علاوة على ذلك، فإن برامج تمويل مكافحة التصحر ستشجعهم على البقاء في أماكن إقامتهم، وتنمية قدرات المجتمعات المحلية وتوسيع معارفها، خاصة رؤساء البلديات، في قضايا الاقتصاد الرقمي والأخضر والدائري، لتحسين المؤشرات

البيئية للتنمية المستدامة.

- ينبغي على مصر والأردن إعداد أطلس وطني للأمراض والوفيات الناجمة عن الأحداث المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ، حيث تتفاعل الظروف البيئية والاجتماعية لدعم صحة الإنسان أو الإضرار بها (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2019، ص 15).
- تعمل بالتنسيق مع المراصد البيئية الوطنية وتقوم بانتظام بتزويد صناع القرار (مثل وزارات البيئة والصحة والزراعة) بأحدث المعلومات التي تدرس أشكال التدهور البيئي وآثارها على المدى القصير والمتوسط.
- ينبغي على مصر والأردن تشجيع اعتماد نهج اقتصادي اجتماعي وتضامني من خلال مرافقة صغار المزارعين والفئات الضعيفة ومبادرة السلطات المحلية للحد من الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الزراعي من خلال الانتقال إلى النظام التعاوني.
- تشجيع السياحة البيئية المستدامة القائمة على كفاءة الطاقة والأنشطة البحرية والبنية التحتية يمثل فرصة لمصر والأردن، وذلك لأنه سيدعم الاقتصادات الريفية لإنشاء شبكات أمان اقتصادية واجتماعية لأن المناخ يؤثر على الإنتاج الزراعي والدخل. كما أنها تشكل مصدر دخل أساسي لسكان هذه المناطق والمجتمعات المحلية التي تعاني من زيادة هجرة الشباب بسبب العوامل المناخية، وخاصة الحرفيات.
- من الضروري إجراء تقييم مستقل لكيفية الاستفادة من خدمات المرصد الوطني لرصد وتقييم وإدارة المخاطر المناخية في المناطق الهشة في دلتا النيل على ساحل شمال سيناء والساحل الشمالي الغربي لمصر، كما أنه ومن المتوقع أن يهاجر 5 ملايين مواطن إلى مناطق أخرى داخل مصر (وكالة الأناضول، 2018). اتباع الخرائط الجغرافية الرقمية التفاعلية للمناطق المتضررة من زيادة الهجرة الداخلية (الريفية/الحضرية) بسبب التدهور البيئي سيوفر معلومات شاملة لصناع القرار المحليين فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي المتعلق بالمناخ، وكيفية تحسين البنية التحتية لهذه المناطق.
- يجب على السلطات المصرية اتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية الشعاب المرجانية وتعزيز التشريعات لمنع الصيد غير المشروع، فضلا عن العمل على تنظيم ومراقبة أنشطة التنقيب عن الزيت والغاز. هذا مع العمل على توفير فرص عمل خضراء للنساء العاملات في تربية الأحياء المائية ورفع الوعي في المجتمعات الساحلية على طول شواطئ البحر الميت بضرورة الحفاظ على الشعاب المرجانية كنظم بيئية، وهو ما يؤدي بدوره إلى حماية هذه المجتمعات من العديد من الأزمات البيئية سواء المتعلقة بارتفاع درجات الحرارة أو ارتفاع مستوى سطح البحر.
- إذا أراد الأردن التخفيف من آثار تغير المناخ، بما في ذلك خفض انبعاثات الكربون إلى أقل من 14% في عام 2023 و31% بحلول عام 2030 (تلفزيون المملكة، 2022)، فسوف يحتاج إلى زيادة التمويل لمشاريع تغير المناخ. ويمكن للقطاع الخاص أيضاً أن يساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ، من خلال مؤسساته المحلية. ويمكن القيام بذلك عن طريق زيادة حجم القروض المدعومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات حيث ينبغي للقطاع الخاص أن يستثمر في مجالات المياه والطاقات المتجددة (40 مليون يورو لا تزال غير كافية لتحقيق مشاريع النمو الأخضر الموضوعة لضمان إنشاء نظام صحي واجتماعي قادر على الصمود).
- يجب إنشاء لجان امتثال قطاعية رائدة يكون دورها تنفيذ مشاريع النمو الأخضر. على سبيل المثال، إنشاء صندوق لمشاريع إعادة تدوير النفايات بتمويل من الاتحاد الأوروبي و/أو دول مجلس التعاون الخليجي ضمن إطار شراكات الأردن الدولية وتديره لجان الحوكمة التي من شأنها تشجيع إنتاج الغاز الحيوي من مطارح النفايات، ولا سيما إمداد مخيمات اللاجئين بالكهرباء.

• ينبغي تحسين ظروف المجتمعات المحلية في المحافظات الشمالية من الأردن، والتي تعرف بإيوائها غالبية اللاجئين السوريين الذين يعملون في الزراعة، من خلال برنامج دعم الزراعة الأردنية (أرضي) الذي يموله البنك الدولي بمبلغ 125 مليون دولار خلال فترة التنفيذ (2022-2027) وهذا لا يمكن أن يتم إلا من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ هذا المشروع، مع المشاركة النسبية للمجتمع المدني في السياسات الصديقة للمناخ والموفرة للمياه - برامج التدريب الزراعي لنحو 30,000 أسرة زراعية، مما سيوفر فرصاً اقتصادية لنحو 3.6 مليون لاجئ، منهم 1.3 مليون لاجئ سوري (البنك الدولي، 2022).

المراجع

عبد ربه، م.، وحسان، م. (2015). المخاطر والفرص: فهم تغير المناخ في دلتا النيل؛ مركز أبحاث التكيف مع تغير المناخ (ARCA)، جامعة الإسكندرية: الإسكندرية، مصر.

عبد ربه، م. أ.، وحسان، م. أ. (2020). تقييم التفاعل بين السياسات والبحوث بشأن إجراءات التكيف مع تغير المناخ: الغمر بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر في دلتا النيل. مجلة علوم الأرض وحماية البيئة، 8(10)، 314.

أبو حديد، أ. ف. (2006). تقييم التأثيرات والتكيف والقابلية للتأثر بتغير المناخ في شمال أفريقيا: إنتاج الغذاء والموارد المائية، التقرير النهائي، تقييمات التأثيرات والتكيف مع تغير المناخ (AIACC)، المشروع رقم AF 90. أخذت من:
http://www.start.org/Projects/AIACC_Project/Final%20Reports/Final%20Reports/FinalRept_AIACC_AF90.pdf

أبو حديد، أ. ف. (2009). تغير المناخ ومعضلة الزراعة المصرية، وقائع المؤتمر الدولي التاسع لتنمية الأراضي الجافة، «التنمية المستدامة في الأراضي الجافة - مواجهة تحديات تغير المناخ العالمي»، الإسكندرية، مصر.

أدامو، س. ب. (2010). الهجرة البيئية والمدن في سياق التغير البيئي العالمي. الرأي الحالي في الاستدامة البيئية، 2(3)، 161-165.

البكري، جي. ت.، عجلوني، م.، وأبو زنات، م. (2008). دمج رسم خرائط استخدامات الأراضي والمشاركة في الأردن. البحث والتطوير في الجبال، 28(1)، 49-57.

البكري، جي.، سليمان، أ.، عبد الله، ف.، وعياد، جي. (2011). التأثير المحتمل لتغير المناخ على الزراعة البعلية في حوض شبه جاف في الأردن. فيزياء وكيمياء الأرض، الأجزاء أ/ب/ج، 36(5-6)، 125-134.

البكري، جي. ت.، صلاحات، م.، سليمان، أ.، سويفان، م.، حمدان، م. ر.، خريسات، س.، وكنداكجي، ت. (2013). تأثير التغيرات المناخية واستخدامات الأراضي على الأمن المائي والغذائي في الأردن: الآثار المترتبة على تجاوز «مأساة المشاعات». الاستدامة، 5(2)، 724-748.

تلفزيون المملكة. (2022). وزارة البيئة: تكلفة خفض الانبعاثات الكربونية في 6 قطاعات في الأردن تبلغ 7,5 مليار دولار، أخذت من: http://bit.ly/3YUXvRw

وكالة الأناضول. (2018). القاهرة تحذر من هجرة 5 ملايين مواطن من دلتا النيل بسبب التغير المناخي. أخذت من: bit.ly/3IDlSh4

باري، إي.، نيبا، ن. جي. وروي، ب. (2021). ربط مؤشرات الغطاء النباتي بالعوامل الجوية والبيولوجية باستخدام منتجات السلاسل الزمنية MODIS . التحديات البيئية، 5، 100376.

بريان، ج.، شودري، س.، ومبارك، أ. م. (2014). نقص الاستثمار في التكنولوجيا المربحة: حالة الهجرة الموسمية في بنغلاديش. الاقتصاد القياسي، 82(5)، 1671-1748.

بيين، ف.، وموش، م. (2010). محددات الأمن الغذائي بين الأسر الريفية في وسط إثيوبيا: تحليل تجريبي. المجلة الفصلية للزراعة الدولية، 49(892-2016-65219)، 299-318.

بيرمان، ف.، وبواس، آي. (2010). الاستعداد لعالم أكثر دفئًا: نحو نظام حوكمة عالمي لحماية لاجئي المناخ. السياسة البيئية العالمية، 10(1)، 60-88.

بلاك، آر، أدجير، دبليو. ن، أرنيل، ن. دبليو، ديركون س. جيديس، أ.، وتوماس، د. (2011). تأثير التغير البيئي على الهجرة البشرية. التغير البيئي العالمي، 21، S3-S11

بلاك، ر.، أرنيل، ن. دبليو، أدجير، دبليو. ن.، توماس، د.، وجيدس، أ. (2013). نتائج الهجرة وعدم الحركة والنزوح في أعقاب الأحداث المتطرفة. العلوم والسياسات البيئية، 27، S32-S43.

بيرجان، س. وراجان، س. سي. (2006). توفير منازل جديدة للمنفيين بسبب تغير المناخ. سياسة المناخ، 6(2)، 247-252

كامبل، جي. (2010). نقل المجتمع الناجم عن المناخ في المحيط الهادئ: معنى الأرض وأهميتها. في: مكآدم جي. (محرر) تغير المناخ والنزوح: وجهات نظر متعددة التخصصات. هارت للنشر، أكسفورد، ص، 57-80.

كاو، ي.، وهوانج، س. س.، و زي ، جي (2012). النزوح الناجم عن المشروع، والضغوطات الثانوية، والصحة. العلوم الاجتماعية والطب، 74(7)، 1130-1138.

مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (2000). قياس الأيام الصحية: التقييم السكاني لنوعية الحياة المتعلقة بالصحة. وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية، قسم صحة البالغين والمجتمع، أتلانتا، جورجيا.

سيرنيا، م. (1997). المخاطر ونموذج إعادة الإعمار لإعادة توطين السكان النازحين. التنمية العالمية، 25(10)، 1569-1587.

سيرنيا، م. م.، وشميدت-سولتو، ك. (2006). مخاطر الفقر والمتنزهات الوطنية: قضايا السياسات في مجال الحفظ وإعادة التوطين. التنمية العالمية، 34(10)، 1808-1830.

تشن، جي.، كوسيك، ك.، ومولر، في. (2019). الانتقال إلى اليأس؟ الهجرة والرفاهية في باكستان. التنمية العالمية، 113، 186-203.

ديمونت، ت. (2022). التعامل مع الصدمات: كيف تؤثر مجموعات المساعدة الذاتية على الأمن الغذائي والهجرة الموسمية. التنمية العالمية، 155، 105892.

ديكسيت، بي. ن. ، تيليريا، ر.، الخطيب،أ. ن.، واللوزي، س. ف. (2018) . التحليل العقدي لتأثير المناخ المستقبلي على إنتاج القمح في بيئة البحر الأبيض المتوسط الجافة: حالة الأردن. علم البيئة الشاملة، 610، 219-233.

دراين، آي.، (2011) تغير المناخ يفاقم المخاطر في شمال أفريقيا (رقم 32/2011). ورقة عمل ويدر. أخذت من: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/54156/1/661593541.pdf

EACH-FOR (2008). دراسة عامة – الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بون، ألمانيا: جامعة الأمم المتحدة

جهاز شؤون البيئة (2010). بيان مصر الوطني الثاني بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. جهاز شؤون البيئة المصري.

عيد. إتش. م.، وعودة س. أ. (2006). تقييم تأثير تغير المناخ على احتياجات مياه المحاصيل في مصر: تحليل CROPWAT لثلاث مناطق في مصر. بوابة البحث. أخذت من: https://www.researchgate.net/publication/242775019_ASSESSING_THE_IMPACT_OF_CLIMATE_ON_CROP_WATER_NEEDS_IN_EGYPT_THE_CROPWAT_ANALYSIS_OF_THREE_DISTRICTS_IN_EGYPT

عيد. إتش. م. ، المرسفاوي، س. م.، وعودة س. أ.، (2007). تقييم الآثار الاقتصادية لتغير المناخ على الزراعة في مصر: نهج ريكاردي. ورقة عمل لأبحاث سياسات البنك الدولي، (4293).

إيريان، دبليو.، كاتلان، ب.، وباباه، أو. (2010). خطر التعرض للجفاف في المنطقة العربية: دراسة حالة خاصة: سوريا. مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. أخذت من: https://www.preventionweb.net/english/hyogo/gar/2011/en/bgdocs/Erian_Katlan_&_Babah_2010.pdf

إيسل ، س. م.، كيليك سيليك، س.، كيربي، بي.، وبرويت، أ (2019). . الديون في البلدان المنخفضة الدخل: التطور والآثار والعلاجات. ورقة عمل لأبحاث سياسات البنك الدولي، (8794). واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة.

إتزولد، ب.، أحمد، أ. يو.، حسن، س. ر.، ونيلورمي، س. (2014). تتجمع الغيوم في السماء ولكن لا يسقط المطر. التعرض لتقلب هطول الأمطار وانعدام الأمن الغذائي في شمال بنغلاديش وآثاره على الهجرة. المناخ والتنمية، 6(1)، 18-27.

عزرا، م. (2001). الاستجابات الديموغرافية للضغوط البيئية في المناطق المعرضة للجفاف والمجاعة في شمال إثيوبيا. المجلة الدولية للجغرافيا السكانية، 7(4)، 259-279.

منظمة الأغذية والزراعة (2010). تقييم المخاطر الناجمة عن تغير المناخ وندرة المياه على الإنتاجية الغذائية؛ التقرير النهائي:01/FAO/RFP/2010؛ منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) و STRTM: عمان، الأردن، 2010.

فيميا، ف. وويريل، سي. (2013). تغير المناخ قبل وبعد الصحوة العربية: حالتا سوريا وليبيا. في ويريل، سي. و فيميا، ف، (محرران) الربيع العربي وتغير المناخ، ص 23-32.

فينلايسون، سي. (2005). الجغرافيا الحيوية وتطور جنس هومو. الاتجاهات في علم البيئة والتطور، 20(8)، 457-463.

فورسايت، ج. إي. (2011). الهجرة والتغير البيئي العالمي: التحديات والفرص المستقبلية – التقرير النهائي للمشروع. المكتب الحكومي للعلوم، لندن. أخذت من: https://assets.publishing.service.

gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/287717/11-1116-migration-and-global-environmental-change.pdf

جريكو، ج. (2018). تحديد الأوزان: مؤشر قدرات المرأة في ملاوي. بحوث المؤشرات الاجتماعية، 135(2)، 457-478.

غوتيريش، أ. (2012). الهجرة والنزوح والانتقال المخطط له. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنيف، سويسرا.

حجود، أ. (2020). المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ في الأردن: تحدي تحقيق أجندة 2030، موجز العدد، رقم 2020/14، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة. أخذت من: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/migration/oslo_governance_centre/a_7ca1d10b5c97a5a7e8505469f299eb81d6a8df2472aa24d92aadb6a15e2cb4e.pdf

حطاب، أ. أ.، أمواكوا-منساه، ف.، ولاجيركفيست، سي. جي. (2022). من يتحرك ومن يستفيد من الهجرة الداخلية في مصر؟ أدلة من موجتين من مسح لسوق العمل. الموئل الدولي، 124، 102573.

هيلبلينج، م.، وميريكس، د. (2022). الاحتباس الحراري والتحضر. مجلة الاقتصاد السكاني، 1-37. https://doi.org/10.1007/s00148-022-00924-y

هندرسون، جي. في.، ستوري غارد، أ.، وديتشمان، يو. (2017). هل أدى تغير المناخ إلى التحضر في أفريقيا؟ مجلة اقتصاديات التنمية، 124، 60-82.

هيريرا، س.، وبدر، ك. (2012). الهجرة الداخلية في مصر: مستوياتها ومحدداتها والأجور واحتمالات التوظيف. ورقة عمل لأبحاث سياسات البنك الدولي، (6166).

هيمالي ل. بي. (2020). «محددات البطالة ومدة البطالة،» المجلة البحثية الدولية للهندسة والعلوم المتقدمة، 5(4)، 113-119.

حسين، ك. أ.، حق، س. م.، وحق، أ. إي. (2015). تحليل محددات فروق الأجور والرواتب في بنغلاديش. مجلة جنوب آسيا الاقتصادية، 16(2)، 295-308.

هاو، ل. د.، هارجريفز، جي. ر.، وهوتلي س. ر. (2008). مسائل في بناء مؤشرات الثروة لقياس الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل. المواضيع الناشئة في علم الأوبئة، 5، 1-14.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2009a) تقرير الكوارث العالمية 2009. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، جنيف. أخذت من: https://www.ifrc.org/sites/default/files/WDR-2014.pdf

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2009b). سوريا: الجفاف، نداء الطوارئ

رقم 000149-SYR Operations-MDRSY001 GLIDE DR-2009 تحديث رقم 1. أخذت من: https://www.ifrc.org/docs/appeals/09/MDRSY001eu1.pdf

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2021) . AR6 تغير المناخ 2021: أساس العلوم الفيزيائية. مساهمة فريق العمل 1 في تقرير التقييم السادس، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. أخذت من: https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1/.

المنظمة الدولية للهجرة (2008). الهجرة وتغير المناخ. المنظمة الدولية للهجرة (IOM). سلسلة أبحاث الهجرة رقم 31، جنيف سويسرا.

وزارة المياه والري الأردنية. (2016). سياسة تغير المناخ من أجل قطاع مياه مرن. أخذت من: https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/23-jordan_mwi-cc_policy_for_a_resilient_water_sector-2016-eng.pdf

جونجودو، م. م. (2022). تأثير تغير المناخ في مصر. المجلة الدولية للأبحاث، 9(3)، 274-290.

كازان، د. جي.، وأورجيل مايرر، جي. (2020). تأثير تغير المناخ على الهجرة: تجميع للرؤى التجريبية الحديثة. التغير المناخي، 158(3)، 281-300.

كبريت، ك. س.، مارون، سي.، وكاديش، ج. (2021). تحسين التنبؤ بانعدام الأمن الغذائي في المناطق التي يهيمن عليها أصحاب الحيازات الصغيرة باستخدام مؤشر MODIS المحسن للغطاء النباتي ومحرك Google Earth: دراسة حالة في جنوب وسط إثيوبيا. المجلة الأوروبية للاستشعار عن بعد، 54(1)، 625-641.

كينغ، ج.، موراي، سي. جي.، سالومون، جي. أ.، وتاندون، أ. (2004). تعزيز صحة القياس وقابليته للمقارنة بين الثقافات في البحوث المسحية. مراجعة العلوم السياسية الأمريكية، 98(1)، 191-207.

كلوس، إتش.، وأينالم، أ. (1989). هجرة المستوطنين خلال برنامج إعادة التوطين 85/1984 في إثيوبيا. جيو جورنال، 19، 113-127.

نوت، ر. جي.، لورجيلي، بي. ك.، بلاك، ن.، وهولينغسورث، ب. (2017). أداء العنصر التفاضلي في قياس جودة الحياة: تحليل باستخدام المقالات القصيرة. العلوم الاجتماعية والطب، 190، 247-255.

لو، ي. (2010). الهجرة من الريف إلى الحضر والصحة: أدلة من البيانات الطولية في إندونيسيا. العلوم الاجتماعية والطب، 70(3)، 412-419.

لوكاس، ر. إي.، ودونيلان، م. ب. (2007). ما مدى استقرار السعادة؟ استخدام نموذج STARTS لتقدير استقرار الرضا عن الحياة. مجلة البحوث في الشخصية، 41(5)، 1091-1098.

ليو، إتش.، دونج، ز.، روبافنان، م.، كانداسامي، جي.، وباندي، س. (2019). البطالة في الريف تدفع المهاجرين إلى المناطق الحضرية في مقاطعة جيانغسو، الصين. Palgrave Communications، 1(5)، 1-12.

ماكمايكل، سي.، بارنيت، جي.، وماكمايكل، أ. جي. (2012). ريح مريضة؟ تغير المناخ والهجرة والصحة. وجهات نظر الصحة البيئية، 120(5)، 646-654.

ماكمايكل، سي. (2014). تغير المناخ والهجرة: انعدام الأمن الغذائي كمحرك ونتيجة للهجرة المرتبطة بتغير المناخ. في: مالك، أ.، جرومان، إي.، وأختر، ر. (محررون) التدهور البيئي وصحة الإنسان. سبرينغر، دوردريخت، هولندا، ص 291-313.

ميكونين، أ.، تيسيما، أ.، جانيو، ز.، وهايلي، أ. (2021). آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي الأسري واستراتيجيات تكيف المزارعين. مجلة البحوث الزراعية والغذائية، 6، 100197.

مندلسون، ر.، باسيست، أ.، كوروكولاسوريا، بي.، ودينار، أ. (2007). المناخ والدخل الريفي. التغير المناخي، 81(1)، 101-118.

وزارة البيئة (2006). خطة العمل والاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر. الأردن.

وزارة البيئة. (2013). السياسة الوطنية للتغير المناخي في المملكة الأردنية الهاشمية 2013-2020. أخذت من: https://www.climate-laws.org/geographies/jordan/policies/the-national-climate-change-policy-of-the-hashemite-kingdom-of-jordan-2013-2020N

وزارة الخارجية الهولندية (2018a). ملف تغير المناخ مصر. أخذت من: https://www.government.nl/binaries/government/documenten/publications/2019/02/05/climate-change-profiles/Egypt.pdf.

وزارة الخارجية الهولندية (2018b). ملف تغير المناخ الأردن. أخذت من: https://www.government.nl/binaries/government/documenten/publications/2019/02/05/climate-change-profiles/Jordan.pdf

مصطفى، س. م.، وحيد، أو.، النشار، و. ي.، المرسفاوي، س. م.، وعبد الحميد، إتش. ف. (2021). تأثير تغير المناخ على الموارد المائية وإنتاجية المحاصيل في منطقة مصر الوسطى. مجلة إمدادات المياه: البحوث والتكنولوجيا-أكوا، 70(7)، 1066-1084.

نصر، س. ز.، أحمد، ي. ن.، وصيام، جي. م. (2021). تحليل تأثيرات التغير المناخي على الأمن الغذائي في مصر باستخدام نموذج IMPACT . المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. 31(3)، 1002-1011.

نودي، دبليو. (2010). محددات الهجرة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. مجلة الاقتصادات الأفريقية، 19(3)، 330-356.

نجيباه، ن.، وكونسيلهو موبينجا، ر. (2022). تأثير تغير المناخ على عدم المساواة بين الجنسين في سوق العمل: دراسة حالة لجنوب أفريقيا. الاستدامة، 14(20), 13131.

المجلس النرويجي للاجئين (2011) تغير المناخ: نزوح الناس. المجلس النرويجي للاجئين. أخذت من: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/climate-changed---people-displaced.pdf

أوامـدي (2019). مسـوحات لوحـة سـوق العمـل (LMPS) . منتـدى البحـوث الاقتصاديـة (ERF). أخـذت مـن: http://erf.org.eg/data-portal/

أوبـي، سـي.، بارتولينـي، ف.، ودهايـس، م. (2020). الهجـرة الدوليـة والتحويـلات الماليـة والأمـن الغذائـي أثنـاء الأزمـات الغذائيـة: دراسـة حالـة نيجيريـا. الأمـن الغذائـي، 12، 207-220.

منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة (2013). المبـادئ التوجيهيـة لمنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة بشـأن قيـاس الرفاهيـة الشـخصية. منشـورات منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة، باريـس

أوليفيـرا جـي.، وباليالـول ب.، وبيريـدا، بـي. (2021). هـل تؤثـر صدمـات درجـات الحـرارة علـى الأجـور غيـر الزراعيـة فـي البرازيـل؟ الأدلـة مـن بيانـات لوحـة المسـتوى الفـردي. اقتصاديـات البيئـة والتنميـة، 26(5-6)، 450-465.

بينـز، بـي.، دراديـك، جـي.، وبـوز، بـي. س. (2011). النـزوح بسـبب التنميـة: الأخـلاق والحقـوق والمسـؤوليات. صحافـة جامعـة كامبـردج.

بورهوسـينغولي، م. أ.، باغسـتاني، أ. ر.، وفاهيـدي، م. (2012). كيفيـة التحكـم فـي التأثيـرات المربكـة عـن طريـق التحليـل الإحصائـي. أمـراض الجهـاز الهضمـي والكبـد مـن السـرير إلـى المقعـد، 5(2)، 79.

قطيشـات، ت.، الحبـاب، م. س.، بومبلاوسـكاس، د. بـي.، وتابيـه، م. (2022). تأثيـر الجفـاف علـى الأمـن الغذائـي والاسـتدامة فـي الأردن. جيـو جورنـال، 1-12.

رالـي، سـي.، جـوردن، ل.، وصالحيـان، آي. (2008). تقييـم تأثيـر تغيـر المنـاخ علـى الهجـرة والصـراع. مجموعـة البنـك الدولـي، واشـنطن العاصمـة (ص. 5 و6).

سـاترثويت، د.، ماكغراناهـان، ج.، وتاكولـي، سـي. (2010). التحضـر وآثـاره علـى الغـذاء والزراعـة. المعامـلات الفلسـفية للمجتمـع الملكـي ب: العلـوم البيولوجيـة، 365(1554)، 2809-2820.

شـيفران، جـي.، مارمـر، إي.، وسـو، بـي. (2012). الهجـرة كمسـاهمة فـي المرونـة والابتـكار فـي التكيف مـع المنـاخ: الشـبكات الاجتماعيـة والتنميـة المشـتركة فـي شـمال غـرب أفريقيـا. الجغرافيـا التطبيقيـة، 33، 119-127.

شـيلينغ، جـي.، فرييـر، ك. بـي.، هيرتيـج، إي.، وشـيفران، جـي. (2012). تغيـر المنـاخ والقابليـة للتأثـر والتكيـف فـي شـمال أفريقيـا مـع التركيـز علـى المغـرب. الزراعـة والنظـم البيئيـة والبيئـة، 156، 12-26.

شـويردتل، بـي.، بويـن، ك.، وماكمايـكل، سـي. (2018). الآثـار الصحيـة للهجـرة المرتبطـة بالمنـاخ. BMC Medicine ، 16 (1)، 1-7.

سـيبانين، أو.، فيسـك، دبليـو. جـي.، و لـي، كيـو. إتـش. (2006). تأثيـر درجـة الحـرارة علـى أداء المهـام فـي البيئـة المكتبيـة. الولايـات المتحـدة. قسـم الطاقـة. أخـذت مـن: https://escholarship.org/uc/item/45g4n3rv

شـلبي، ت. (2010). تأثيـر تغيـر المنـاخ علـى الهجـرة: حالـة مصـر. ورشـة العمـل الأولـى حـول الهجـرة والنـزوح الناجـم عـن المنـاخ فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا.

سوماناثان، إي.، سوماناثان، ر.، سودارشان، أ.، وتيواري، م. (2021). تأثير درجة الحرارة على الإنتاجية وعرض العمالة: أدلة من التصنيع الهندي. مجلة الاقتصاد السياسي، 129(6)، 1797-1827.

ستال، م. (2011). الفيضانات وإعادة التوطين: وادي نهر زامبيزي في موزمبيق. الهجرة الدولية، 49، e125-e145

ستيرمان، د. (2009). تغير المناخ في مصر: ارتفاع مستوى سطح البحر، وتضاؤل إمدادات المياه. معهد المناخ. أخذت من: http://climate.org/archive/topics/international-action/egypt.html

سترزيبيك، ك.، ييتس، د.، يوهي، ج.، تول، ر.، وماديرا، ن. (2001). بناء سيناريوهات مناخية واقتصادية " ليست غير قابلة للتصديق" لمصر. التقييم المتكامل، 2، 139-157.

البيت الأبيض، دبليو. (2021). تقرير عن تأثير تغير المناخ على الهجرة. البيت الأبيض: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

تران، ب. إكس.، نغوين، إتش. ت.، لو، إتش. ت.، لاتكين، سي. أ.، فام، إتش. كيو.، فو، ل. ج.، وآخرون. (2020).

تأثير كوفيد19- على الرفاه الاقتصادي ونوعية الحياة للفيتناميين أثناء التباعد الاجتماعي الوطني. الحدود في علم النفس، 11، 565153.

ترينبيرث، ك. إي.، داي، أ.، راسموسن، ر. م.، وبارسونز د. ب. (2003). الطابع المتغير لهطول الأمطار. نشرة الجمعية الأمريكية للأرصاد الجوية، 84(9)، 1205-1218.

ترينبيرث، ك. إي. (2011). التغيرات في هطول الأمطار مع تغير المناخ. أبحاث المناخ، 47(1-2)، 123-138.

يولا، أ. أ. (2012). تغير المناخ ولاجئو المناخ في مصر: نظرة عامة من منظور السياسات. مجلة TMC الأكاديمية، 7(1)، 56-70.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013). الآثار المحتملة لتغير المناخ على الاقتصاد المصري. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. القاهرة، مصر. https://www.undp.org/egypt/publications/potential-impacts-climate-change-egyptian-economy.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2019). سياسة قطاع المياه لإدارة الجفاف في الأردن. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، الولايات المتحدة

https://www.undp.org/jordan/publications/water-sector-policy-drought-management

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2019). توقعات البيئة العالمية: ملخص لصانعي السياسات، 2019. https://bit.ly/3FxJh2v

فان لينتي، إي.، باري، م. م.، مولشو، م.، مورغان، ك.، واتسون، د.، هارينجتون، جي.، وماكجي، إتش. (2012) قياس الصحة العقلية والرفاهية الاجتماعية للسكان. المجلة الدولية للصحة العامة، 57، 421-430.

فيرون، س. ر.، دي أبيلبيرا، د.، ولوبيل، د. ب. (2015). آثار هطول الأمطار ودرجة الحرارة على غلة المحاصيل في منطقة البامبا. التغير المناخي، 130(2)، 235-245.

فوكيلاتو، في.، غابرييلي، ل.، ميليو، آي.، كريسي، س.، شارما، ر.، وتسكوني، م.، وبابالاردو، ل. (2021).

قياس الرفاهية الموضوعية والذاتية: الأبعاد ومصادر البيانات. المجلة الدولية لعلوم البيانات والتحليلات، 11، 279-309.

وارنر، ك.، عفيفي، ت.، دون، أو.، ستال، م.، شميدل، س.، وبوغاردي، جي. (2008). الأمن البشري وتغير المناخ والهجرة الناجمة عن البيئة. تغير المناخ: معالجة تأثيره على الأمن البشري. المؤسسة الهيلينية للسياسة الأوروبية والخارجية (ELIAMEP)؛ وزارة الخارجية اليونانية.

وارنر، ك.، حمزة، م.، أوليفر- سميث، أ.، رينو، ف.، وجولكا، أ. (2010). تغير المناخ والتدهور البيئي والهجرة. المخاطر الطبيعية، 55، 689-715.

وودون، كيو.، ليفيراني، أ.، جوزيف، ج.، وبوغنو، ن. (محررون). (2014). تغير المناخ والهجرة: أدلة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. منشورات البنك الدولي.

البنك الدولي. (2022). البنك الدولي في الأردن. أخذت من: https://www.albankaldawli.org/ar/country/jordan/overview

يانغ، جي.، ليو، إتش. ز.، أو، سي. كيو.، لين، ج. ز.، تشو، كيو.، شين، ج. سي.، تشو، كيو.، شين، ج. سي.، تشين، بي. ي.، وجو، ي. (2013). تغير المناخ العالمي: تأثير نطاق درجات الحرارة النهارية على الوفيات في قوانغتشو، الصين. التلوث البيئي، 175، 131-136.

يوسف، أ. ب.، أروري، م.، نجوين، سي. في. (2017). هل الهجرة الداخلية وسيلة لمواجهة تغير المناخ؟ أدلة من مصر. أوراق عمل منتدى البحوث الاقتصادية (رقم 1099).

زيزا، أ.، كارليتو، سي.، ديفيس، ب.، ووينترز، بي. (2011). تقييم تأثير الهجرة على الأمن الغذائي والتغذوي. السياسة الغذائية، 36(1)، 1-6.

زهري، أ. (2002). هجرة العمالة المؤقتة غير الماهرة من صعيد مصر إلى القاهرة. مؤتمر مركز الدراسات والتوثيق الاقتصادي والقانوني والاجتماعي (CEDEJ) ، القاهرة، مصر.

آفاق وتحديات تعاون الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة مع دول الجوار الجنوبي (تونس والمغرب): العلاقة بين تغير المناخ والنزوح الداخلي

ماتياس إيبانيز ساليس

مسؤول المشاريع والأبحاث،
إدارة التنمية المستدامة والتكامل الإقليمي،
المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

المقدمة والمنهجية

يشكل تغير المناخ «تهديدًا لرفاهية الإنسان وصحة الكوكب" (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ -IPCC، 2022)، ووفقًا لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بعنوان «تغير المناخ 2022: الآثار والتكيف وقابلية التأثر»، يعيش في الوقت الحاضر حوالي 3.3 مليار شخص في بلدان شديدة الهشاشة أمام تغير المناخ. على سبيل المثال، تسببت الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية في العام الماضي في 23.7 مليون حالة نزوح داخلي في جميع أنحاء العالم (مركز مراقبة النزوح الداخلي - IDMC، 2022). وفي تقريره الصادر في سبتمبر (أيلول) 2021، ذكر الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزوح الداخلي أن الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ هي المصدر الرئيسي لحالات النزوح الداخلي الجديدة كل عام. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تحدث ثلاث من كل أربع عمليات نزوح ناجمة عن تغير المناخ داخل البلدان، ويرجع ذلك أساسًا إلى افتقار الناس إلى الموارد الاقتصادية للهجرة عبر الحدود (كليمنت وآخرون، 2021).

بالإضافة إلى ذلك، توقع تقرير البنك الدولي (تقرير جراوندسويل) لعام 2021 سيناريوهات سلبية حقيقية قد يضطر فيها ما يصل إلى 216 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى الانتقال داخل الحدود الوطنية بحلول عام 2050. لن يكون أي بلد محصنًا ضد النزوح الداخلي من قبل مهاجري المناخ. قدم تقرير البنك الدولي ثلاثة سيناريوهات للهجرة الداخلية المحتملة في منطقة شمال أفريقيا، وفي كل منها، من المتوقع أن يرتفع النزوح الداخلي بسبب تغير المناخ في المنطقة بحلول عام 2050. في السيناريو المتشائم، سيصل المهاجرون النازحون داخليًا إلى 19 مليون نسمة، في حين يتوقع السيناريو الواقعي نزوح 9.9 مليون نسمة، ويتوقع السيناريو الأكثر استدامة 4.5 مليون حالة نزوح داخلي بسبب المناخ بحلول عام 2050.

نظرا لمشكلة النزوح القسري القائمة وعلاقتها بتغير المناخ والتدهور البيئي والكوارث الطبيعية، يهدف هذا الفصل إلى إجراء تحليل مفصل لأدوات وآليات تمويل الاتحاد الأوروبي، فضلا عن برامج التعاون في مجال الهجرة مع تونس والمغرب، من أجل استخلاص استنتاجات حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبي يأخذ في الاعتبار تقاطع تغير المناخ والنزوح القسري في برمجة وتصميم وتنفيذ أولوياته الاستراتيجية للتعاون في مجال الهجرة مع كلا البلدين.

لذلك فإن أهداف هذا الفصل ذات شقين. فمن ناحية، يقدم تحليلاً شاملاً لاتصالات الاتحاد الأوروبي ووثائق العمل والمبادئ التوجيهية التي تضع الأسس لتخطيط شمولي أفضل وإدراج العلاقة بين تغير المناخ والنزوح الداخلي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتعاون، مع التركيز بشكل خاص على الهجرة. ومن ناحية أخرى، يقارن الفصل هذه الخطوط والأدوات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي بشكل عمودي مع بلدان اتفاقيات الشراكة وبرامج التعاون في مجال الهجرة الموجودة حاليا مع تونس والمغرب، من أجل استخلاص بعض الاستنتاجات حول تطبيق النظرية الموصوفة على الممارسة الحقيقية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم الإدلاء ببعض الملاحظات التي توضح بالتفصيل أولويات الاتحاد الأوروبي بشأن الشراكات ذات المنفعة المتبادلة للمستقبل مع تونس والمغرب، لا سيما في الإطار المالي المتعدد الأطراف الجديد 2021-2027 (MFF 2021-2027).

أخيرًا، سيتم استخلاص استنتاجات من كلا التحليلين بينما ستتم مقارنة النتائج من أجل استخلاص مجموعة محددة من توصيات السياسة الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي والتي تدعو إلى بذل المزيد من جهود العمل الخارجي لمعالجة النزوح والهجرة المرتبطة بتغير المناخ والتدهور البيئي ضمن الحدود الحالية لشراكات الهجرة مع شركائه في الجوار الجنوبي المغرب وتونس.

نظرة عامة على أدوات الاتحاد الأوروبي وآلياته المالية: تقاطع تغير المناخ والنزوح القسري في تخطيط السياسات

تمت إدارة سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي لأول مرة من خلال النهج العالمي للهجرة والتنقل (GAMM) وأدوات السياسات المرتبطة به مثل شراكات التنقل المختلفة مع جيرانه الجنوبيين والشرقيين، بما في ذلك المغرب وتونس. في سبتمبر (أيلول) 2020، تم اعتماد الميثاق الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء، وتم إطلاق البلاغ المشترك حول شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي (المشار إليها فيما يلي بالأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط) في فبراير (شباط) 2021 بهدف وضع مبادئ استراتيجية للتعاون مع الجوار الجنوبي، لا سيما حول التحولات الرقمية والخضراء، ولكن أيضًا حول التعاون في مجال الهجرة والأمن وسيادة القانون والديمقراطية. واستناداً إلى هاتين الأداتين المعتمدتين حديثاً، يعمل الاتحاد الأوروبي الآن على تشجيع بذل المزيد من الجهود المنهجية لتنسيق العمل مع البلدان المجاورة بشأن حوكمة وسياسة الهجرة. ولتعزيز هذا التنسيق، يُنظر إلى تطوير التعاون في مجال الهجرة على أنه اتفاقيات مصممة خصيصًا لتلخص الأولويات السياسية لكل من الشركاء ودول الاتحاد الأوروبي.

وفقًا للأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط، في أولويتها الأولى المرتبطة بالتعاون في سياسة وحوكمة الهجرة مع الشركاء الجنوبيين، يعترف الاتحاد الأوروبي بهدفه المتمثل في «التصدي المشترك لتحديات النزوح القسري والهجرة غير النظامية والاستفادة من فوائد الهجرة القانونية بكفاءة وفاعلية»، من خلال شراكات شاملة مصممة خصيصًا ومفيدة للطرفين، وحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، بما يتماشى مع الميثاق الأوروبي الجديد بشأن الهجرة واللجوء" (المفوضية الأوروبية، 2021، ص. 3).

ومن المفارقة أن الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط في فصلها الرابع المخصص لـ «الهجرة والتنقل» لا تخصص أي عنوان لقضية الهجرة والتهجير القسري بسبب التدهور البيئي وتغير المناخ، وهو أمر صادم، في ضوء الدراسات والبيانات العديدة المتواجدة اليوم حول هذا الموضوع وعواقبه السلبية على مستقبل المنطقة. بل على العكس من ذلك، يشير النص مرارا وتكرارا إلى الحاجة إلى دعم قدرة الشركاء على الحوكمة الفعالة للهجرة واللجوء، بما في ذلك إدارة الحدود، فضلا عن تكثيف التعاون بشأن العودة وإعادة القبول بصورة فعالة. علاوة على ذلك، يتم أيضًا إفساح المجال لضرورة مكافحة مافيا الاتجار بالبشر ومعالجة أسباب الهجرة غير النظامية على أساس تحديات التنمية المستدامة، وتعزيز مستقبل اجتماعي واقتصادي مستقر يوفر فرصًا حقيقية خاصة للشباب والنساء. ويشمل ذلك أيضًا الحاجة إلى تطوير مسارات قانونية إلى أوروبا من خلال الجهود المستمرة لإعادة التوطين وتعزيز شراكات تنقل العمالة.

ومن المفارقة أن الأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط في فصلها الرابع المخصص لـ «الهجرة والتنقل» لا تخصص أي عنوان لقضية الهجرة والتهجير القسري بسبب التدهور البيئي وتغير المناخ

وفي هذا السياق نفسه، يهدف الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء إلى «بناء الثقة وتحديد المسؤوليات بشكل أفضل بين الجهات الفاعلة في مجال الهجرة» (المفوضية الأوروبية، 2020، ص. 1). وعلى الصعيد الخارجي، يقترح تعميق التعاون مع البلدان المجاورة من خلال سن «شراكات جديدة ذات منفعة متبادلة»، تهدف إلى تقاسم المسؤوليات مع البلدان المجاورة في إدارة الهجرة، مع تعزيز الثقة المتبادلة بين الشركاء. دعم البلدان الشريكة في الجوار الجنوبي في عمليات تعزيز حوكمة الهجرة وتطوير قدراتها على إدارة الهجرة بشكل مناسب هو عنصر محوري في الشراكات ذات المنفعة المتبادلة

التـي يعتـزم الاتحـاد الأوروبـي تطويرهـا. صحيـح أن المفوضيـة الأوروبيـة تذكـر فـي النـص أن برامـج التعـاون التنمـوي المختلفـة والشـراكات الجديـدة ذات المنفعـة المتبادلـة يجـب أن تأخـذ فـي الاعتبـار قضايـا التعليـم والطاقـة والزراعـة والتوظيـف والتكيـف مـع تغيـر المنـاخ والبيئـة بطريقـة شـاملة، لكنهـا لا تذكـر علـى وجـه التحديـد العلاقـة بيـن التنقـل البشـري وتغيـر المنـاخ.

اسـتنتاجات مجلـس الاتحـاد الأوروبـي بشـأن نهـج الاتحـاد الأوروبـي تجـاه النـزوح القسـري والتنميـة (2016) أبـرزت أن الكـوارث البيئيـة وتغيـر المنـاخ تمثـل دوافـع رئيسـية يجـب مراعاتهـا عنـد معالجـة النـزوح القسـري فـي عمليـات صنـع السياسـات وصنـع القـرار. وفـي نفـس السـياق، يحـدد البـلاغ المشـترك للمفوضيـة الأوروبيـة بعنـوان «نهـج اسـتراتيجي للمرونـة فـي العمـل الخارجـي للاتحـاد الأوروبـي» (2017) مفهـوم مرونـة الاتحـاد الأوروبـي فـي آليـات التعـاون الخارجـي الخاصـة بـه ويذكـر بضـرورة تصميـم سياسـات وأدوات الاتحـاد الأوروبـي التـي تشـمل كيفيـة اسـتجابة أنمـاط الهجـرة للتفاعـلات المعقـدة المختلفـة، بمـا فـي ذلـك تغيـر المنـاخ والتدهـور البيئـي. وفـي هـذا المنـوال، يشـجع أدوات وآليـات العمـل الخارجـي للاتحـاد الأوروبـي علـى زيـادة التركيـز علـى معالجـة الأسـباب الجذريـة للهجـرة غيـر النظاميـة والضغـوط الهيكليـة الأخـرى، بمـا فـي ذلـك الانفـلات الأمنـي والديموغرافيـا والتنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة، ولكـن أيضًـا كـوارث تغيـر المنـاخ والعواقـب طويلـة المـدى للنـزوح القسـري. كمـا يدعـو النـص إلـى ضـرورة تعزيـز الاعتمـاد علـى الـذات، ودعـم المجتمعات المضيفـة، وتطويـر آليـات الحمايـة والخدمـات الأساسـية للمهاجريـن النازحيـن لتوفيـر لهـم بكرامـة، وكذلـك لتعزيـز البرنامـج الإطـاري للاتحـاد الأوروبـي للبحـث والابتـكار فـي هـذا الترابـط (المفوضيـة الأوروبيـة، 2017).

بالإضافـة إلـى ذلـك، فـإن اسـتراتيجية الاتحـاد الأوروبـي لعـام 2021 بشـأن التكيـف مـع تغيـر المنـاخ «تشـكيل أوروبـا قـادرة علـى التكيـف مع تغيـر المنـاخ» تنـص علـى أنـه يجـب تصميـم اسـتراتيجيات وبرامـج ومشـاريع التكيـف مـع تغيـر المنـاخ بطريقـة تراعـي دوافـع عـدم الاسـتقرار للحـد مـن مخاطـر النـزوح المرتبطـة بالمنـاخ وتسـلط الضـوء علـى ضـرورة فهـم وإدارة الروابـط المتبادلـة بيـن تغيـر المنـاخ والأمـن والتنقـل بشـكل أفضـل (مكماهـون وآخـرون، 2021). يتـم التعبيـر عـن هـذه الروايـة نفسـها مـن خـلال الصفقـة الخضـراء الأوروبيـة (2019)، والتـي تنـص علـى أنـه يجـب مضاعفـة الجهـود بيـن جميـع الـدول حتـى لا تـؤدي الآثـار الضـارة لتغيـر المنـاخ إلـى تفاقم الدوافـع الأخـرى لانعـدام الأمـن، مثـل الصـراع أو الهجـرة أو انعـدام الأمـن الغذائـي. وفـي نفـس السـياق، صـدرت وثيقـة عمـل موظفـي المفوضيـة بعنـوان «معالجـة النـزوح والهجـرة المتعلقـة بالكـوارث وتغيـر المنـاخ والتدهـور البيئـي» فـي يوليـو (تمـوز) 2022، والتـي تـم نشـرها بالتزامـن مـع بـدء رئاسـة الاتحـاد الأوروبـي لمنصـة النـزوح المتعلـق بالكـوارث (PDD) ، تعتـرف أيضًـا بـأن المنـاخ والكـوارث هـي مـن بيـن الأسـباب الجذريـة للنـزوح وتدعـو إلـى ضـرورة دمـج تغيـر المنـاخ والعلاقـة بيـن النـزوح القسـري فـي تخطيـط سياسـات الوقايـة والتأهـب والاسـتجابة وتنفيذهـا.

وعلـى الجانـب المالـي، أطلـق الاتحـاد الأوروبـي الأداة الأوروبية للجـوار والتّنميـة والتّعـاون الدّولـي الجديـدة - أوروبا فـي العالـم- (NDICI-GE)، والتـي تبلـغ قيمتهـا 79,462 مليـار يـورو. بموجـب الإطـار المالـي المتعـدد السـنوات (2021 2027-MFF)، تقـوم NDICI-GE بمكافحـة تغيـر المنـاخ والتصـدي لتحديـات الهجـرة والنـزوح القسـري باعتبارهمـا اثنيـن مـن مجـالات السياسـة الإسـتراتيجية الرئيسـية لآلياتهـا ذات الصلـة. ولكـن، فـإن التقاطـع بيـن الاثنيـن معـاً، وعـدم فصلهمـا فـي مظاريـف ماليـة مختلفـة، هـو أكثـر تعقيـداً بكثيـر مـن العثـور عليـه علـى أرض الواقـع.

على سبيل المثال، سيتم تخصيص 10% من المظروف المالي للبرامج المتعلقة بتحسين إدارة وحوكمة الهجرة والنزوح القسري مع البلدان المجاورة، في حين سيتم تخصيص 30% من الميزانية الإجمالية لسياسات التكيف مع المناخ - حوالي 23.8 مليار يورو - (المفوضية الأوروبية، 2022).

معالجة الكوارث والنزوح المرتبط بالمناخ من زاوية مختلفة: المشاريع البحثية والعمل الإنساني والحماية المدنية

على أساس بلاغات الاتحاد الأوروبي وأدواته وآلياته المذكورة أعلاه، وبالتوازي، أعطى الاتحاد الأوروبي أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة للحاجة إلى جمع بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقة وقائمة على الأدلة كوسيلة لفهم حجم وديناميكيات النزوح والهجرة الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي في أجزاء مختلفة من العالم في المستقبل، مع التركيز بشكل خاص على المناطق المجاورة مثل شمال أفريقيا.

لقد تمت زيادة ميزانية البحوث والأنشطة المتعلقة بالتحقيق في عواقب وعوامل وخصائص العلاقة بين النزوح القسري وتغير المناخ والتدهور البيئي في هذا الاتجاه. يتم تنفيذ هذه المهمة بشكل رئيسي من قبل المديرية العامة للبحث والابتكار في المفوضية الأوروبية، والتي تمول حاليًا العديد من المشاريع التي تتناول التقاطع بين الهجرة وتغير المناخ، ومركز المعرفة التابع للمفوضية بشأن الهجرة والديموغرافيا (KCMD)، والذي يعتمد على مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية. يعد التمويل في إطار Horizon 2020 وبرنامج Horizon Europe الجديد بشأن هذه العلاقة الاستراتيجية مهمًا أيضًا من حيث الأعداد والعدد الإجمالي للأنشطة الممولة (المفوضية الأوروبية، 2022).

أعطى الاتحاد الأوروبي أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة للحاجة إلى جمع بيانات ومعلومات دقيقة وموثوقة وقائمة على الأدلة

على سبيل المثال، يهدف مشروع (2020-2024) HABITABLE، الممول من Horizon 2020، والذي يقوده مرصد هوغو للبيئة والهجرة والسياسة في جامعة ليدج، إلى تحسين إعلام الروابط المتبادلة الحالية بين تأثيرات تغير المناخ وأنماط الهجرة والنزوح، وتوقع تطورها المستقبلي بشكل أفضل. وفي نفس هذا الخط من البحث، طورت المفوضية الأوروبية مشروع الهجرة الناجمة عن تغير المناخ (CLICIM)، والذي يهدف إلى تقديم الأدلة من خلال مشاريع بحثية مختلفة ومنشورات حول العلاقة بين تغير المناخ والديناميات السكانية في أفريقيا. منذ بداية المشروع في عام 2020، أصدر مشروع CLICIM تقارير مختلفة. على سبيل المثال، التقرير المعنون «التعرض السكاني والهجرات المرتبطة بتغير المناخ في أفريقيا (مكماهون وآخرون، 2021) توقع"أنه سيكون هناك حوالي 212 مليون شخص معرضون لتغير المناخ[3] (11% من إجمالي السكان) في القارة الأفريقية بأكملها بحلول عام 2070، لتكون أكبر المجموعات السكانية المعرضة للخطر في غرب أفريقيا وشمال أفريقيا (مكماهون وآخرون، 2021). علاوة على ذلك، أظهرت التوقعات النهائية أن حوالي 95 مليون شخص في شمال أفريقيا سيواجهون انخفاضًا في الإنتاجية الزراعية بأكثر من 20% بحلول عام 2070، مما سيؤثر بشكل كبير على سبل عيش الناس ويمكن أن يؤدي إلى عدد كبير من النزوح الداخلي (مكماهون وآخرون، 2021). وفي هذا السياق، دعا مؤلفو التقرير إلى تعزيز جهود الاتحاد الأوروبي بشأن دمج العلاقة بين تغير المناخ والتكيف وسياسة الهجرة في سياسات التعاون والتنمية لحماية

3 النظر في سيناريوهات مختلفة بناءً على التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وتأثيرات تغير المناخ على الإنتاجية الزراعية.

المجتمعات المعرضة للخطر والضعيفة (مكماهون وآخرون، 2021).

علاوة على ذلك، بدأ الاتحاد الأوروبي أيضًا في إيلاء اهتمام أكبر للنزوح القسري المرتبط بالكوارث الناجمة عن المناخ مثل الزلازل والأعاصير المدارية والفيضانات والأعاصير بهدف توفير معلومات أفضل للاستجابات الإنسانية وتحسين تنسيق آليات الحماية المدنية والتأهب للكوارث على الأرض (المفوضية الأوروبية، 2022). وفي هذا الصدد، قام الاتحاد الأوروبي بزيادة قدراته الفنية والتمويلية وجمع البيانات في هذا الاتجاه. على سبيل المثال، خصص قرار المفوضية التنفيذي بشأن تمويل أعمال المساعدات الإنسانية من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي لعام 2022 ما مجموعه 1.8 مليار يورو لمعالجة الحالات المتضررة من النزوح القسري، الناجم عن الصراعات والكوارث المناخية والبيئية ذات الصلة (المفوضية الأوروبية، 2021e)، مقارنة بإجمالي 1.6 مليار يورو المخصصة في الفترة السابقة 2014-2020 (المفوضية الأوروبية، 2022). علاوة على ذلك، فإن إحدى الأولويات الأربع التي تم تحديدها للفترة 2021-2024 في خطة التنفيذ الإنساني هي القدرة على التكيف مع تغير المناخ (المفوضية الأوروبية، 2022).

في هذا الخط، نجح مركز المعرفة لإدارة مخاطر الكوارث (DRMKC) التابع للمفوضية، والذي يعد جزءًا من مركز الأبحاث المشترك (JRC)، في تطوير أداة INFORM لمخاطر تغير المناخ، التي تتنبأ بالتوقعات المناخية والديموغرافية ومخاطر الأزمات الإنسانية بهدف إعلام عمليات صنع القرار بشأن الحد من مخاطر الكوارث وآليات التكيف (المفوضية الأوروبية، 2022). وفي نفس السياق، ومن خلال القدرة المعززة على الاستجابة، تخصص المديرية العامة للمفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية (ECHO) جزءًا من ميزانيتها لدعم المبادرات التي تسعى إلى زيادة قدرة الاستجابة الإنسانية. تشمل مجالات التركيز الرئيسية لعمل المديرية العامة للمساعدات الإنسانية بشأن النزوح في حالات الكوارث دعم الاستعداد للكوارث، ولكن أيضًا أنشطة البحث وجمع البيانات وتعزيز أدوات التنبؤ ونمذجة مخاطر النزوح. تم تطوير عدد كبير من المشاريع التي تربط تحليل البيانات بالنزوح المرتبط بالمناخ في إطار خطة التنفيذ الإنساني للاتحاد الأوروبي لعام 2021 المستمدة من قرار التنفيذ الصادر عن المفوضية لعام 2021. بهدف تحقيق فهم أفضل للعلاقة بين تغير المناخ والتنقل وتحسين توافر البيانات وجودتها واستخدامها وتحليل التنقل البشري في سياق الأزمات الطبيعية، تظل هذه الأنواع من الأمثلة أساسية لمواصلة تطوير الاستراتيجيات الفعالة والاستجابات التشغيلية بشأن الاستفادة من النظام الإنساني الأوسع واستجابة الحماية المدنية (المفوضية الأوروبية، 2022).

على الرغم من أنه من الصحيح أن ميزانية المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي وقابلية التشغيل وإجراءات البحث تجاه الكوارث الناجمة عن تغير المناخ قد زادت على مر السنين، إلا أنه من الصحيح أيضًا أن نطاق الحماية المدنية والتدخل الإنساني من قبل الاتحاد الأوروبي أصبح أوسع فيما يتعلق بالترابط بين النزوح القسري الناجم عن المناخ وهو موضوع الدراسة في هذا الفصل، والذي لا يشمل النزوح الناجم عن الكوارث فحسب، بل يشمل أيضًا النزوح الناجم عن التغيرات المناخية البطيئة الظهور وعواقبها السلبية على المدى الطويل. ويشمل العمل الإنساني كلا الاستجابتين ــ آليات الإنذار المبكر والتأهب ــ في حين يركز اهتمامه على الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للأزمة؛ غير أنه لا يركز على الاستراتيجيات طويلة المدى لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ أو الحد منها أو توقعها. وبالتالي، فإن العلاقة بين تغير المناخ والنزوح البشري تحتاج أيضًا إلى التحليل من منظور سياسة الهجرة، وسوف تمضي توصيات السياسة الواردة في هذا الفصل قدمًا في هذا الاتجاه.

نظرة في أطر التعاون في مجال الهجرة بين الاتحاد الأوروبي مع المغرب وتونس

من منظور سياسة التعاون في مجال الهجرة، لم يحرز الاتحاد الأوروبي سوى تقدم ضئيل أو ضئيل للغاية في دمج العلاقة بين النزوح القسري الناجم عن تغير المناخ في أطر التعاون في مجال الهجرة مع دول الجوار الجنوبي، بما في ذلك تونس والمغرب.

إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب والأولويات الاستراتيجية في مجال سياسة الهجرة

يحتفظ المغرب بعلاقات طويلة الأمد مع الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، ولكن أيضًا على المستوى الثنائي مع إسبانيا وفرنسا (حاجي، 2021؛ فردوسي، 2021). لقد شهد المغرب، مثل تونس، التحول من بلد المنشأ ليصبح أحد أهم بلدان العبور والمقصد في منطقة شمال أفريقيا، لا سيما تدفقات المهاجرين من غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

في عام 2000، تم إبرام أول اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، مع نطاق أوسع لمزيد من التعاون في مجالات سياسية واستراتيجية أخرى، بينما أطلقت فرنسا وإسبانيا والمغرب في عام 2006 عملية الرباط ووضعت حجر الأساس لأول حوار أوروبي- أفريقي بشأن التنمية والهجرة. بعد ذلك، وقع الاتحاد الأوروبي والمغرب في عام 2013 على شراكة التنقل، مما أدى إلى زيادة تسهيل الحصول على التأشيرات (كاريرا وآخرون، 2016)، بينما وضع الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في عام 2019 الأسس لعلاقة مستقبلية ومستدامة بين الشريكين، لا سيما فيما يتعلق بالانتقال الأخضر والرقمي، ولكن أيضًا فيما يتعلق بقضايا التعاون في مجال التنقل والهجرة.

من منظور سياسة التعاون في مجال الهجرة، لم يحرز الاتحاد الأوروبي سوى تقدم ضئيل أو ضئيل للغاية في دمج العلاقة بين النزوح القسري الناجم عن تغير المناخ في أطر التعاون في مجال الهجرة مع دول الجوار الجنوبي

بالنسبة للحال مع تونس، تسربت في فبراير (شباط) 2022 وثيقة لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن الشراكات ذات المنفعة المتبادلة بين الشريكين بعنوان «تفعيل الميثاق – خطط عمل لتعزيز شراكات هجرة شاملة مع بلدان المنشأ والعبور ذات الأولوية: مسودة خطة عمل المغرب». حسب هذه الوثيقة، تتمحور مجالات التعاون التي سيضم الاتحاد الأوروبي جهوده إليها في السنوات المقبلة حول ثمانية مواضيع رئيسية: 1) حماية ودعم بلدان العبور والبلدان المضيفة؛ 2) تعزيز آليات وأطر اللجوء والاستقبال؛ 3) معالجة الأسباب الجذرية للهجرة؛ 4) تعزيز حوكمة الهجرة وإدارتها؛ 5) دعم مكافحة الاتجار بالبشر؛ 6) تحسين إعادة القبول والعودة وتسهيل التأشيرات؛ 7) تعزيز سياسات تنقل العمالة وقنوات التنقل القانوني إلى أوروبا؛ 8) التعاون مع الوكالات الأوروبية ومكافحة الاتجار بالبشر؛ و9) تعزيز التعاون الإقليمي بين بلدان الجنوب (مجلس الاتحاد الأوروبي، 2022b). بالإضافة إلى ذلك، يُطلب من المغرب تحديث استراتيجيته الوطنية للهجرة واللجوء (NSIA)، بهدف تعزيز اندماج أفضل للمهاجرين من جنوب الصحراء المحتجزين في المغرب وظروف معيشتهم غير الإنسانية (لوي وآخرون، 2020)، فضلا عن إعادة إدماج المهاجرين المغاربة العائدين. على الرغم من أنه تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لأول مرة في عام 2014 وكان من المفترض أن تكون ابتكارًا فيما يتعلق بالدولتين المجاورتين تونس والجزائر، إلا أنه اليوم يتم التقرير عنها وانتقادها من قبل العديد من الوكالات ومنظمات المجتمع المدني على أرض الواقع بسبب الإخفاقات المستمرة في تنفيذها وعدم إعداد المسؤولين عن إنفاذ القانون، ونقص حشد الأموال (بدر، 2021). بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن حوالي 15,000 طالب لجوء موجودون حاليًا في المغرب، وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أن المغرب لم يضع أي إطار قانوني للمساعدة في تقدم طلبات اللجوء بسبب عدم قابلية تشغيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء.

وكما هو موصوف، لم يرد أي ذكر في وثيقة المجلس حول العلاقة بين تغير المناخ والتنقل القسري، ولا حتى على الأولوية المتعلقة بمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية، والتي تتمثل في المقام الأول في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والحماية وخلق فرص العمل (المفوضية الأوروبية، 2022b).

على مستوى الآليات المالية، فإن الإطار الجديد للإطار المالي المتعدد السنوات 2021-2027 هو الذي سيحقق أقصى قدر من المساعدة المالية لمنطقة شمال إفريقيا والمغرب على وجه الخصوص. بالنسبة لخطة الإطار المالي المتعدد السنوات 2021-2027 الجديد، من المتوقع استمرار الدعم لحوكمة الهجرة وإدارتها، ربما من خلال بند جديد في الميزانية يسمى برنامج دعم الميزانية للمغرب، وسيتم اتخاذ إجراءات معززة لمكافحة مافيا الاتجار بالبشر والتعاون مع الشرطة وعبر الحدود. في حالة المغرب، ستركز الأولويات أيضًا على إعادة إدماج المغاربة العائدين، وكذلك على تطوير شراكة المواهب المشتركة، على الرغم من أن المفاوضات لا تزال جارية وفي انتظار الانتهاء منها ضمن البرنامج الإرشادي المتعدد السنوات 2021-2027 للمغرب (المفوضية الأوروبية، 2021b). يمكن لآليات التمويل الأخرى لبرامج التعاون بشأن الهجرة، مثل صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ من أجل أفريقيا (EUTF)، وصندوق اللجوء والهجرة والتكامل (AMIF)، وأداة إدارة الحدود والتأشيرات، بالإضافة إلى صندوق الأمن الداخلي، توفير موارد خارجية لإجراءات الهجرة في ظل ظروف معينة. بالإضافة إلى ذلك، تم مؤخرا إدراج المغرب في مبادرة فريق أوروبا بشأن طريق الهجرة غرب البحر الأبيض المتوسط/المحيط الأطلسي.

منذ إنشائه في عام 2015، قام الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي بتوزيع ما يقرب من 900 مليون يورو على ليبيا وتونس والمغرب والجزائر ومصر (نافذة شمال أفريقيا) من خلال ما يقرب من 40 برنامجًا، وهو ما يعادل 31% من ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. المنطقة (زاردو، 2021). في حالة المغرب، لقد تم تخصيص غالبية المشاريع المنفذة في البلاد بشكل رئيسي للمحور الرامي إلى دعم إجراءات السلطات المغربية في إدارة تدفقات الهجرة، والتي تصل إلى 188 مليون من إجمالي ميزانية قدرها 238 مليون مخصصة للمغرب. على سبيل المثال، يتلقى أكبر برنامج من حيث التمويل 101.7 مليون يورو لدعم إجراءات المسؤولين والسلطات المغربية بشأن تعزيز نظام متكامل لإدارة الحدود (المفوضية الأوروبية، 2021d، مايو/أيار).

بالنسبة للفترة الحالية 2021-2022، التي تصادف بداية الإطار المالي المتعدد السنوات 2021-2027، استقبل المغرب من خلال برنامج الهجرة متعدد البلدان للجوار الجنوبي حوالي 60 مليون دولار لتطوير مخططات عودة أقوى من خلال برنامج «دعم الحماية المستدامة، والعودة وإعادة الإدماج في أفريقيا»، وحصلت على حوالي 5 ملايين لبرنامج THAM III، الذي يركز على مجالات تنقل العمالة وإدارة هجرة اليد العاملة في شمال أفريقيا.

وبالتالي، يمكننا أن نلاحظ بسهولة أنه فيما يتعلق ببرامج التعاون في مجال التنمية والهجرة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، فإن البرامج المحددة للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ من قبل السكان النازحين تحظى بالأولوية الاستراتيجية بشكل قليل جدًا أو شبه معدومة.

إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس والأولويات الاستراتيجية بشأن سياسة الهجرة

أصبحت تونس شريكا استراتيجيا وحليفا قويا للاتحاد الأوروبي في العقد الماضي. من

ناحية، بسبب التردد والتوترات الجيوسياسية مع جيران آخرين في المنطقة، مثل المغرب والأزمة الأخيرة مع إسبانيا في عام 2021، أو التوترات طويلة الأمد مع الجزائر وليبيا. ومن ناحية أخرى، نظرًا لسمتها الثلاثية المتمثلة في بلد المنشأ والعبور والمقصد، مما يضع البلاد في مكان متميز لحوار التعاون مع الاتحاد الأوروبي حول قضايا إدارة الحدود ومكافحة الاتجار بالبشر.

وثيقة المناقشة الصادرة عن رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي حول تنفيذ ميثاق الهجرة الجديد في تونس (2021) تحدد الأسس الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي للتعاون مع الجارة التونسية في مجال الهجرة ولتطوير شراكات متبادلة المنفعة والتمويل المستقبلي والتعاون السياسي في مجال الهجرة. ووفقا لهذه الوثيقة، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، يعد التعاون في مجال الإدارة المتكاملة للحدود، بما في ذلك تعزيز قدرات إدارة الهجرة وتدريب موظفي الهجرة، أولويات استراتيجية رئيسية في هذه الشراكات الجديدة ذات المنفعة المتبادلة، وينبغي مواصلة تطويرها وتعزيزها مع الدولة التونسية بهدف منع الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي والاتجار بالبشر وانتشار المنظمات الإجرامية. بالإضافة إلى ذلك، تحث هذه الوثيقة تونس على اعتماد قانون اللجوء الوطني لديه، الذي تمت صياغته في عام 2017 ولكنه لا يزال في انتظار المصادقة البرلمانية، فضلا عن تطوير نظام وطني قوي لحماية المهاجرين العابرين. ويتعرض هذا الوضع لانتقادات شديدة من قبل المجتمع الدولي والوكالات الموجودة على الأرض، المسؤولة عن توفير الخدمات الأساسية والحماية للمهاجرين المحرومين من المساعدات من قبل الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الاهتمام بالعودة وإعادة القبول في السنوات الأخيرة حاضرًا جدًا في تبرير الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء (فيرون، 2022). وفي هذا السياق، تنص اتفاقية شراكة التنقل بين الاتحاد الأوروبي وتونس لعام 2014 على فتح المفاوضات لإعادة القبول مقابل اتفاقية تسهيل الحصول على التأشيرات. واليوم، التزم الاتحاد الأوروبي بتعميق شراكته في مجال الهجرة مع تونس في إطار الأولويات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وتونس 2018-2020، والتي يجري تحديثها حاليًا، والتي ستخطو خطوة إلى ما بعد شراكة التنقل لعام 2014.

في نفس هذا الخط من خصوصية العلاقة الجديدة في مجال التعاون في مجال الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي وثيقة بعنوان «تفعيل الميثاق - خطط عمل لتعزيز شراكات الهجرة الشاملة مع بلدان المنشأ والعبور ذات الأولوية، مسودة خطة العمل لتونس» بتاريخ فبراير (شباط) 2022. وتنص على أن تونس دولة رئيسية على طريق الهجرة وسط منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأنه سيواصل بالتالي دعم البلد بمختلف آليات التمويل والتعاون الأوروبي في السنوات المقبلة. وكما هو الحال في المغرب، ستؤخذ في الاعتبار نفس النقاط الاستراتيجية الثماني التي ينبغي أن تدور حولها هذه الشراكة الجديدة ذات المنفعة المتبادلة، لا سيما مع التركيز على إدارة الحدود.

بشكل عام، منذ عام 2011، ضاعف الاتحاد الأوروبي مساعداته المالية لتونس بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 3 مليارات يورو، مع تخصيص أكثر من 2 مليار يورو في شكل منح. بالإضافة إلى ذلك، منذ عام 2011، بلغت المساعدة المالية الثنائية في إطار آلية الجوار 7.1 مليار يورو في تونس، وخصص الصندوق الائتماني الأوروبي ما مجموعه 91 مليون يورو في برامج لتونس من خلال النافذة المالية لشمال أفريقيا (المفوضية الأوروبية، 2021c، مايو/ أيار). في إطار الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي، فإن البرنامج

بشكل عام، منذ عام 2011، ضاعف الاتحاد الأوروبي مساعداته المالية لتونس بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 3 مليارات يورو، مع تخصيص أكثر من 2 مليار يورو في شكل منح

الأكثر تمويلا - بإجمالي 32 مليون يورو - هو برنامج إدارة الحدود لمنطقة المغرب العربي، يليه برنامج التقدم في الهجرة في تونس، الذي يسعى إلى دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية التونسية للهجرة، وقد تم منحه 12.8 مليون يورو. يركز برنامج التعاون هذا بشكل أساسي على تحسين قدرات حوكمة وإدارة الهجرة في تونس، وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية للشباب التونسي، وتوفير الحماية للمنتقلين والعائدين، وتمكين فرص الاستثمار للمغتربين في البلاد (المفوضية الأوروبية، 2021c، مايو/ أيار).

على مستوى أطر التعاون في مجال الهجرة، كان التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ضئيلا، إن لم يكن منعدما تقريبا

في حين أنه من المتوقع بالنسبة للدورة القادمة من الإطار المالي المتعدد السنوات 2021-2027، استمرار برامج التعاون المواضيعي بين الاتحاد الأوروبي وتونس، فقد تمت إضافة نهج متكامل لتعبئة المغتربين وتنقل العمالة بين الاتحاد الأوروبي وتونس. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تستفيد تونس من برنامج الهجرة المتعدد البلدان لمنطقة الجوار الجنوبي مع دعم مالي إضافي في المجالات المذكورة.

حاليا، للفترة 2021-2022، تلقت تونس 25 مليون لإجراءات إدارة الحدود في إطار مشروع «دعم الاتحاد الأوروبي لمؤسسات إدارة الحدود في ليبيا وتونس» لدعم تدريب وتمكين مراكز التنسيق والإنقاذ البحري وخفر السواحل الليبية والتونسية. كما تلقت أيضًا حوالي 5 ملايين دولار لبرامج تعبئة العمالة في منطقة شمال إفريقيا في إطار برنامج THAMM III.

مرة أخرى، كما هو الحال في المغرب، لم يتم ذكر أي نقطة تتعلق بالمساعدة أو التعاون في مجال التكيف مع تغير المناخ والتنقل البشري، ولا بشأن حماية احتياجات هؤلاء النازحين داخليًا بسبب المناخ، في وثائق مجلس الاتحاد الأوروبي المذكورة وأطر خططه الاستراتيجية للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس.

الاستنتاجات والتوصيات السياسية

يمكن إجراء تحليل لآليات تعاون الاتحاد الأوروبي بشأن النزوح الداخلي وتغير المناخ من عدد من زوايا السياسات، بما في ذلك الشؤون الإنسانية والتنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ والبحوث والبرامج الزراعية وسياسة الهجرة، من بين أمور أخرى.

فيما يتعلق بتمويل المشاريع البحثية التي تحلل وتوفر فهما أفضل للعلاقة بين تغير المناخ والتنقل البشري، بذل الاتحاد الأوروبي جهودا كبيرة في هذا الصدد. وفي السياق نفسه، وصفنا اهتمام الاتحاد الأوروبي المتزايد بتحسين جمع البيانات وتحليلها بشأن الكوارث الطبيعية والنزوح القسري من أجل توفير نتائج أفضل في مجال الحماية المدنية والعمل الإنساني على أرض الواقع. على الرغم من أنه كان من الممكن أن تكون بعض الاستعدادات للكوارث أفضل على مستوى الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا لا يعني أنه لم يكن هناك اهتمام متزايد بالبحث كأداة للإبلاغ والتنبؤ بشكل أفضل بحالات النزوح البشرية المستقبلية بسبب الكوارث الطبيعية وتوقع عواقبها الإنسانية، مما يدل على تقدم متواضع ولكنه حقيقي، وهو ما لا ينطبق على سياسة الهجرة والتعاون.

وعلى مستوى أطر التعاون في مجال الهجرة، كان التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ضئيلا، إن لم يكن منعدما تقريبا. على جانب الاتحاد الأوروبي، هناك ارتباط مستمر بقناعة راسخة بأن تدابير سياسة الهجرة (كوتيتا، 2020) والممارسة المتكررة لشرط التأشيرات فيما يتعلق بالتعاون في العودة وإعادة القبول (فيرون، 2022) والتعبئة الكبيرة للموارد الاقتصادية والمالية من تعاون الجوار نحو إدارة الحدود، ومكافحة تهريب المافيا، والدعم المؤسسي للسلطات التونسية والمغربية بشأن

حوكمة الهجرة للسيطرة على تدفقات الهجرة غير النظامية. وكما يشير العديد من النقاد، فإن هذه الممارسة تحول إدارة الحدود طويلة المدى إلى صيغة الاستعانة بمصادر خارجية خالصة في سياسات الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي، مما يسمح له بإنشاء أنظمة إدارة مشتركة في مجال السياسة الخارجية (فتحي، 2020).

وفي هذا الصدد، من الملح أن نأخذ في الاعتبار أدوات وبلاغات الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية المذكورة أعلاه، حيث ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يدمج العلاقة بين تغير المناخ والهجرة وتنقل البشر عند تخطيط وتصميم وتنفيذ جميع أنواع السياسات، بما في ذلك سياسة الهجرة. وكما توضح وثيقة المفوضية الأوروبية حول «النهج الاستراتيجي للمرونة في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي»:

" نهج المرونة في التعامل مع الهجرة يعني تصميم سياسة تعكس كيفية استجابة أنماط الهجرة للتفاعل المعقد بين الديموغرافيا، ونقاط الضعف المؤسسية والديمقراطية، والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، والصراعات العنيفة، والتدهور البيئي وتغير المناخ» (المفوضية الأوروبية، 2017، ص. 10).

وهنا حيث التقاطع بين تغير المناخ والتدهور البيئي يلتقي بشكل أكثر وضوحا مع تخطيط سياسات الهجرة وتنفيذها. ولأن النزوح الناجم عن المناخ يحدث اليوم في الغالب داخليًا داخل البلدان، فهذا لا يعني أنه لن يصبح عابرًا للحدود الوطنية في المستقبل القريب، خاصة مع استمرار تفاقم التغيرات المناخية واستمرار توقعات النزوح في الازدياد. علاوة على ذلك، أصبحت منطقة الساحل وغرب أفريقيا في الوقت الحاضر من بين المناطق الأكثر تأثرا بتغير المناخ. وبالتالي، إذا استمرت غازات الدفيئة في التزايد ولم يتم توجيه سوى القليل من الإجراءات نحو تخفيف الآثار الضارة لتغير المناخ على جميع المستويات، وفي حين استمرت الضغوط على الموارد الطبيعية في التزايد (البنك الدولي، 2021)، وظل النمو السكاني في ارتفاع (ماكماهون وآخرون، 2021)، سيكون سكان منطقة الساحل وغرب أفريقيا من بين أكثر الفئات تعرضًا وعرضة لآثار تغير المناخ في الفترة ما بين 2050-2070. واستنادًا إلى التنبؤات التي قدمها البنك الدولي والأدبيات الأخرى ذات الصلة، فإن ظواهر الضعف المناخي الشديد هذه ستكون قادرة على تسبب النزوح القسري لملايين الأشخاص في المنطقة، سواء داخليًا أو عبر الحدود. وقد يشكل ذلك تحدياً إضافياً لبلدان العبور أو المقصد، مثل تونس والمغرب، حيث أن وصول عدد كبير من المهاجرين بسبب المناخ من المناطق المجاورة يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الضغط على الموارد المائية والزراعية، ومن شأنه أن يضع ضغوطاً خطيرة على خدمات المدن ومواردها وتخطيطها.

يعد هذا التحول في النموذج ضرورة قصوى حتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من تمهيد الطريق وقيادة المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة في مجال الهجرة في هذا الاتجاه الاستراتيجي. ينبغي النظر في أنواع مختلفة من الأدوات والحلول المبتكرة بشأن التقاطع بين تغير المناخ والتنقل لبناء شراكات هجرة جديدة متماسكة ومفيدة للطرفين بين الاتحاد الأوروبي وتونس والمغرب:

1) ينبغي على المفوضية الأوروبية تعزيز تعميم اعتبارات التنقل والنزوح في سياق تغير المناخ عبر سياسات الاتحاد الأوروبي واستراتيجياته وبرامجه المتعلقة بالتعاون في مجال الهجرة مع الجوار الجنوبي. ينبغي على المفوضية الأوروبية أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الاعتراف في الوثائق الاستراتيجية بتغير المناخ والضغوط البيئية كمحفزات محتملة للهجرة والنزوح،

والتركيز على تطوير إجراءات وبرامج ملموسة تعالج هذه القضية من خلال بعد التعاون مع الجوار والخارج بشأن سياسة الهجرة.

وبهذا المعنى، ينبغي على المفوضية الأوروبية ومجلس الاتحاد الأوروبي تصور علاقة جديدة في مجال التعاون في مجال الهجرة مع تونس والمغرب. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تحديث الأولويات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وتونس 2018-2020 بشكل أكبر لدمج هذه الأولوية الاستراتيجية في السياسة المستقبلية والتعاون المالي في مجال شؤون الهجرة، وينبغي أيضًا إعادة صياغة الإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لعام 2019، الذي يحدد أولويات الشراكة بين الشريكين ويغطي الهجرة والتنقل. في غضون ذلك، وعلى أساس شراكات الهجرة الشاملة للاتحاد الأوروبي في المستقبل مع بلدان المنشأ ذات الأولوية مثل تونس والمغرب، ينبغي على مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية لتعزيز شراكات الهجرة المستقبلية أن يدرجا في خطط عمل كل منهما خط عمل موضوعي جديد بشأن العلاقة بين تغير المناخ والنزوح البشري يساعد على تعزيز مفاوضات السياسات والبرامج لتحقيق هذه الغاية.

وبناءً على ذلك، فإن تمويل الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال الهجرة مع الجوار الجنوبي، مثل برنامج الهجرة متعدد البلدان للجوار الجنوبي أو الصندوق الائتماني للاتحاد الأوروبي، من بين أمور أخرى، ينبغي أن يتضمن أيضًا محورا استراتيجيا للنزوح الناجم عن المناخ حتى تتمكن السلطات التونسية والمغربية من تطوير البرامج والأنشطة التي تساعد على الاستجابة للمخاطر المستقبلية، وتقليل الضعف، وتعزيز القدرة على التكيف مع المناخ في أراضيها.

2) في هذا السياق من الإجراءات المقترحة، ينبغي على المفوضية الأوروبية، بالتعاون مع السلطات المغربية والتونسية، تصميم وصياغة حلول مشتركة في إطار الشراكة والأولويات الجديدة للهجرة للحد من الآثار المباشرة لتغير المناخ على المهاجرين وتخفيفها على المنطقة ومعالجتها حتى لا يضطر الناس إلى الهجرة نتيجة للدوافع المناخية والبيئية السلبية وعواقبها السلبية المستقبلية على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وفقًا للمنظمة الدولية للهجرة (2021a) «الاستراتيجية المؤسسية بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ 2021-2030»، فإن هذا مهم بشكل خاص قبل استنفاد جميع البدائل الممكنة التي جعلت سبل العيش والسكنى ممكنة، لا سيما جعل الهجرة خيارًا من خلال بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ في المجتمعات الريفية والحضرية المتضررة. بالتوازي، ينبغي على المفوضية الأوروبية أيضًا تعزيز الهجرة كاستراتيجية للتكيف في الأراضي التونسية والمغربية المعرضة بشدة للمناخ من خلال إيجاد طرق يمكن للناس من خلالها الهجرة بأمان كوسيلة للتعامل مع التحديات المرتبطة بتغير المناخ.

ولكي نكون أكثر دقة، يمكن تطوير بعض الأدوات والحلول المبتكرة المستمدة من خطي العمل المواضيعيين المقترحين لمعالجة هذه التحديات المرتبطة بالظواهر. وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات والبرامج التي تعزز سياسات التكيف مع المناخ، وبناء القدرة على الصمود، وتعزيز قدرات التكيف، وتعزيز قدرات المجتمعات الريفية على إدارة مواردها ومخرجاتها، وتمكين المزارعين وأصحاب المصلحة الريفيين من المشاركة في تحديد وتنفيذ السياسات الوطنية للتكيف، وينبغي أن يكون الحد من

مخاطر الكوارث حاضرا في المفاوضات المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي وتونس والمغرب، مع دمجه بالكامل في الشراكات الاستراتيجية الجديدة بشأن الهجرة.

لدعم ممارسات التكيف مع تغير المناخ التي تساعد على تقليل ومعالجة النزوح المرتبط بالآثار السلبية لتغير المناخ، يمكن للمفوضية الأوروبية أن تعمل مع نظيراتها التونسية والمغربية لتصميم أنشطة الاستعادة البيئية للحد من الدوافع البيئية السلبية، لتشمل المجتمعات الرعوية والسكان الأصليين والمجتمعات الريفية في عمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية والتنقل، وتعزيز تطوير البنية التحتية الخضراء الجديدة وتنفيذ مشاريع الحفظ والتنوع البيولوجي في تونس والمغرب التي تهدف إلى تشغيل المجتمعات الضعيفة المتضررة بشدة من تغير المناخ.

على سبيل المثال، ووفقًا لمجموعة أدوات المنظمة الدولية للهجرة «دمج الهجرة في تدخلات البيئة وتغير المناخ»، يمكن أيضًا توجيه بعض البرامج والإجراءات في إطار شراكة الهجرة المنقحة الجديدة نحو بناء الوعي بالهجرة كاستراتيجية للتكيف مع تغير المناخ مع الحكومات الشريكة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والإعلام. وفي نفس السياق، فإن العمل مع المؤسسات الأكاديمية الوطنية لتعزيز البحث الإضافي وتحليل البيانات التي تساعد على فهم أفضل لدور البيئة وتغير المناخ كمحرك للهجرة في تونس والمغرب بشكل أكثر تحديدًا سيكون أيضًا أمرًا أساسيًا لإنشاء التكيف المستهدف مع تغير المناخ وتدابير بناء القدرة على الصمود.

علاوة على ذلك، يمكن تطوير شراكات المهارات المعززة وخطط الهجرة الدائرية ومسارات الهجرة النظامية كأداة محتملة لإدارة الهجرة في سياق تغير المناخ بين دول الاتحاد الأوروبي والمغرب وتونس للمجتمعات المتضررة سلبًا. وهذا من شأنه أن يساعد على خلق فرص للناس للهجرة مع تعزيز الهجرة كاستراتيجية للتكيف وبناء قدرة المجتمع على الصمود في وجه مصاعب تغير المناخ.

3) علاوة على ذلك، ينبغي على المفوضية الأوروبية أن تعالج تحديات التنمية طويلة المدى من خلال ربط العمل الإنساني والتعاون الإنمائي والسياسة البيئية والتعاون في مجال الهجرة، وهو أمر بالغ الأهمية لضمان اتباع نهج شمولي تجاه الكوارث والنزوح المرتبط بالمناخ في المنطقة. وينبغي على المفوضية الأوروبية أن تبذل المزيد من الجهود لتلبية احتياجات السكان المحاصرين وغير القادرين على التحرك بسبب العوائق المالية أو غيرها من العوائق.

4) وأخيرًا وليس آخرًا، فإن تعزيز الأنشطة والمشاريع البحثية من خلال مركز البحوث المشتركة وبرنامج Horizon Europe الجديد لجمع بيانات نوعية وكمية حول هشاشة مجموعات المهاجرين فيما يتعلق بالمناخ في تونس والمغرب من شأنه أن يساعد أيضًا في إدراج الفئات المتضررة المحتملة في أطر الحد من مخاطر الكوارث والتخطيط لها ، وكذلك في سياسات التكيف مع تغير المناخ وأطر الهجرة في المستقبل.

إن تعزيز البحث وجمع البيانات والتحليل بشأن النزوح المرتبط بالمناخ من شأنه أن يمكّن من فهم أفضل للتهديد المضاعف لتغير المناخ على التنقل البشري بهدف توجيه السياسات الفعالة والبرامج التشغيلية بشأن العلاقة بين النزوح الناجم عن المناخ مع الجوار الجنوبي.

المراجع

عبد الرحيم، ت. (2021). السير على حبل مشدود في تونس: تطلعات وحدود إصلاح سياسة الهجرة. تقرير DGAP رقم 12. أخذت من: https://dgap.org/en/research/publications/walking-tightrope-tunisia

بدري، أ.، جلوكوفو، إي. وشوفبيرغر، آي.، (2022). الجزائر والمغرب وتونس: منظور مقارن لتعاون بلدان المغرب العربي في مجال الهجرة مع جيرانها في غرب أفريقيا. دراسة سياسة يورومسكو رقم 25. أخذت من: https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2022/06/Policy-Study25-2.pdf

كاريرا، س.، كاسارينو، جي.، القديم، ن.، لهلو، م.، دن هيرتوغ، ل. (2016). التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمغرب بشأن إعادة القبول والحدود والحماية: نموذج يجب اتباعه؟ مركز دراسات السياسة الأوروبية. أخذت من: https://www.ceps.eu/ceps-publications/eu-morocco-cooperation-readmission-borders-and-protection-model-follow/

كليمنت، في.، ريجود، ك ك.، دي شربينين، أ.، جونز، ب.، أدامو، س.، شوي، جي.، صادق، ن.، وشابات، إي. (2021 الجزء الثاني Groundswell: العمل على الهجرة الداخلية الناجمة عن المناخ. البنك الدولي، واشنطن العاصمة. أخذت من: https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/36248

مجلس الاتحاد الأوروبي. (2016). استنتاجات المجلس بشأن نهج الاتحاد الأوروبي تجاه النزوح القسري والتنمية.

مجلس الاتحاد الأوروبي. (2021). وثيقة داخلية: تنفيذ الميثاق - تعزيز شراكات الهجرة مع بلدان مختارة ذات أولوية في شمال أفريقيا: تونس. ورقة للمناقشة. 21/5723.

مجلس الاتحاد الأوروبي (2022a). وثيقة داخلية: تفعيل الميثاق – خطط عمل لتعزيز الشراكات الشاملة للهجرة مع بلدان المنشأ والعبور ذات الأولوية، مسودة خطة العمل: تونس. 21/2/11392، REV 2.

مجلس الاتحاد الأوروبي (2022b). وثيقة داخلية: تفعيل الميثاق – خطط عمل لتعزيز الشراكات الشاملة للهجرة مع بلدان المنشأ والعبور ذات الأولوية، مسودة خطة العمل: المغرب. 21/2/11948، REV 2.

كوتيتا، ب. (2020). المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني واستعانة الاتحاد الأوروبي بمصادر خارجية لإدارة الهجرة في تونس ومصر. السكان والحيز والمكان، 7(26)، 1-13.

المفوضية الاوروبية. (2017). رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس. نهج استراتيجي للمرونة في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. JOIN (2017).

المفوضية الاوروبية. (2019). رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم. الصفقة الخضراء الأوروبية. 11.12.2019 COM (2019) 640 نهائي.

المفوضية الاوروبية. (2020). رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم. ميثاق جديد بشأن الهجرة واللجوء. 609 (2020) COM نهائي.

المفوضية الاوروبية. (2021). رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم. تجديد الشراكة مع الجوار الجنوبي: أجندة جديدة للمتوسط. 2 (2021) JOIN نهائي.

المفوضية الاوروبية. (2021b). رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة الأقاليم. صياغة أوروبا قادرة على التكيف مع تغير المناخ ـ استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن التكيف مع تغير المناخ. 82 (2021) COM نهائي.

المفوضية الاوروبية. (2021c ، مايو/ أيار). دعم الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة في تونس. صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ من أجل أفريقيا: نافذة شمال أفريقيا. أخذت من: https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/default/files/eutf_tunisia.pdf

المفوضية الاوروبية. (2021c ، مايو/ أيار). دعم الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة في تونس. صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لحالات الطوارئ من أجل أفريقيا: نافذة شمال أفريقيا. أخذت من: https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/default/files/eutf_morocco_2.pdf

المفوضية الاوروبية. (2021e). قرار المفوضية التنفيذي بتاريخ 14.12.2021 بشأن تمويل أعمال المساعدات الإنسانية من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي لعام 2022. 14.12.2021 ج(2021) 8933 نهائي.

المفوضية الأوروبية (2022). وثيقة عمل موظفي المفوضية: معالجة النزوح والهجرة المرتبطة بالكوارث وتغير المناخ والتدهور البيئي. 201 (2022) SWD نهائي.

فتحي، ل. (2020). إدارة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط: المشاركة بين المسؤوليات وتقارب المصالح. أفريقيا في حركة، رقم 3. أخذت من:https://www.uir.ac.ma/upload/media/6023e9c268781433712657.pdf

فردوسي، ن. (2021). تحويل المد الأوروبي- المغربي: إعادة تقييم التعاون في مجال الهجرة بما يتجاوز مجالات المشاركة الحالية. النتائج النوعية لمسح يوروميد 2021. يورومسكو. أخذت من: https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2022/04/6.-Emm5-EuroMeSCO-Survey_Nabil-Ferdaoussi-22-abril-2022.pdf

المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط - المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة -IEMED ICMPD) 2022). نحو شراكات هجرة مستدامة ومتبادلة المنفعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط. دراسة استقصائية لخبراء الهجرة في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي. المسح الأورو-متوسطي، يورومسكو EMM5. رقم 12. أخذت من: https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2022/04/1.-Emm5-EuroMeSCO-Survey_Descriptive-Report-22-abril-2022.pdf

مركز رصد النزوح الداخلي. (2022)، التقرير العالمي عن النزوح الداخلي 2022، رقم 8. أخذت من: https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2022/

المنظمة الدولية للهجرة. (2022). دمج الهجرة في التدخلات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ: مجموعة أدوات للتعاون الدولي والجهات الفاعلة في مجال التنمية. أخذت من: https://eea.iom.int/sites/g/files/tmzbdl666/files/documents/environment-climate-change_0.pdf

المنظمة الدولية للهجرة. (2021a). الاستراتيجية المؤسسية بشأن الهجرة والبيئة وتغير المناخ 2021-2030: من أجل نهج شامل وقائم على الأدلة والحقوق للهجرة في سياق التدهور البيئي وتغير المناخ والكوارث، لصالح المهاجرين والمجتمعات. أخذت من: https://publications.iom.int/system/files/pdf/IOM-Institutional-Strategy-MECCC_0.pdf

المنظمة الدولية للهجرة. (2021b). دمج الهجرة في التدخلات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ: مجموعة أدوات. أخذت من: https://environmentalmigration.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1411/files/documents/environment-climate-change-toolkit.pdf

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ - - IPCC. (2022)، تغير المناخ 2022: التأثيرات والتكيف وقابلية التأثر. أخذت من: https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg2/

لوي، سي.، بوث، ن.، فوريستي، م.، ليتش، أ.، وريست، ك. (2020). ما الذي يدفع الإصلاح؟ تحليل الاقتصاد السياسي لسياسة الهجرة في المغرب. معهد التنمية الخارجية. أخذت من: https://cdn.odi.org/media/documents/morocco_pea_case_study.pdf

ماكماهون، س.، تينتوري، ج.، بيريز فرنانديز، م.، أليساندريني، أ.، جوجون، أ.، غيو، د.، بترولياجكيس، ت.، كونتي، أ.، مينورا، يو. وكالانتاريان، س. (2021). التعرض السكاني والهجرات المرتبطة بتغير المناخ في أفريقيا، ميجالي، س. وناتالي، ف. (محرران)، EUR 30881 EN، مكتب المنشورات التابع للاتحاد الأوروبي، لوكسمبورغ، ISBN 978-92-76-43305-7, doi:10.2760/77546, JRC126594.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – OECD. (2020)، نحو 2035: الاستشراف الاستراتيجي – جعل سياسات الهجرة والاندماج جاهزة للمستقبل. أخذت من: https://www.oecd.org/migration/mig/migration-strategic-foresight.pdf

روميو، ج. (2021). الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء: التأثير العالمي. الأورو-متوسطية للحقوق. أخذت من: https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2021/05/EN_4AnalysisPACT.pdf

سيلورمي، إي. إي.، زوبورك دوم، م. أوسي، ل.، ولوغان، سي. (2019)، التغيير للأمام: الخبرة والوعي بتغير المناخ في أفريقيا، ورقة سياسات البارومتر-الأفريقي رقم 60. أخذت من: https://www.afrobarometer.org/wp-content/uploads/migrated/files/publications/Policy%20papers/ab_r7_policypaperno60_experience_and_awareness_of_climate_change_in_africa.pdf

الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي. (2021). تقرير

الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزوح الداخلي: تسليط الضوء على النزوح الداخلي- رؤية للمستقبل. أخذت من: https://reliefweb.int/report/world/shining-light-internal-displacement-vision-future-report-un-secretary-general-s-high

فيرون، بي. (2022). إيجاد التوازن الصحيح: معضلة بناء شراكة متبادلة المنفعة مع تونس. النتائج النوعية لمسح يوروميد 2021. يورومسكو. أخذت من: https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2022/04/9.-EuroMeSCo-survey_Pauline-Veron.pdf

زاردو، ف. (2021، أغسطس/آب)، التخطيط لمستقبل صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني لأفريقيا، يورومسكو. أخذت من: https://www.euromesco.net/publication/planning-the-future-of-the-eu-trust-fund-for-africa/

النزوح الداخلي في ظل الإطار الدولي: الطريق إلى الأمام

ماريا إيليني بانتازي بساتا

مرشحة دكتوراه، جامعة لوفين

مقدمة

لا يمكن إنكار أن النزوح بسبب المناخ كان واحدًا من أوسع المناقشات الأكاديمية منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي (Forsight Migration, 2011). تتأثر المناطق المختلفة في العالم بشكل مختلف وبأشكال مختلفة من الظواهر البيئية. ولكن، سيركز هذا الفصل على جانب واحد من الهجرة الناجمة عن المناخ: النزوح الداخلي وتحديدًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعد واحدة من المناطق الأكثر تأثراً بظواهر تغير المناخ المصحوبة بسنوات من الصراع.

في منتصف التسعينات من القرن الماضي، أفادت التقارير أن ما يقرب من 25 مليون شخص على مستوى العالم قد أُجبروا على ترك منازلهم بسبب التدهور البيئي (مايرز، 2005). استنادًا إلى البيانات الصادرة عن مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)، في 2021، تم تسجيل 38 مليون حالة نزوح داخلي على نطاق عالمي (الشكل 7)، مما يدل على ارتفاع مستمر عن العام السابق (الشكل 6). استناداً إلى الرسم البياني أدناه، وقعت 30.7 مليون حالة نزوح داخلي بسبب الكوارث.

الشكل 1: حالات النزوح الجديدة (IDMC).

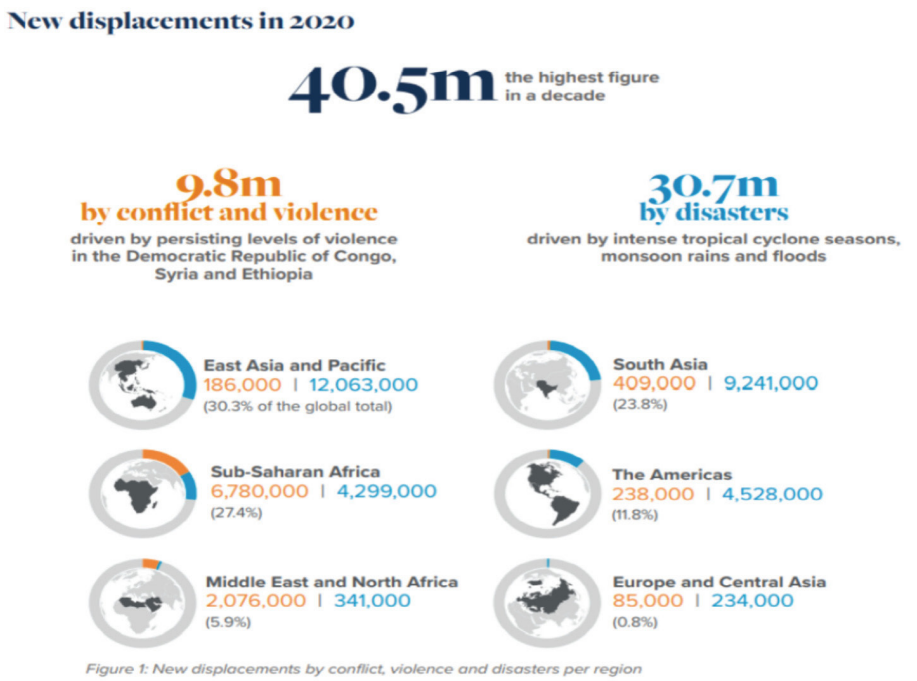

المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC، 2019)

وكما يشير التقرير، فإن المفارقة هي أن عام 2021 كان العام الذي شهد أدنى معدلات النزوح الداخلي في المنطقة. ومع ذلك، لا يشكل هذا مؤشرا، بشكل عام، حيث لم تكن هناك مراقبة منهجية للنزوح الداخلي (دوريل، 2018). وبصرف النظر عن الافتقار إلى البيانات التفصيلية، فإن المأزق المهم هو الافتقار إلى إطار قانوني وسياساتي ملموس على المستوى الدولي. وكما ذكر أولي براون، «المشكلة هي أنه حتى الآن لا يوجد «موطن» للمهاجرين قسراً بسبب المناخ في المجتمع الدولي، بالمعنى الحرفي والمجازي» (براون، 2007).

الشكل 2: إجمالي عدد النازحين (IDMC)

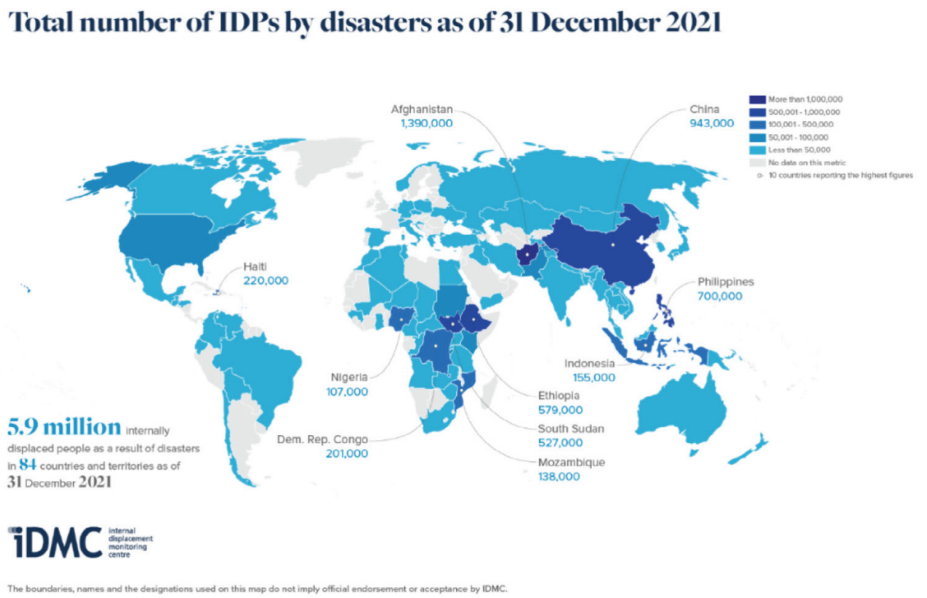

المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC، 2021)

وكانت جولة أوروغواي من المفاوضات التجارية التي غيرت قواعد اللعبة بموجب الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) قد غيرت قواعد اللعبة.

الهدف من هذا الفصل هو تقييم الصكوك القانونية والسياسية الدولية القائمة، ودراسة كيفية تنفيذها على المستوى الإقليمي والوطني. ما هو الوضع الحالي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي بسبب المناخ على المستوى العالمي؟ يركز هذا الفصل على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعاني من فجوات في تنفيذ المعايير الدولية. وباعتبارها منطقة تأثرت بالتوترات السياسية والحروب وعدم الاستقرار، يبدو أن النازحين بسبب المناخ يخضعون «لتقلبات السياسة» (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2009).

يحلل القسم الأول الصكوك القانونية الدولية الرئيسية من أجل دراسة الآفاق والمآزق المحتملة وتقييم كيفية تنفيذها بنجاح وفقًا لذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، ومن منظور السياسة الدولية، تم وضع خطوات وحوافز مهمة من قبل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على المستوى الدولي. وبالتالي فإن السؤال الذي يتعين الإجابة عليه هو كيف يمكن تنفيذها بنجاح على المستوى الإقليمي. في هذا القسم، سيتم أيضًا تضمين الجانب المتعلق بالنوع الاجتماعي.

يتناول القسم الثاني تحليلا وطنيا بمثال مصر ونهجها تجاه الهجرة الداخلية الناجمة عن المناخ. يركز هذا القسم على ما هو مفقود من الأطر القانونية والسياسية الإقليمية ويحلل كيفية خلق الحوافز من أجل معالجة هذه الظاهرة بشكل أفضل. وأخيرا، سيتم استخلاص النتائج بناء على تحليل الأقسام المذكورة أعلاه من أجل استخلاص توصيات ملموسة من شأنها معالجة التحديات المكتشفة.

يتم تطبيق مراجعة مكتبية لهذا الفصل. وعلى وجه التحديد، فهي تتكون أساسًا من تحليل قانوني ومعياري للأدوات الدولية القائمة من أجل تقديم تقييم مقنع للإطار الدولي. وستكمل دراسة الحالة الخاصة بمصر التحليل المذكور

أعلاه وستقدم مثالا واضحا للوضع في أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وستسمح نتائج التحليل القانوني وتحليل السياسات باستخلاص الاستنتاجات وتقديم التوصيات بشأن كيفية تنفيذ المعايير الدولية بشكل أفضل على المستوى الإقليمي.

الإطار القانوني والسياسي الدولي[4]

خلفية عامة

تعود العلاقة بين تغير المناخ والنزوح إلى فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي عندما «ظهر التنقل باعتباره الوجه الإنساني لتغير المناخ» (البنك الدولي، 2018). وكما أكد بيجيه (2013)، يشكل النزوح الناجم عن المناخ «نتاجًا معقدًا للتفاعلات بين الطبيعة والمجتمع». وباعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد، فمن المهم، من أجل دراسة التقدم القانوني والسياسي الذي تحرزه، أن نأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة[5]. وعلى وجه التحديد، سيقوم هذا القسم بتقييم الصكوك القانونية والسياسية ذات الصلة بالهجرة الناجمة عن المناخ. سيتم أيضًا تضمين منظور النوع الاجتماعي[6] في هذا التحليل لأنه يعتبر عاملاً حيويًا في فهم أسباب الهجرة الناجمة عن المناخ.

بالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة واسعة من الدراسات القانونية والسياسية حول النزوح الناجم عن المناخ. ومع ذلك، فإن عدم وجود تعريف مقبول عالميًا لهذه الفكرة والجدل حول الحماية التي يجب أن يحصل عليها النازحون بسبب المناخ أدى إلى ركود كبير. على الرغم من عدم وجود إطار قانوني ملموس يحمي بشكل كامل الأشخاص الذين يعبرون الحدود بسبب التدهور البيئي، فقد تم اتخاذ خطوات في حالة النازحين داخليًا (IDPs) وستتم مناقشتها في الأقسام الفرعية التالية. بشكل عام، سوف يقوم البحث المكتبي في هذا القسم بدراسة وتقييم بعض الجوانب الإيجابية والمآزق التي واجهتها أهم الصكوك القانونية والسياسية الدولية من أجل استخلاص الاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة.

الصكوك القانونية الدولية: الجوانب الإيجابية والمآزق

الخطوة الرئيسية الأولى التي اتخذتها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان كانت في عام 1992، وذلك بسبب العدد المتزايد من النازحين داخليا على المستوى العالمي. وعلى وجه التحديد، أصدرت قرارًا بتعيين ممثل خاص معني بالنزوح الداخلي، مما أدى لاحقًا إلى اعتماد المبادئ التوجيهية. تنظم وثيقة القانون غير الملزمة هذه التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحياة والأسرة والحياة الخاصة والكرامة (لايتون، 2010). فمن ناحية، فهي تقدم نهجًا مقنعًا تجاه النزوح الداخلي حيث أنها تتناول جميع مراحل النزوح الداخلي وتحدد مفهوم النازحين داخليًا. علاوة على ذلك، فهي تعترف بضرورة إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الصحية للنساء، اللاتي

4 سيتناول هذا القسم أهم ا الصكوك القانونية والسياسية الدولية من أجل تقييم الجوانب الإيجابية والمآزق المحتملة. ونظرًا لعدد الكلمات المحدود، فإن تحليل هذه الأدوات سيركز على جوانب محددة.

5 نظرًا لعدد الكلمات المحدود، ليس من الممكن تضمين تحليل متعمق للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الهجرة المناخية. لذلك، سيتناول هذا القسم الأبعاد القائمة على النوع الاجتماعي للنزوح المناخي، حيث إن استمرار عدم المساواة، والأعراف الثقافية، والمشاركة المحدودة للمرأة في عمليات صنع القرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد يحد من قدرتها على الهجرة أو يحد من قدراتها على التكيف (جيمين، 2015).

6 ومن المهم التأكيد على أنه سيتم فحص الأدبيات والتقارير الموجودة المتعلقة بالعلاقة بين تغير المناخ والهجرة والنوع الاجتماعي، حيث لم يتم إجراء سوى القليل من الأبحاث التجريبية حول كيفية تأثر المرأة بالنزوح الداخلي الناجم عن المناخ.

يحتجن إلى الحماية من أي شكل من أشكال العنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي (المبدئان 11 و19). ومن ناحية أخرى، فإن الطبيعة غير الملزمة للوثيقة تخلق طريقا مسدودا حيث لا يمكن مساءلة الدول[7] إذا لم تطبق هذه المبادئ.

علاوة على ذلك، تعد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) أحد المصادر القليلة للقانون الصارم الذي يعترف بضعف جميع البلدان في مواجهة تغير المناخ. وتعتبر وثيقة حيوية للهجرة المناخية لأنها تؤكد أن النزوح ينتهي عندما يجد النازحون حلاً دائمًا. بالنسبة للنازحين داخليًا، هذا يعني أنه لم يعد لديهم احتياجات محددة من المساعدة والحماية المرتبطة بنزوحهم، ولا يحدث أي انتهاك لحقوق الإنسان. وتعترف أيضًا بأن بعد النوع الاجتماعي لتغير المناخ سيؤثر على الرجال والنساء على مستويات مختلفة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، 2008). ومع ذلك، فإن الانتقاد الذي يعبر عنه العديد من العلماء هو أنها لا تتضمن تعريفًا محددًا للعديد من المصطلحات المتعلقة بتغير المناخ؛ وهذا يخلق ارتباكًا بشأن من يمكن وصفه بأنه نازح داخليًا أو ما إذا كان يمكن اعتبار النزوح قسريًا أو طوعيًا.

يشكل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أول اتفاق حكومي دولي يتناول جميع أبعاد الهجرة الدولية. ويتم تناوله في هذا القسم نظرًا لأهميته كأساس متين لاعتماد التدابير التي يمكن أن تعالج التحديات الناشئة عن تغير المناخ. وعلى الرغم من وصفه بأنه «قائمة من الإجراءات التي لم يتم تنفيذها بالكامل على أي مستوى» (بيكود، 2021)، إلا أن «طابعه التعاوني» يجمع الجهات الفاعلة من الساحة الدولية والإقليمية والوطنية ضمن « الإطار المظلي وتوجيه التخطيط الاستراتيجي» (مبادرة قانون اللاجئين، 2019). وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤكد على أهمية حماية النساء والفتيات بسبب ضعفهن في مواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء النزوح وبعده.

وأخيرا، كانت أجندة الحماية لمبادرة نانسن بمثابة ارتداد لتدابير جديدة، مثل منصة النزوح المتعلق بالكوارث (PDD) ، وتركز على تحديد الممارسات الفعالة وبناء نهج مركز فيما يتعلق بحماية النازحين بسبب الأحداث المناخية. وهي تشكل «مبادرة ما قبل القانون الناعم" (ماك آدم، 2017) التي تهدف إلى بناء الإجماع السياسي. وعلى الرغم من أنه صك قانوني ناعم آخر، إلا أنه يُنظر إليه على أنه إطار قانوني مهم للغاية يعزز العملية من القاعدة إلى القمة ويهدف إلى تلبية احتياجات النازحين بسبب تغير المناخ. والأمر المثير للاهتمام للغاية هو اقتراح رسم خرائط لحركات الهجرة التاريخية، مما سيمكن من تحديد المجتمعات المعرضة لخطر النزوح المحتمل في المستقبل (الفقرة 43). ومن منظور النوع الاجتماعي، فإنه يركز على أهمية جمع البيانات، ويدرك أن الكوارث المناخية تؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف الموجودة مسبقًا لدى مجموعات مختلفة من الناس، بما في ذلك النساء.

يشكل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية أول اتفاق حكومي دولي يتناول جميع أبعاد الهجرة الدولية

أدوات السياسة الدولية: الجوانب الإيجابية والمآزق

من منظور السياسات، لا يوجد كيان للأمم المتحدة مكرس خصيصًا لمعالجة النزوح المتعلق بتغير المناخ (PDD، 2018). ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن نقل أدوات السياسة الدولية على المستوى الإقليمي أو وضع أساس متين

7 كما ذكر فايس (1977)، لم يدمج سوى عدد محدد من الدول المبادئ التوجيهية في أطرها القانونية. ومن الأمثلة المهمة على ذلك الدول التي صدقت على اتفاقية كمبالا، التي بنيت على هذه المبادئ.

لتطوير المبادرات الإقليمية والوطنية؟

يشكل إطار كانكون للتكيف مع تغير المناخ أول اتفاق رسمي يضع مبادئ توجيهية ومبادئ من أجل تقليل عواقب تغير المناخ. وقد تم اعتماده في مؤتمر الأطراف المعني بتغير المناخ (COP16) . وعلى وجه التحديد، يدعو جميع الدول الأطراف إلى تعزيز العمل بشأن التكيف، مع مراعاة الأولويات الوطنية والإقليمية المحددة. ويعتبر أداة سياسية مهمة لأنه يؤكد الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في معالجة آثار تغير المناخ. ومن منظور النوع الاجتماعي، يشير الإطار إلى أنه من المهم إدراج جانب النوع الاجتماعي من أجل تحقيق العمل الفعال تجاه تغير المناخ.

ولكن، أعقب اعتماد إطار كانكون نقاش كبير حول نتائجه. يدعم أحد الأطراف أهمية ذلك في «الحفاظ على الأمل حيًا في التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ" (براون، 2011)، في حين وصفه آخرون بأنه فشل في خلق مبادرات عالمية. وعلى الرغم من أهميته فيما يتعلق بالتكيف وتعاون الدولة، إلا أن العديد من العلماء ينظرون إليه على أنه محاولة فاشلة أخرى لمعالجة تغير المناخ وعواقبه، بما في ذلك النزوح. لا يمكن إنكار مساهمته. ومع ذلك، فإنه لا يقدم أي حل للمآزق القائمة بالفعل والتي لا تزال مستمرة. وثمة قيد آخر يتمثل في عدم وجود توجيهات بشأن كيفية تنفيذ المبادئ والإرشادات المضمنة في الإطار. ولذلك، على الرغم من أن إطار كانكون «يملأ بعض البنية المفقودة اللازمة للتوصل إلى حل عالمي" (براون، 2011)، إلا أنه لا يزال ينطوي على بعض القيود التي تقلل من مساهمته.

علاوة على ذلك، فإن منصة النزوح المتعلق بالكوارث (PDD) هي خليفة مبادرة نانسن وتهدف إلى متابعة العمل الذي بدأته مبادرة نانسن وتنفيذ توصيات أجندة نانسن. وهي تقدم عددًا من الاقتراحات فيما يتعلق بالنهج الدولي في معالجة النزوح الداخلي الناتج عن الكوارث. كما توفر قدرًا أكبر من الوضوح مقارنة بالمواضيع السابقة لأنها تقدم مصطلحات محددة للمفاهيم ذات الصلة بالنزوح الداخلي. ومن الإنجازات الهامة الأخرى للمنصة (تقرير PDD، 2017) كان إدراج النزوح الناتج عن الكوارث في استجابات السياسات العالمية في مجال الهجرة وتنفيذه في العديد من المناطق. إنها الأداة الحديثة الوحيدة التي عززت دور المنظمات الإقليمية، مثل السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)، في معالجة النزوح الناجم عن تغير المناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تدرك الطريق المسدود الحالي الذي يواجه الإطار القانوني الدولي وتؤكد أن التنفيذ غير الكافي للأدوات الدولية أدى إلى فجوة الحماية الحالية. وفي تقريرها لعام 2020 (PDD، 2020)، أقرت PDD أن النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء النزوح. وما تفتقده هذا الأداة، وكذلك غالبية أطر السياسات، هو تنسيق أفضل بين مختلف أصحاب المصلحة والحكومات من أجل تنفيذ مقترحاتهم بشكل أفضل.

وأخيرا، فإن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 (إطار سينداي) هو خليفة إطار عمل هيوغو 2005-2015 وهو أداة سياسية حيوية تهدف إلى مساعدة البلدان على تقليل مخاطر الكوارث وتعزيز قدرتها على الصمود والاستعداد. وهو يتألف من سبع أولويات، تركز بشكل أساسي على أهمية إدارة مخاطر الكوارث. أحد الإنجازات المهمة للإطار الذي يجب التأكيد عليه هو أنه لفت الانتباه إلى منظور النوع الاجتماعي للنزوح المناخي. وكما رأينا من خلال تحليل هذا القسم، فإن جميع الأدوات التي تم فحصها توفر جانبًا يتعلق بمنظور النوع الاجتماعي. ومع ذلك، فإن إطار سينداي يعزز الفهم الواضح لنقاط الضعف التي تواجهها المرأة

في سياق الكوارث المناخية. على الرغم من تسليط الضوء على أهمية منظور النوع الاجتماعي في تغير المناخ، إلا أن عدم وجود تعريف لمفهوم النوع الاجتماعي وفي غياب مناقشة حول المساواة بين الجنسين، يظل تأثير الإطار محدودا إلى حد ما.

لقد أظهر الفحص السابق للأدوات الدولية أنها توفر أساسًا متينًا يمكنه دعم المزيد من الإجراءات المتعلقة بالنزوح المتعلق بالمناخ على الساحة الدولية. لقد خطت خطوات مهمة في وضع تصور لهذه الظاهرة المعقدة، سواء على المستوى القانوني أو على مستوى السياسات. ومع ذلك، فإن الطابع غير الملزم للصكوك القانونية ونطاقها الواسع يشكلان عائقًا أمام تطوير الوضع القانوني للأشخاص الذين يهاجرون بسبب تغير المناخ. وبناء على ذلك، فإن الافتقار إلى توجيهات واضحة بشأن كيفية تنفيذ المبادئ والتوجيهات المضمنة في أدوات السياسة يؤدي إلى توسيع هذا المأزق. علاوة على ذلك، ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار هو أن الوضع يختلف من بلد إلى آخر بشكل كبير؛ ومن ثم، فإن تنفيذ الأطر القانونية والسياسية الدولية ينبغي أن يأخذ في الاعتبار احتياجات وقدرات كل منطقة.

وفي الختام، فإن النزوح الداخلي الناجم عن المناخ هو ظاهرة في حالة تغير مستمر، وكل منطقة ستواجه تحديات مختلفة. وكما تم التأكيد عليه في تقرير التعاونية للمساعدة والإغاثة في كل مكان[8] (CARE,)، (CARE 2020)، فإن «الظواهر المناخية المتطرفة تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة ونقاط الضعف والأعراف السلبية القائمة على النوع الاجتماعي». ويشير براون (2008) إلى أن ظواهر مثل العنف المنزلي والاتجار والبغاء القسري تميل إلى الزيادة أثناء النزوح، مما يجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر. وتصبح معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في هذا السياق أكثر تعقيدًا بسبب عدم وجود وضع قانوني ملموس للنازحين نتيجة لتغير المناخ. ولذلك، فإن المطلوب هو أطر أكثر إقناعا وتماسكا من شأنه أن يعالج التنقل المتعلق بالمناخ كل حالة على حدة.

لقد أظهر الفحص السابق للأدوات الدولية أنها توفر أساسًا متينًا يمكنه دعم المزيد من الإجراءات المتعلقة بالنزوح المتعلق بالمناخ على الساحة الدولية

نهج وطني للنزوح الداخلي الناجم عن المناخ. دراسة حالة مصر

نظرة عامة على النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بالانتقال من منظور دولي إلى منظور إقليمي، مستكملا بمثال مصر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن تنفيذ المعايير الدولية بشكل أفضل على المستويين الإقليمي والوطني للمساعدة في بناء إطار قوي من شأنه أن يعالج بشكل أفضل النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سيقدم القسم الثاني من هذا الفصل أولاً نظرة عامة على الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسيتعمق في حالة مصر، والتقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بالنزوح الداخلي الناجم عن المناخ.

وكما تم التأكيد عليه سابقًا، تعد الهجرة الناجمة عن المناخ ظاهرة متعددة الأوجه، ومن المهم فهم حجم النزوح الداخلي بسبب المناخ من أجل اتخاذ التدابير المناسبة (جراوندسويل، 2018). وكما أظهرت النتائج ذات الصلة في تقرير مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) (2022)، فقد نزح

8 منظمة كير الدولية هي شبكة عالمية لمكافحة الفقر والظلم. وهي تركز على حقوق النساء والفتيات اللاتي يعانين في كثير من الأحيان من صعوبات بطريقة مختلفة عن الرجال، وبالتالي يتطلبن أساليب متخصصة.

233,000 شخص داخليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2021، بسبب الكوارث المناخية. إن التأثير السائد للهجرة الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو التوسع الحضري، والذي يضيف أيضًا، في حالة النزوح بسبب المناخ، ضغطًا إضافيًا على البنية التحتية الحضرية.

واستناداً إلى تقرير حول ندرة المياه (الإسكوا، 2015)، تواجه المنطقة تحديات بيئية كبيرة، مثل تلوث الهواء ونقص المياه وتدهور الأراضي. وأكدت المنظمة الدولية للهجرة (IOM, 2015) في تقريرها أن إحدى المشكلات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي نقص البيانات والأبحاث ذات الصلة، مما يؤدي إلى «عجز المعرفة». ويكمل هذا العجز غياب الإرادة السياسية الذي يتجلى في قلة عدد البلدان التي صادقت على الأطر الدولية والإقليمية المتعلقة بالنازحين داخلياً، على الرغم من كونها المنطقة التي تضم أكبر عدد من النازحين داخلياً على المستوى العالمي. ويعود هذا الافتقار إلى الرغبة السياسية فيما يتعلق بتغير المناخ أيضًا إلى قضايا مثل الحروب والاضطرابات الاقتصادية، والتي يُنظر إليها على أنها أكثر إلحاحًا في المنطقة[9]. على الرغم من أن النزوح الداخلي الناجم عن المناخ يمثل قضية رئيسية تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أن عددًا قليلاً فقط من الدول قد تبنت ونفذت سياسات محلية[10].

دراسة حالة مصر

تمثل حالة مصر[11] تحديًا كبيرًا بسبب الموقع الجغرافي للبلاد وتطوراتها السياسية (مركز رصد النزوح الداخلي، 2021). وعلى وجه التحديد، أدى الربيع العربي إلى حدوث نزوح داخلي في البلاد حتى نهاية عام 2019. وبسبب سلسلة من الهجمات الإرهابية في شمال سيناء أيضًا، شرعت الحكومة في هدم المنازل، مما أدى إلى عمليات نزوح داخلي جديدة. وكما أكد تقرير مركز رصد النزوح الداخلي (2021)، فإن آثار النزاع من ناحية والكوارث الطبيعية من ناحية أخرى «أصبحت متشابكة بشكل متزايد وتساهم في جعل النزوح مزمنًا وطويل الأمد".

يتم تناول مصر باعتبارها دراسة الحالة المركزية في هذا الفصل لأنها بلد يتأثر بشدة بالتهديدات المناخية، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والجفاف (Ullah, 2012) . التحديات الرئيسية التي تواجهها البلاد هي نقص المياه والتصحر. مصر معرضة للخطر بشكل خاص بسبب اعتمادها على نهر النيل وبسبب قاعدتها الزراعية الكبيرة. (EACH-FOR, 2009) وكما أكد أحدث تقرير للبنك الدولي (2022) ، فإن الظواهر الجوية المتطرفة ستؤدي إلى تفاقم نقاط الضعف في مصر. وسيؤدي تغير المناخ أيضًا إلى زيادة حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتصرف في الموارد المائية، خاصة بسبب التأثير الذي سيسببه على نهر النيل. هاجر غالبية سكان دلتا النيل من المناطق الريفية إلى القاهرة بسبب تدهور الأراضي، الذي تسبب في الفقر والبطالة (عفيفي، 2009).

9 على سبيل المثال، يواجه اليمن موجات كبيرة من النزوح الداخلي بسبب الصراع والعنف، كما أن إضافة المخاطر المناخية، مثل هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات، تؤدي إلى تدهور الوضع بسرعة (IDMC, 2019).

10 بعض الأمثلة المهمة (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021) هي: إنشاء مجلس الكويت للمباني الخضراء، وتطوير لجنة وطنية رفيعة المستوى لمعالجة تغير المناخ، وعمل معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)، الذي يعزز السياسة القائمة على الأدلة في مجال تغير المناخ في الأردن، وتعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية والمنظمات ومختلف أصحاب المصلحة في إطار معالجة الأزمات المستمرة، بما في ذلك النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في لبنان.

11 سوف يستخدم هذا الفصل نتائج العمل الميداني الذي تم إجراؤه في مصر في إطار مشروع EACH-FOR . دراسة الحالة هذه متاحة على: http://www.each-for.eu/

قبل دراسة قضية النزوح الداخلي الناجم عن المناخ وكيفية تعامل السلطات المصرية معها، من المثير للاهتمام أن نذكر الطريقة التي تتعامل بها البلاد مع تغير المناخ من منظور قانوني وسياسي.

على وجه التحديد، مصر طرف في عدد من الأدوات الدولية الهامة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية اللاجئين لعام 1951، وبروتوكول كيوتو. ومن المهم أيضًا التأكيد على مراجعة القانون رقم 105 (قانون حماية البيئة) في عام 2015، والذي يعزز مكافحة تغير المناخ (البنك الدولي، 2022). وفي السنوات السابقة، اعتمدت البلاد تدابير سياسية متنوعة لمعالجة تغير المناخ، وتعزيز حوار السياسات، وبناء القدرات الوطنية[12]. بالإضافة إلى ذلك، من المهم الإشارة إلى أن الحكومة المصرية بذلت جهودًا كبيرة من خلال مقترحات مختلفة بشأن الحد من آثار تغير المناخ. على سبيل المثال، اعتمدت الحكومة المصرية أول استراتيجية وطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في عام 2011، في حين أن أحدث استراتيجية، والتي تم إطلاقها قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27)، هي الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ[13].

لكن، غياب الإرادة السياسية ومستوى الوعي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي الناجم عن المناخ، والذي لا يزال عند مستويات منخفضة، يشكل عائقًا أمام التعامل مع النزوح. (جاجر وفروهمان، 2009). لا تعترف الدولة بعد بالنزوح الناجم عن تغير المناخ كمشكلة رئيسية ولا تعطي له أولوية عالية (EACH-FOR, 2009)؛ ويؤدي هذا أيضًا إلى وجود كمية محدودة من البيانات المتعلقة بالنزوح الناتج عن الكوارث (IDMC, 2021) . على وجه التحديد، أحد التحديات المتعلقة بالنزوح الداخلي في البلاد هو أن مقدمي البيانات ذات الصلة لا يقومون في كثير من الأحيان بتضمين معلومات حول كيفية ومدة نزوح الأشخاص؛ وبالتالي، لا يزال من الصعب تحديد عدد محدد للنازحين داخليًا (IDMC, 2021) . على سبيل المثال، أدت الفيضانات الغزيرة في مارس/ آذار 2020 إلى نزوح 8,400 شخص في مصر[14]، وكانت استجابة جمعية الهلال الأحمر المصري فورية. لكن، في معظم الحالات، إما أنه تم إجراء بحث محدود حول النزوح الداخلي الناجم عن المناخ أو أن النتائج ذات الصلة ليست في متناول الجمهور.

غياب الإرادة السياسية ومستوى الوعي فيما يتعلق بالنزوح الداخلي الناجم عن المناخ، والذي لا يزال عند مستويات منخفضة، يشكل عائقًا أمام التعامل مع النزوح

وكما أكد عفيفي (2009)، لا يزال هناك «صمت بشأن هذه القضية من جانب صانعي السياسات» ومستوى منخفض من المشاركة من جانب سلطات البلاد. وشدد أيضًا على أن الهجرة الناجمة عن المناخ يُنظر إليها عمومًا على أنها هجرة اقتصادية. على سبيل المثال، تم التركيز على الهجرة الداخلية من جنوب مصر إلى شمالها، ولكن دون أن توصف بأنها هجرة ناجمة عن المناخ

12 من الأمثلة على ذلك خطة عمل مصر للتعامل مع تغير المناخ، وتدابير الإستراتيجية والسياسات للتكيف مع تغير المناخ في الزراعة المصرية، والاستراتيجية الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، واستراتيجية التكيف مع تغير المناخ (البنك الدولي، 2021). علاوة على ذلك، تعد الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ (NCCS) 2050واحدة من أهم التطورات الحيوية في سياسات المناخ في مصر (البنك الدولي، 2022).

13 تهدف هذه الاستراتيجية إلى "توحيد جميع جوانب تغير المناخ في وثيقة واحدة" من شأنها أن توفر أساسًا متينًا لأي عمل وطني (NCCS 2050, 2022). أحد الجوانب المهمة لهذه الاستراتيجية هو تعزيز التعاون بين جميع قطاعات المجتمع المصري، في حين أنها تؤكد على نقاط ضعف مهمة، مثل التطبيق المحدود للإطار القانوني والسياسي الذي يجب معالجته من أجل التنفيذ الكامل لهذه المبادرة.

14 تم الحصول على هذا الرقم من خطة عمل الطوارئ للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمواجهة الفيضانات المفاجئة في مصر، وهو يشمل عدد الأشخاص الذين تم إيوائهم في مراكز الإخلاء في القاهرة وبني سويف والجيزة والفيوم (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، 2020).

بسبب نقص المياه والتصحر. وتركز غالبية الإجراءات التي اتخذتها السلطات الوطنية حتى الآن على الحد من آثار تغير المناخ بشكل عام، دون استهداف النزوح الناجم عن المناخ بشكل محدد. وكما ذكرنا سابقًا في هذا الفصل، فإن الافتقار إلى الوضوح التعريفي لا يسمح باتخاذ إجراءات ملموسة بشأن هذه القضية[15].

ومع ذلك، اتخذت السلطات المصرية بعض الخطوات المهمة التي يمكن أن تقدم حلولاً مهمة لمشكلة النزوح الداخلي، إذا تم دعمها بالإطار القانوني والسياسي ذي الصلة. وعلى وجه التحديد، في الإسكندرية، المدينة الأكثر عرضة للأحداث المناخية في مصر، تقوم الحكومة ببناء دفاعات ساحلية لمنع ارتفاع مستوى سطح البحر من أن يؤدي إلى النزوح (مركز الهجرة المختلطة، 2023). ثانياً، من المقرر أن تقوم المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الحكومة المصرية بتطوير مشروع لمعالجة تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر على الحركة البشرية في البلاد بحلول عام 2024 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011). علاوة على ذلك، مصر جزء من مجلس جامعة الدول العربية، الذي اعتمد بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قرارات وزارية بشأن دعم النازحين داخليًا (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022). وأخيرًا، تعد مصر هي أيضًا جزء من شبكة المجتمع المدني للنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو حافز تعهدت به المجتمعات المدنية في جميع أنحاء المنطقة لمنع احتياجات النازحين والاستجابة لها.

وبشكل عام، حققت مصر تقدماً مثيراً للإعجاب في معالجة تغير المناخ من خلال تعزيز دورها كدولة رائدة إقليمياً. وفي المقابل، لا تزال معالجة النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في مرحلة بدائية؛ الإجراءات غير المنسقة، والافتقار إلى الإطار القانوني، والوعي المحدود هي سمات تصرفات السلطات المصرية. لا يمكن إنكار أن مكافحة تغير المناخ تسير جنبا إلى جنب مع معالجة النزوح، ولكن لا بد من اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة. وأخيرا، فإن محدودية توافر البيانات المتعلقة بالإجراءات القانونية والسياسية تشكل أيضا عائقا.

الاستنتاجات وتوصيات السياسات

على الرغم من تاريخها الطويل مع أشكال مختلفة من الهجرة، يبدو أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه تحديات بسبب أنماط النزوح الحديثة بسبب تغير المناخ. بناءً على التقرير الختامي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR, 2021)، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة خطر الفيضانات وتقليل إنتاجية المحاصيل في المنطقة، مما يؤدي إلى ندرة المياه والتصحر.

يدعو هذا القسم إلى اعتماد إطار إقليمي يتم تكييفه مع احتياجات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسيتم استخلاصه من الاتفاقيات الدولية القائمة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أو المبادئ التوجيهية. سيكون جوهر هذا الاتفاق هو الحقوق الأصيلة للنازحين على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية. وسيشمل ذلك الحقوق المتعلقة بالتنقل، مثل القدرة على السفر بحرية داخل أراضي الدولة أو القدرة على تحديد مكان الاستقرار. وكما أكد كالين (2010)، يجب أن يكون النازحون داخلياً «قادرين أيضاً على ممارسة هذه الحقوق على قدم المساواة مع

15 حقيقة أن مصر صادقت على اتفاقية كمبالا ولكنها لم تدرج حتى الآن تعريفًا للنازحين داخليًا في إطارها القانوني الوطني تشير إلى سبب عدم وجود إجراءات ملموسة من جانب السلطات فيما يتعلق بالنزوح الداخلي الناجم عن المناخ.

الآخرين ودون تمييز». ولذلك فإن في صلب هذا الاتفاق حرية التنقل ومبدأ الطوعية[16]. وترتبط هذه المبادئ بحقوق هامة أخرى، مثل الحق في الحياة والغذاء والمياه أو الحياة الأسرية.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الأمثلة الهامة للأطر القائمة، مثل اتفاقية كمبالا[17] أو الجماعة الكاريبية (CARICOM). ومن خلال وضع إطار قانوني مناسب مع تعريفات واضحة ذات صلة بالنزوح المناخي، يمكن أن يصبح دمج التوجيهات الدولية والإطار الإقليمي الذي يلبي احتياجات المنطقة حقيقة واقعة (مارو، 2009). من المهم التأكيد على أن تزايد التحديات المناخية التي تواجهها المنطقة والخسائر الاقتصادية التي ستواجهها بسبب ندرة المياه (البنك الدولي، 2010) هي بعض الأسباب التي يمكن أن تحفز بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التوقيع على إطار عمل إقليمي. وقد تم وصفها بأنها واحدة من «المناطق الأقل استعدادًا» (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2017) فيما يتعلق بالنزوح الناجم عن المناخ. وكما ورد في المادة 38 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004)، «لكل إنسان الحق في مستوى معيشي لائق [...] يكفل له الحق في بيئة صحية». ولذلك، يمكن أن يحفز هذا أيضًا الحكومات على اتخاذ التدابير المناسبة لضمان حماية حقوق النازحين داخليًا.

من أجل التنفيذ الناجح للأطر القانونية والسياسية الدولية، يعتبر من الضروري وجود تعاون منسق بشكل أفضل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومات الوطنية. لا يوجد حتى الآن صك قانوني دولي يحمي بشكل صريح الأشخاص الذين يفرون من التهديدات البيئية، في حين تعرض وضع معاهدة دولية جديدة لانتقادات شديدة[18].

ولذلك، يمكن أن تضع اتفاقية إقليمية المعايير الدولية في سياقها على المستوى الإقليمي، وتعالج القضايا الناشئة عن النزوح بسبب المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. من خلال معالجة أنواع وأسباب وعواقب النزوح الداخلي في المنطقة، يمكن تحقيق المزيد من التنسيق على المستوى الإقليمي والوطني. وكما تفعل اتفاقية كمبالا، فإنها تغطي جميع مراحل النزوح بالإضافة إلى التزامات الدول (مارو، 2009). بشكل عام، من خلال صياغة مسؤوليات الدول والوكالات والمنظمات بشكل شامل، يمكن تحقيق المزيد من الوضوح المؤسسي. وكما أكد تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي (2021)، فإن وضع إطار إقليمي سيعزز جودة المشاركة المؤسسية، ويبني القدرات الداخلية، ويعزز العمل الأكثر منهجية.

من خلال معالجة أنواع وأسباب وعواقب النزوح الداخلي في المنطقة، يمكن تحقيق المزيد من التنسيق على المستوى الإقليمي والوطني

إن ما نحتاجه في حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو إطار قانوني يهدف إلى تنفيذ المعايير الدولية لمنع النزوح الداخلي[19]، وتقوية وتعزيز التدابير الإقليمية والوطنية لمنع وتقليل عواقب

16 كما ذكر كالين (2010)، يتضمن هذا المبدأ الحماية من أي حركة غير طوعية، وحرية اختيار الفرار إلى جزء آخر من البلاد، ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

17 تهدف اتفاقية كمبالا إلى التصدي للتحديات التي يواجهها الاتحاد الأفريقي. لقد صادقت جميع دول شمال أفريقيا على هذه الاتفاقية. ومع ذلك، فإن بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تفعل ذلك. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أنهم لن يصادقوا على إطار مماثل من شأنه أن يعالج التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص.

18 الحجة الأساسية لهذا النقد هي عدم قدرة معاهدة دولية جديدة على معالجة اهتمامات مجتمعات معينة.

19 الأمر المثير للاهتمام في حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو أنه على الرغم من أن معظم البلدان قد اعتمدت قوانين وطنية تتعلق بمكافحة تغير المناخ، إلا أنها لم تنفذ جميعها المعايير الدولية في أطرها الوطنية. على سبيل المثال، لا يشير الأردن إلى النازحين داخليًا ولم ينفذ أيًا من المبادئ التوجيهية على المستوى الوطني. وحتى مصر صادقت على اتفاقية كمبالا لكنها لم تشير بعد إلى أي من قوانينها المتعلقة بحماية النازحين داخلياً.

النزوح الداخلي الناجم عن المناخ، و»النص على التزامات ومسؤوليات الدول الأطراف» (اتفاقية كمبالا، 2012) من أجل حماية الحقوق الأساسية للنازحين. يعد وضع إطار إقليمي لحماية النازحين أمرًا حيويًا لأنه يمكن أن يعزز التطوير المتماسك للقواعد والمعايير في جميع أنحاء المنطقة والذي سيؤدي أيضًا إلى تنفيذها على المستوى الوطني (أولاويي، 2022).

علاوة على ذلك، يجب أن يدمج هذا الإطار النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في «التخطيط التنموي الأخضر والشامل» (جراوندسويل، 2021). وعلى وجه التحديد، أظهر تقرير جراوندسويل أن النزوح الداخلي يمكن أن يكون محدودًا إذا تم دمجه في التخطيط التنموي. وبالتالي، تدعو هذه التوصية القيادات الإقليمية إلى معالجة النزوح الداخلي الناجم عن المناخ

كاستراتيجية للتكيف وإدراجه في تخطيط التنمية. ويتضمن ذلك أيضًا استجابة[20] مبكرة ومستدامة من شأنها أن تمنع حدوث كارثة مناخية. في كثير من الأحيان، تنتظر القيادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حدوث كارثة مناخية ثم تتصرف؛ ومن ثم فإن الإطار الإقليمي من شأنه أن يزيد من الرغبة السياسية ويعزز الآليات الوقائية.

تركز توصية ثانية على التكيف والمرونة. إن زيادة الوعي وتعزيز التثقيف بشأن عواقب تغير المناخ خطوة حيوية في تعزيز التكيف. غالبية الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يعرفون الهجرة المناخية كمفهوم؛ وبالتالي فإنهم لا يعرفون حقوقهم وكيفية حمايتهم (مركز دراسات اللاجئين، 2008). وإلى جانب الوعي، يعد تدريب السلطات الإقليمية والوطنية[21] ذا أهمية كبيرة (كوهين وبرادلي، 2010). ومن الأمثلة المهمة على ذلك حالة السلطات في الفلبين، التي لولا التدريب المناسب فإنها لم تكن مستعدة للاستجابة لاستقبال النازحين بعد إعصار دوريان (كوهين وبرادلي، 2010). لذا من المهم بنفس القدر تعزيز قدرات الأفراد والسلطات من أجل تبني السياسات المناسبة. وبالتالي فإن تعزيز إطار قانوني وسياساتي متماسك سيعزز تكيف هذه المجتمعات ومرونتها ويضمن حماية حقوق النازحين.

مع الأخذ في الاعتبار بعض الممارسات الجيدة من الاتحاد الأفريقي، فإن ما تفتقده منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو «العناصر المؤسسية لتنظيم الدولة» (كالين، 2010). وعلى وجه التحديد، لا يكفي اعتماد إطار قانوني ملزم فحسب، بل يجب دمج ذلك مع العناصر المؤسسية ذات الصلة التي ستوفر الحماية للنازحين داخليًا[22].

علاوة على ذلك، من منظور النوع الاجتماعي، يعتبر من الضروري **رفع مستوى الوعي** بشأن عدم المساواة والتمييز القائم على النوع الاجتماعي الذي يمكن أن يحدث أثناء النزوح بسبب المناخ كخطوة أولى وأكثر أهمية. وينبغي أيضًا الترويج لمشاريع مثل «فهم العلاقة بين الهجرة والنوع الاجتماعي وتغير المناخ والزراعة في طاجيكستان» بشكل أكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الأخذ

20 تم التأكيد على أهمية الاستجابة المبكرة والمستدامة في المبادئ التوجيهية باعتبارها المبدأ 1.

21 يقصد المؤلف بالسلطات السلطات الحكومية، وجهات إنفاذ الحدود، وقادة المجتمع المحلي، والقوات العسكرية، والقطاع الخاص.

22 من الأمثلة على الممارسات الجيدة التي تبنتها أوغندا إنشاء إدارة الاستعداد للكوارث وشؤون اللاجئين في مكتب رئيس الوزراء، وهي آلية مركزية للتعامل مع النزوح الداخلي.

في الاعتبار المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي (المنظمة الدولية للهجرة، 2019). هذا المشروع مهم وذو علاقة لأنه يضع في المقدمة أهمية منظور النوع الاجتماعي في الهجرة المناخية. وعلى وجه التحديد، أوضح التقرير أن آثار تغير المناخ سوف تتفاقم بسبب عوامل الضعف الأساسية، مثل الأدوار الحالية القائمة على النوع الاجتماعي. ساهم التعاون على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في نجاح هذا المشروع. أخيرًا، من خلال رسم الخرائط والتحليل، عزز هذا المشروع فهم «مدى دمج الهجرة والبيئة وتغير المناخ في القوانين والسياسات الحالية المتعلقة بالتدهور البيئي [...] والتنقل البشري في طاجيكستان» (المنظمة الدولية للهجرة، 2019). واستكمالاً لرفع مستوى الوعي، فإن مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار في إدارة الكوارث ستكون أيضًا تطورًا حيويًا (ديساي ومانـدال، 2021).

ومن المهم أيضًا تطوير **هيكل مؤسسي**[23]، حيث يمكن للآليات الدولية والإقليمية والوطنية أن تعمل بشكل وثيق في مجالات البيئة والنزوح وحماية النساء والفتيات. وأخيرا، فإن جعل تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي ممارسة موحدة من شأنه أن يساعد في تطوير السياسات ذات الصلة. لا يمكن إنكار أن التقليل من عواقب النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في تعزيز المساواة بين الجنسين سيشكل تحديا على الساحة الدولية والوطنية. إن تعزيز الخبرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مجال النزوح الناجم عن المناخ له أهمية قصوى. ويشير هذا على وجه التحديد إلى وضع سياسات من شأنها أن تولي اهتماما خاصا للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات[24]. وسيشمل ذلك تدريب موظفي المساعدة الإنسانية والمنظمات غير الحكومية والوزارات الحكومية.

بشكل عام، يمكن النظر إلى النهج القانوني والسياسي الدولي تجاه النزوح الداخلي الناجم عن المناخ على أنه ذو صلة ولكنه غير كاف. وبما أن النزوح الناجم عن المناخ ظاهرة متعددة الأوجه، فإن الاستجابة القانونية والمؤسسية يجب أن تكون متطابقة. حتى يومنا هذا، لا يمكن للمهاجرين الداخليين بسبب المناخ الاستفادة من أي حماية مناسبة بموجب القانون الدولي لأنهم لا يستوفون الشروط القانونية ذات الصلة. ولهذا السبب يقترح هذا الفصل اعتماد إطار إقليمي في حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدلاً من الإطار الدولي. يعد النزوح الداخلي الناجم عن المناخ ظاهرة مركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولها آثار خطيرة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة. ولذلك، فإن الإطار الإقليمي يمكن أن يضع النزوح الداخلي الناجم عن المناخ في مقدمة الأجندة الإقليمية. «يبرز التنقل [الداخلي] باعتباره الوجه الإنساني لتغير المناخ» (جراوندسويل، 2021) ويجب أن تكون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستعدة لتطوير الأدوات ذات الصلة لمعالجة هذه الظاهرة بنجاح.

23 كما ذكرنا سابقًا في حالة مصر، فقد تم بالفعل اتخاذ بعض الخطوات المتعلقة بتطوير الهيكل المؤسسي بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة والحكومة المصرية من أجل معالجة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على التنقل البشري.

24 من الأمثلة الهامة التي يجب تسليط الضوء عليها هي حالة كوبا، حيث برامج التوعية بالأعاصير إلزامية في المدارس. ويشمل ذلك أيضًا تعليم استراتيجيات التكيف للنساء حتى يتمكن من النجاة من الكوارث (كوهين وبرادلي، 2010).

المراجع

عفيفي، ت. (2009). مصر: تقرير دراسة الحالة. سيناريوهات التغير البيئي والهجرة القسرية: مشروع مستهدف محدد. الدعم العلمي للسياسات، 1-31. أخذت من: https://migration.unu.edu/publications/reports/egypt-case-study-report-for-the-each-for-project.html.

أليسون، ك.، ويذرهيد، ك. ت. (2019). الميثاق العالمي للهجرة هو أكثر من مجرد أهدافه. مبادرة قانون اللاجئين. أخذت من: https://rli.blogs.sas.ac.uk/2019/09/26/the-global-compact-for-migration-is-more-than-just-its-objectives/.

بوانو، سي. وموريس، ت. (2008). النازحون بيئياً: فهم الروابط بين التغير البيئي وسبل العيش والهجرة القسرية. مركز دراسات اللاجئين (1). أخذت من: https://www.rsc.ox.ac.uk/files/files-1/pb1-environmentally-displaced-people-2008.pdf.

براون، د. (2011). تحليل أخلاقي لمفاوضات المناخ في كانكون. . 11 .6 ، 30-Dilemata. أخذت من: file:///C:/Users/maria/Downloads/Dialnet-AnEthicalAnapsyOfTheCancunCliMateNegotiationsOut-3856130.pdf.

براون، أو (2008). تغير المناخ والهجرة القسرية: الملاحظات والتوقعات والتداعيات. ورقة معلومات أساسية لتقرير التنمية البشرية لعام 2007. أخذت من: https://www.researchgate.net/publication/239615791_Climate_change_and_forced_migration_Observations_projections_and_implications.

منظمة CARE الدولية. (28 يناير/ كانون الثاني، 2020). المعاناة في صمت: الأزمات الإنسانية العشرة الأقل تناولًا في عام 2019. منظمة CARE. أخذت من: https://www.care-international.org/resources/suffering-silence-10-most-under-reported-humanitarian-crises-2019.

كاسلز، س. (2002). التغير البيئي والهجرة القسرية: فهم النقاش بمنطق. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ورقة العمل رقم 70. أخذت من: https://www.researchgate.net/publication/237722690_Environmental_Change_and_Forced_Migration_Making_Sense_of_the_Debate.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 7) .CEDAW فبراير/ شباط، 2018). التوصية العامة رقم 37 بشأن الأبعاد المتعلقة بالنوع الاجتماعي للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ. CEDAW. أخذت من: https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/Shared%20Documents/1_Global/CEDAW_C_GC_37_8642_E.pdf.

كوهين، ر. (2006). تعزيز حماية النازحين داخلياً: دور الأمم المتحدة. مطبعة جامعة جون هوبكنز، 7 (1)، 101-109. أخذت من:

https://www.jstor.org/stable/pdf/43133666.pdf?refreqid=excelsior%3A434ab177e8495d2a7d25d9f4973c4679&ab_segments=&origin=.

كوهين، ر. وبرادلي، م. (2010). الكوارث والنزوح: فجوات في الحماية. مجلة الدراسات القانونية

الإنسانية الدولية، 1. أخذت من: https://www.preventionweb.net/files/20227_1116disastersanddisplacementcohen1.pdf

ديسايا، ب. إتش. ومندالب، م. (2021). دور تغير المناخ في تفاقم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة: تحدي جديد للقانون الدولي. السياسة البيئية والقانون، 51، 137-157. أخذت من: https://cutt.ly/J0w3wfg.

دوريل، جي. (2018). الاستثمار في القدرة على الصمود: معالجة النزوح الناجم عن المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ICARDA. أخذت من: https://www.icarda.org/publications/12116/investing-resilience-addressing-climate-ought-displacement-mena-region.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2015). التغلب على تأثر السكان بندرة المياه في المنطقة العربية. الإسكوا. أخذت من: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-population-vulnerability-water-scarcity-2015-english.pdf.

الإسكوا. (2015). التغلب على تأثر السكان بندرة المياه في المنطقة العربية. الإسكوا. أخذت من: https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/arab-population-vulnerability-water-scarcity-2015-english.pdf.

الشؤون الخارجية. (سبتمبر/أكتوبر-أيلول/ تشرين الأول، 2008). الشؤون الخارجية، 57(5). أخذت من: http://www.foreignaffairs.org/20080901 faessay87506/antonio-guterres/millions-uprooted.htmls.

فورسايت: الهجرة والتغير البيئي العالمي. (2011). التحديات والفرص المستقبلية: التقرير النهائي للمشروع. المكتب الحكومي للعلوم. أخذت من: https://bit.ly/3Ly9H3i.

صندوق المناخ الأخضر (2) . (GCF نوفمبر/ تشرين الثاني، 2017). تعزيز التكيف مع تغير المناخ في مناطق الساحل الشمالي ودلتا النيل في مصر. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أخذت من: https://www.greenclimate.fund/sites/default/files/document/funding-proposal-fp053-undp-egypt.pdf.

جيمين، ف. (2015). الأنثروبوسين وضحاياه. في. هاملتون، سي.، جيمين، ف.، وبونويل، سي.، الأنثروبوسين والأزمة البيئية العالمية: إعادة التفكير في الحداثة في عصر جديد. روتليدج.

مركز رصد النزوح الداخلي (2020) . .(IDMC) عقد من النزوح في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أخذت من: https://www.internal-displacement.org/sites/default/files/publications/documents/IDMC_MenaReport_final.pdf

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. (2020). خطة العمل الطارئة: مصر: الفيضانات المفاجئة. أخذت من: MDREG015do.pdf.

المنظمة الدولية للهجرة. (2015). تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2015: الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة. أخذت من: https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_en.pdf.

المنظمة الدولية للهجرة. (24 سبتمبر/ أيلول، 2019). التركيز على المرأة وتغير المناخ والهجرة في طاجيكستان. أخذت من: https://www.iom.int/news/focus-women-climate-change-and-migration-tajikistan.

جاغر، جي. وفروهمان، جي.. (2009) سيناريوهات البيئة والهجرة لمصر. سيناريوهات التغير البيئي والهجرة القسرية. مشروع مستهدف محدد.

كالين، دبليو. (2008). المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي - الشروح. دراسات في السياسة القانونية العابرة للحدود الوطنية، 38. أخذت من: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/spring_guiding_principles.pdf.

كالين، دبليو. وآخرون. (2010). دمج المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي في قانون محلي: القضايا والتحديات. الجمعية الأمريكية للقانون الدولي، 41. أخذت من: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/0119_internal_displacement_complete.pdf.

لايتون، م. (2010). تغير المناخ والهجرة: القضايا الرئيسية للحماية القانونية للمهاجرين والنازحين. صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة. أخذت من: https://seors.unfccc.int/applications/seors/attachments/get_attachment?code=NL2KZ9POSH0E2SR1HSP6B58BH1KCUJE3.

مارو، م. (2009). اتفاقية كمبالا: إنجاز هام للاتحاد الأفريقي في وضع المعايير. Eleven International Publishing. أخذت من: (PDF) The Kampala Convention: A Significant Achievement of AU in Setting Norms (researchgate.net).

ماك آدم، جي. (2016). من مبادرة نانسن إلى منصة النزوح المتعلق بالكوارث: تشكيل النهج الدولي تجاه تغير المناخ والكوارث والنزوح. 4)39) ، 1518 (UNSW Law Journal)) .

وزارة البيئة. (2022). الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر 2050. أخذت من: https://www.climate-laws.org/geographies/egypt/policies/egypt-national-climate-change-strategy-nccs-2050.

مركز الهجرة المختلطة. (2023). دراسة حالة المناخ والتنقل: الإسكندرية مصر، Al Max.. مركز الهجرة المختلطة. أخذت من: 259_Case_Study_2_Egypt.pdf.

أولاويي. د. س. (2022). قانون وسياسة تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. دراسات روتليدج في السياسة البيئية. أخذت من: 9781003044109_previewpdf.pdf*.

بيكود، أ. (2021). رواية عالم الهجرة المثالي؟ تحليل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. Third World Quarterly, 42(1)، 16-33. أخذت من: https://doi.org/10.1080/01436597.2020.1768065..

بيجيه، إي. (2013). من الهجرة البدائية إلى لاجئي المناخ: المصير الغريب للبيئة الطبيعية في دراسات الهجرة. حوليات رابطة الجغرافيين الأمريكيين 103 (14)، 148-162. أخذت من: http://doc.rero.ch/record/208891/files/Piguet_Etienne_-_From_Primitive_Migration_to_Climate_Refugees_20140103155945-GV.pdf

منصة النزوح المتعلق بالكوارث (يونيو/ حزيران 2017). تحديث بشأن التقدم في عام 2017. أجندة للإنسانية. أخذت من: https://agendaforhumanity.org/sites/default/files/resources/2018/Jul/2018%20Initiatives%20Updates_PDD_final_20%20June_1.pdf.

منصة النزوح المتعلق بالكوارث (يوليو/ تموز 2018). ولايات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتجنب النزوح المتعلق بتغير المناخ وتقليله إلى الحد الأدنى ومعالجته: اعتبارات للمستقبل. PDD. أخذت من: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/WIM%20TFD%20II.3%20Output%20final%20-%20updated%20171018.pdf.

منصة النزوح المتعلق بالكوارث. (مايو/ أيار 2020). النزوح الداخلي في سياق الكوارث والآثار السلبية لتغير المناخ. أخذت من: https://www.un.org/internal-displacement-panel/sites/www.un.org.internal-displacement-panel/files/27052020_hlp_submission_screen_compressed.pdf.

بروكولا، إ. ك. وآخرون. (2021). الهجرة بسبب المناخ: نحو فهم وإدارة أفضل. فنلندا ومنظور عالمي. الحكومة الفنلندية. أخذت من: https://julkaisut.valtioneuvosto.fi/bitstream/handle/10024/163182/VNTEAS_2021_42.pdf

شيفر، أ. (2006). حل المأزق: لماذا تقدم المنظمات الدولية قانونا مرنا. مجلة القانون الأوروبي، 194 – 208.

البنك الدولي. (2018). جراندسويل: الاستعداد للهجرة الداخلية الناجمة عن المناخ. البنك الدولي. أخذت من: file:///C:/Users/maria/Downloads/WBG_ClimateChange_Final.pdf.

البنك الدولي (13 سبتمبر/ أيلول، 2021). الملايين يتنقلون في بلدانهم: الوجه الإنساني لتغير المناخ. البنك الدولي. أخذت من: https://www.worldbank.org/en/news/feature/2021/09/13/millions-on-the-move-in-their-own-countries-the-human-face-of-climate-change.

Ullah ،. A (2012). تغير المناخ ولاجئي المناخ في مصر: نظرة عامة من وجهات نظر السياسات. مجلة TMC الأكاديمية، 7(1)، 56-70. أخذت من: https://fass.ubd.edu.bn/staff/docs/AU/journals/Ullah-2012-climate.pdf.

الأمم المتحدة. (2018). مراجعة آفاق التحضر في العالم لعام 2018. إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. أخذت من: 2018 Revision of World Urbanization Prospects | Multimedia Library - United Nations Department of Economic and Social Affairs.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2011). استراتيجية مصر الوطنية للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. أخذت من: Microsoft Word - Adaptation Strategy 29-1-2012.doc (fao.org).

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2010). آفاق المنطقة العربية: البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان. أخذت من: https://www.unenvironment.org/.

صندوق الأمم المتحدة للسكان. (2009). مواجهة عالم متغير: المرأة والسكان والمناخ.

أخذت من: https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/state_of_world_population_2009.pdf.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (يناير/ كانون الثاني 2009). التقرير السنوي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام. الجمعية العامة. أخذت من: https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G09/103/44/PDF/G0910344.pdf?OpenElement.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2018). تغير المناخ والنزوح الناجم عن الكوارث في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. أخذت من: https://www.unhcr.org/5c9e13297.pdf.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (يونيو/ حزيران 2021). تغير المناخ والنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المائدة المستديرة الأكاديمية الثالثة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - تقرير النتائج. أخذت من: https://www.unhcr.org/6141fa9d4.pdf.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (نوفمبر/ تشرين الثاني 2022). شراكة المفوضية مع جامعة الدول العربية. أخذت من: LAS-Fact-Sheet-NOV-22 (1).pdf.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي. أخذت من: https://www.unhcr.org/43ce1cff2.pdf.

تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنزوح الداخلي. (2021). إنارة الضوء على النزوح الداخلي: رؤية للمستقبل. الأمم المتحدة. أخذت من: HLP-report-WEB.pdf.

وارنر، ك. وآخرون. (2009). بحثًا عن مأوى: رسم خرائط لآثار تغير المناخ على الهجرة البشرية. منظمة كير الدولية. أخذت من: https://gsdrc.org/document-library/in-search-of-shelter-mapping-the-effects-of-climate-change-on-human-migration-and-displacement/.

مجموعة البنك الدولي. (2021). لمحة عامة عن مخاطر المناخ: مصر. مجموعة البنك الدولي. أخذت من: https://climateknowledgeportal.worldbank.org/sites/default/files/2021-04/15723-WB_Egypt%20Country%20Profile-WEB-2_0.pdf.

مجموعة البنك الدولي. (2018). ما بعد الندرة: الأمن المائي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تنمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أخذت من: Beyond Scarcity: Water Security in the Middle East and North Africa (worldbank.org).

مجموعة البنك الدولي. (2022). تقرير عن الدولة والمناخ والتنمية: مصر. مجموعة البنك الدولي. أخذت من: https://documents1.worldbank.org/curated/en/099510011012235419/pdf/P17729200725ff0170ba05031a8d4ac26d7.pdf.

الزيدي، ر. ز. وفوردهام، م. (2021). النصف المفقود من إطار سينداي: النوع الاجتماعي والمرأة في تنفيذ السياسة العالمية للحد من مخاطر الكوارث. التقدم في علوم الكوارث، 10. أخذت من: https://wrd.unwomen.org/sites/default/files/2021-11/2.%20The%20missing%20half%20of%20the%20Sendai%20framework%20Gender%20and%20wo.pdf.

تغير المناخ والنزوح الداخلي وهشاشة الدولة. نحو «سواحلية» منطقة شمال أفريقيا

كارلوس جارسيا ريفيرو

جامعة فالنسيا، اسبانيا

جامعة ستيلينبوش، جنوب أفريقيا

مقدمة

وفقًا للأمم المتحدة، يتكون الأمن المائي من «قدرة السكان على ضمان الوصول المستدام إلى كميات كافية من المياه ذات الجودة المقبولة للحفاظ على سبل العيش ورفاهية الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولضمان الحماية من مخاطر التلوث الذي تنقله المياه والكوارث المرتبطة بالمياه، والحفاظ على النظم البيئية، في مناخ من السلام والاستقرار السياسي» (الأمم المتحدة للمياه، 2013).

في لمحة سريعة، ينطوي الأمن المائي على كلا من القضايا الاقتصادية (النظام البيئي، ونوعية الحياة، والبنية التحتية للأغذية الزراعية) والقضايا السياسية (نزوح الناس، والتصحر، وإنشاء منظمات إجرامية وضعف الدولة) (معهد السلام الاقتصادي [IEP]، 2021). التصحر وما يترتب على ذلك من نقص في الموارد المائية يعني وجود قيود جزئية أو كلية على الحفاظ على الحد الأدنى من مستويات العرض للسكان، وعلى الممارسات الزراعية والحيوانية من أجل بقاء المجتمع (برايت وآخرون، 2021). النتيجة الأولى هي نزوح السكان ومحدودية أو غياب خدمات الدولة في المنطقة، بما في ذلك الأمن وسيطرة قوات الأمن على المنطقة. ويتبع ذلك السيطرة على المنطقة من قبل المنظمات الإجرامية المتخصصة في كل شيء، بدءًا من تهريب الأسلحة إلى الاتجار بالبشر، مرورًا بسيطرة المنظمات الجهادية على المنطقة، كما يحدث بشكل متزايد في منطقة الساحل منذ عقود (غارسيا ريفيرو، 2022؛ ميشي، 2021).

لقد امتد هذا الوضع إلى الحافة الشمالية لمنطقة الساحل، أي الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، مما أدى إلى أعمال شغب واحتجاجات من قبل المواطنين الذين انتهى بهم الأمر إلى الترحيب بالانقلابات العسكرية، وإظهار دعمهم العام في الشوارع أثناء مرور الجنود. ومن المثير للاهتمام أن هذا كان هو الحال في ستة بلدان حدودية بين جنوب البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الساحل في الأشهر الأربعة والعشرين الماضية. وعندما اعتقد معظم الباحثين والصحفيين وصانعي السياسات أن الانقلابات أصبحت شيئا من الماضي في أفريقيا، عادت التدخلات العسكرية. أولاً حدثت في مالي في أغسطس(آب) 2020، وتلتها تشاد في أبريل (نيسان) 2021، ومحاولة فاشلة في النيجر في مارس(آذار) وفي غينيا في سبتمبر (أيلول) من نفس العام لتنتهي في السودان في أكتوبر(تشرين الأول)، في نفس العام أيضًا. وفي الآونة الأخيرة، قام الجيش في بوركينا فاسو مرة أخرى بانقلاب. وحقيقة أن كل هذه البلدان تشكل شريطًا من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي وفوق شريط الساحل مباشرة تشير بوضوح إلى أن هذه الحافة من انعدام الأمن وعدم الاستقرار آخذة في الاتساع، وتدخل بالكامل بلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط. وإذا لم يتم التوصل إلى حل، فمن المرجح أن تمتد مشاكل انعدام الأمن التي تتسم بها منطقة الساحل إلى الجيران الشماليين، وتحديداً بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط.

ونتيجة لذلك، فإن أفضل طريقة لإيقاف سواحلية جنوب البحر الأبيض المتوسط هي الحفاظ على النظام البيئي من خلال الإدارة المستدامة للموارد المائية مع القدرة على تثبيت السكان في علاقة محترمة مع النظام البيئي مع تعزيز قدرة الدولة على السيطرة على أراضيها (ستامبول، 2021). ولكل ذلك، يصبح تحليل القدرات الحالية والمستقبلية للموارد المائية للاستهلاك السكاني والحفاظ على النظام البيئي والثروة الحيوانية والقدرات الزراعية بطريقة مستدامة بمرور الوقت واحترام البيئة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

وعلى هذه الخلفية، فإن هدف هذا البحث ذو شقين. فمن ناحية، يهدف إلى تحليل عملية التدهور التاريخي السياسي والاقتصادي والبيئي والديمغرافي الذي حدث في منطقة الساحل حتى الآن؛ ومن ناحية أخرى، تحليل إلى أي مدى تمر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهذه العملية نفسها في الوقت الحاضر.

خلصت الأبحاث السابقة[25] خلال عقود حول القضية في أفريقيا إلى أن الآثار الجانبية الرئيسية للتصحر هي محدودية إنتاج الغذاء (الزراعة وتربية الماشية ...) (ويبر، جايزر، إيويرت، 2014؛ ألفار- بيلتران، ديباري، فيريس، بارتولوني، ومارتا، 2023)، وصراع المجتمعات المحلية (شاربونو، 2022)، ونزوح السكان، وهجرة السكان إلى المناطق المجاورة حيث قد ينشأ صراع جديد مع السكان المحليين (ألدا، 2014؛ جيمين، ف.، بلوخر، دي لونجفيل، الغرباوي، وأوزير، 2017)، وغياب خدمة الدولة في المناطق المهجورة (شاربونو، 2022) واستيطان المنظمات الإجرامية، مما يؤدي إلى مزيد من الصراع والمزيد من ضعف الدولة والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى الانقلابات (بهرند، 2016؛ فريمان، 2017؛ إيجيوفور، 2022). ؛ غارسيا ريفيرو، 2022).

الاستنتاجات الرئيسية

إنتاج الغذاء

التأثير الأكثر وضوحا لتغير المناخ هو التصحر، الذي له تأثير مباشر على إنتاج الغذاء. في منطقة الساحل، تتفاقم الهشاشة البيئية الهيكلية بسبب تغير المناخ، مما يؤدي إلى تفاقم ضعف المنطقة بأكملها. تاريخيًا، تحدد الدورة الدورية لمواسم الجفاف والمطر الزراعة والرعي، والتي يعيش عليها الكثير من سكان المنطقة. ومع ذلك، في الآونة الأخيرة، اتسم هطول الأمطار بعدم القدرة على التنبؤ. تشير الاتجاهات المناخية طويلة المدى إلى أن درجات الحرارة ترتفع في جميع أنحاء المنطقة مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة بشكل استثنائي. ويؤدي التبخر المتزايد، إلى جانب أنظمة الري غير المثالية وقطع الأشجار الذي لا يمكن الحفاظ عليه لتلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان، إلى زيادة التصحر في منطقة الساحل.

بشكل عام، تعمل هذه التغييرات على تعديل الأنماط المحلية للتنقل وسبل العيش في جميع أنحاء المنطقة، مع تأثير سلبي على الاستقرار الاجتماعي. بشكل عام، يؤثر تغير المناخ بشكل خطير على التوازن الذي يدعم طريقة الحياة المعتادة هذه (المنظمة الدولية للهجرة، 2009).

الصراع المحلي بين المجتمعات المحلية

استنفاد الموارد الناجم عن تغير المناخ أمر متفاوت وغير منتظم. وفي هذا السياق، يمثل تعزيز التنقل استراتيجية قيمة، وخاصة بالنسبة للمجموعات المتنقلة تقليديا (الرعاة والبدو). وللأسف، تؤدي تحركات السكان في كثير من الأحيان إلى تكثيف الأعمال العدائية والتوترات بين المجتمعات المضيفة والمجموعات النازحة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصاعد العنف (كوبي، 2019).

تأثير الحوكمة المحلية في هذا الصدد له أهمية بالغة. وفقا للتجربة في منطقة الساحل، فإن شرعية وفعالية وتأثير القواعد العرفية والمؤسسات المحلية وآليات حل النزاعات لها أهمية في تحويل الصراعات على الموارد الطبيعية إما إلى تصعيد الصراع أو الإدارة السلمية. بمعنى آخر، قد تؤدي هجرة النازحين بسبب تغير المناخ إلى تصاعد الصراع أو قد يتم تخفيفها من خلال سياسات الحكومة المحلية (كريجر، 2022؛ لاشر، 2013؛ مان، 2014).

في هذا السياق، تدفقات الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا عبر منطقة الساحل والصحراء وشمال أفريقيا تظهر التفاعلات المعقدة بين البيئات وإدارة الصراع وسبل العيش. لكن، النتائج المختلطة للأبحاث الحالية تُظهر

25 قائمة الأبحاث كثيرة ولم يُستشهد إلا ببعض الأمثلة.

بعض أوجه القصور الشائعة وتسلط الضوء على المواضع التي تكون بحاجة إلى مزيد من البحث مع بيانات أكثر موثوقية وتحديثًا للتوصل إلى استنتاجات قوية (رينيري، 2022؛ بوهوج، 2010؛ بوكاري، سو، وشيفران، 2018؛ ماكولو، مايهيو وأوبيتز-ستابلتون، 2019؛ ثيسن، جليديتش، وبوهوغ، 2013؛ بنجامينسن، ألينون، بوهوج، وبوسيث، 2012).

التنظيمات الإجرامية في المنطقة

ومما زاد الطين بلة أن شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب العابرة للحدود الوطنية انتشرت في جميع أنحاء منطقة الساحل. وتتراوح العديد من هذه الجماعات من منظمات الاتجار بالبشر إلى المنظمات الإرهابية. الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا القطاع من التنظيمات غير الشرعية هي التنظيمات الجهادية التي انتشرت في جميع أنحاء المنطقة من ساحل المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي. يعود أصل هذه الجماعات الإسلامية إلى الانتخابات الجزائرية عام 1991، عندما علقت الحكومة في يناير(كانون الثاني) 1992 الجولة الثانية من الانتخابات التعددية، وحظرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما أدى إلى نشوب حرب أهلية، وظهرت العديد من المنظمات الجهادية. وكانت الجماعة الرئيسية هي الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، وهي أيضًا أول جماعة مسلحة كبرى تُخضع الجهادية للسلفية بشكل كامل (ثرستون، 2017). انقسمت هذه الجماعة إلى مجموعتين إحداهما الجماعة السلفية للدعوة والقتال (بالفرنسية GSPC) والتي تحولت إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتصبح ممثلة القاعدة في المنطقة، ملهمة جماعات أخرى لتأتي (ثرستون، 2020). ومنذ ذلك الحين، ظهرت منظمات مختلفة متشابهة في جميع أنحاء المنطقة (ديموينك وكولمان، 2020؛ آينا، 2021؛ لوناس، 2018).

لقد استفادت الجماعات الجهادية من العديد من الظروف الأساسية، التي تثير المظالم المحلية في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الفقر المتجذر، وعدم المساواة، وارتفاع مستويات البطالة، والأمية، والصراع العرقي، وغياب الحوكمة (إيجيوفور، 2022).

ضعف الدولة

تقليديا، أدت الأنظمة الاستبدادية في المنطقة إلى تفاقم عدم المساواة في وصول المساعدات للمجموعات المنبوذة (البدو عموما) (مثل مالي أو نيجيريا). أدى عجز مؤسسات الدولة عن التعامل مع الوضع إلى تفاقم المنظمات الإجرامية مثل الجماعات الجهادية العاملة في المنطقة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى التدخل العسكري والتراجع الديمقراطي. علاوة على ذلك، هناك أدلة على أن المجاعات التي حدثت في منطقة الساحل لم تكن نتيجة مجرد نقص الغذاء بقدر ما كانت نتيجة للسياسات الغذائية غير الكافية التي اتبعتها الحكومات الاستبدادية (لاشر، 2013؛ كريجر، 2022).

كل هذه الظروف مجتمعة أدت إلى تفاقم الوضع حيث يتم إعاقة حرية الحركة لأسباب أمنية (منظمات إجرامية في المنطقة). ويخشى الرعاة التعرض لهجمات الجماعات المسلحة أثناء تنقلهم مع مواشيهم. ومن ثم، فهم بحاجة إلى البقاء على مقربة من مصادر المياه، مما يخلق توترات مع العمال الآخرين في المنطقة. وأخيراً، تضعف مواشيهم ويبيعونها بأسعار منخفضة جداً. ومما يزيد الطين بلة أن العنف يحد بشكل كبير من إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2020؛ ناجاباتلا وآخرون، 2021؛ بنجامينسن وبا، 2019).

في لمحة سريعة، يؤدي العنف ودرجات الحرارة القصوى والجفاف المستمر والفيضانات إما إلى نزوح السكان بشكل أكبر مما لو لم يكن العنف موجودًا أو يجبرهم على البقاء في مناطقهم ويحكم على السكان بالمجاعة أو الموت (ألدا، 2014).

كيف تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض. بعض الأمثلة الساحليّة

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تثبت علاقة بعض القضايا المذكورة أعلاه

(شوارز وآخرون، 2020؛ نجاباتلا، كاسيدي -نيوميلر، فرانسين، وماتا، 2021؛ كالمون وآخرون، 2020؛ فريمان، 2017؛ بهريند، 2016؛ شيفران، مارمر، وسو، 2012؛ أديبوجو وأبلياردـ 1996، على سبيل المثال لا الحصر)، إلا أن أحدث التطورات في هذا المجال من البحث تفتقر إلى بحث شامل ومستفيض يشمل جميع العوامل المتدخلة (الصراع، ونزوح السكان وتغير المناخ، وتدهور خدمات الدولة، والتدخل العسكري، واستيطان التنظيمات الإجرامية) ، إذ لا شك أن كل هذه القضايا متشابكة. وتشهد العديد من الأمثلة على ذلك، وأحدثها وأكثرها شهرة هو الصراع الذي بدأ في مالي عام 2012، ثم امتد الآن إلى البلدان المجاورة، مما أدى إلى نزوح أكثر من 3.5 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة. وقد أدى الوضع إلى تفاقم نزوح الأشخاص في البلدان المجاورة بسبب تغير المناخ (شولر وليكوك، 2021): أثرت الفيضانات الشديدة على مئات الآلاف في غرب ووسط أفريقيا منذ أغسطس 2020، وفاضت ضفاف الأنهار في النيجر وأثرت على الناس في جميع أنحاء البلدان المجاورة، مثل الكاميرون أو بوركينا فاسو أو غانا أو تشاد أو مالي أو النيجر أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السنغال. وهذا يعني أن هذه البلدان تخضع لتأثير كل من الصراعات والكوارث الطبيعية، كما أن مجموعات النازحين بسبب الصراع والمناخ تزيد من الضغط على الموارد المحدودة في المنطقة المضيفة. وهذا هو الحال في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، على سبيل المثال (تاور، 2020؛ مجموعة الأزمات الدولية، 2020).

ومما يزيد الطين بلة أن وجود المنظمات الإجرامية - مالي أو نيجيريا أو تشاد أو بوركينا فاسو هي أمثلة واضحة - يجبر السكان النازحين على الذهاب أبعد لتجنب مناطق معينة[26]. ويؤدي هذا إلى اندلاع أعمال عنف في منطقة الساحل الوسطى بسبب التنافس على الغذاء والموارد (IEP, 2021) . علاوة على ذلك، خطر امتداد الصراع إلى البلدان المجاورة مثل غينيا أو ساحل العاج أو بنين أو غانا أو توغو (برنامج الغذاء العالمي- الولايات المتحدة الأمريكية، 2021) لا يزال قائمًا.

باختصار، فإن تغير المناخ، ونقص الغذاء، ونزوح السكان، والعنف، وعجز الدولة عن السيطرة على أراضيها ضد المنظمات الإجرامية، كلها أمور متشابكة بشكل واضح.

إن تغير المناخ، ونقص الغذاء، ونزوح السكان، والعنف، وعجز الدولة عن السيطرة على أراضيها ضد المنظمات الإجرامية، كلها أمور متشابكة بشكل واضح

الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

في هذا الصدد، فإن الوضع في شمال أفريقيا هو كما يلي: فيما يتعلق بالتصحر، فإن تأثير التصحر على أسلوب حياة بلدان شمال أفريقيا أكثر وضوحا، وهذا له آثار واضحة على الهجرة والأمن الغذائي (نجم، بيطار، فاعور، فاضل، والزريبي، 2020). من المحتمل أن مزيج شح المياه والأمطار، وارتفاع النمو السكاني، وتركز السكان في مناطق معينة، وزيادة الهجرة الداخلية والخارجية، يجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق التي تعاني من نقص المياه والغذاء في الكوكب بأكمله.

لقد اعتمدت المنطقة دائما على الزراعة والظروف المناخية. في الواقع، تعد الزراعة مصدر التوظيف الرئيسي في العديد من البلدان، ولكن من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تقليل هطول الأمطار بنسبة 15% على الأقل (وتصل إلى 45%) بحلول نهاية القرن، في حين من المتوقع أن يتضاعف الرقم الحالي لعدد السكان بحلول عام 2070. بالإضافة إلى زيادة ندرة المياه، سيؤدي تغير المناخ إلى زيادة الجفاف في المنطقة، مما يؤدي إلى تقلص الأراضي الصالحة للزراعة المتاحة وإزعاج الأنماط الزراعية القائمة (بيار ويوسف، 2014). وسيؤدي هذا إجمالاً إلى تحفيز الهجرة داخليًا ونحو مناطق أخرى، لا

26 نزح أكثر من 70,000 شخص في منطقة الساحل في عام 2020 بسبب أسوأ الفيضانات منذ أكثر من عقد (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، 2020) وقد انضموا إلى أكثر من مليوني شخص نزحوا بسبب عنف منظمات مثل بوكو حرام في المنطقة منذ عام 2013 (هيومن رايتس ووتش، 2022؛ المجلس النرويجي للاجئين، 2021).

سيما أوروبا (واحة وآخرون، 2017).

لقد اجتذبت المنطقة تاريخياً العمال من جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط وأوروبا، وغالباً ما يعبرون منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأكملها. ومع ذلك، فإن الآثار الجانبية المذكورة أعلاه لتغير المناخ ستزيد من عدد المهاجرين وتجعل هذه الطرق أكثر خطورة في المستقبل. بشكل عام، ستتركز الهجرة المتزايدة، سواء الداخلية من داخل بلدان شمال أفريقيا أو الخارجية من منطقة جنوب الصحراء الكبرى، في المناطق (الساحل بشكل رئيسي) التي تقل فيها قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية ويجري التنازع فيها على الموارد الشحيحة مع المجتمعات المضيفة.

من المثير للاهتمام أن المنطقة تظهر خصوصية تجعلها أكثر عرضة لتغير المناخ. تأثير ارتفاع مستوى سطح البحر سوف يؤثر على بلدان ساحل شمال أفريقيا أكثر بكثير من أي جزء آخر من العالم. يعيش حوالي 7% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مناطق يقل ارتفاعها عن خمسة أمتار فوق مستوى سطح البحر، مما يعني أن المنطقة معرضة لتأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر كما هو الحال في مناطق قليلة على هذا الكوكب. ومن ثم، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر سيكون له تأثير هائل على القطاعات الإنتاجية، من صيد الأسماك أو الزراعة إلى السياحة (داسغوبتا وآخرون، 2011). علاوة على ذلك، فإن ساحل شمال أفريقيا، باعتباره الحدود الأخيرة لأوروبا، يتمركز أيضًا فيه المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في طريقهم إلى أوروبا، مما يزيد الصراع مع السكان المحليين المضيفين ويؤثر على السياحة، مما يؤدي إلى تفاقم الوضع بشكل أكبر.

الأمن

بالإضافة إلى هذه التحديات، هناك مخاطر أمنية مستمرة في المنطقة، مثل التنظيم الجهادي (أي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) (وهري وفوال، 2022؛ شارون، نيكلسون، فونك وفينك، 2018). على سبيل المثال، فإن نفس المناطق التي اجتذبت المهاجرين الذين يبحثون بشدة عن فرصة لدخول أوروبا (المدن الإسبانية سبتة ومليلية) استرعت أيضًا اهتمام المنظمات الجهادية مثل تنظيم القاعدة، الذي ينتشر حاليًا في جميع أنحاء المنطقة مرة أخرى.

تدرك هذه التنظيمات جيدًا قدرة الدولة (القمعية) في المنطقة، وبالتالي، قد تختار التنظيمات الجهادية استراتيجية مختلفة عن المواجهة المباشرة، في شمال إفريقيا. القدرة المثبتة بالفعل لقوات أمن الدولة في التصدي للإرهاب الإسلامي في الماضي (أي الجزائر في التسعينيات) ستدفع التنظيمات الجهادية إلى استخدام استراتيجيات مختلفة لتوجيه المواجهة مع الدولة، على سبيل المثال، محاولات تنظيم القاعدة لاستمالة حراك في الجزائر أو العلاقة الأخيرة بين البوليساريو وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (AQMI) (كريبزيس وويكس، 2022).

اتسمت بلدان شمال أفريقيا بوجود أجهزة دولة قوية وقمعية وقوات أمنية لا هوادة فيها، بما في ذلك الشرطة والجيش. وبالفعل دخلت التنظيمات الإرهابية إلى منطقة الساحل بعد أن اضطرت إلى مغادرة بلدانها في منطقة شمال أفريقيا (أي الجزائر). ومن ثم، ليس من المتوقع أن تظهر المنظمات الإجرامية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط نفس مستويات النجاح العالية التي تحققها في منطقة الساحل، على الأقل في دول مثل المغرب[27] أو الجزائر. ومع ذلك، فقد أظهرت الحدود الجنوبية للجزائر أنها قابلة للاختراق أمام التنظيمات الإرهابية التي تدخل من الجنوب (كريبزيس وويكس، 2022؛ كانتينز، 2021). من المؤكد أن هذه القضايا الأمنية ستؤدي إلى نزوح السكان، مما يساهم في تدهور النظام البيئي بشكل أكبر.

غير أن ليبيا سيكون لها سيناريو مختلف. منذ الربيع العربي، أصبحت البلاد تقريبًا دولة

27 لكن ليس من المستغرب أن تقوم السلطات بتقييد الحريات والحقوق بحجة محاربة التنظيمات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية بشكل عام، وفرض قيود على الهجرة الداخلية والخارجية لأسباب أمنية.

فاشلة تمامًا، جاذبة لمنظمات الاتجار بالبشر والمنظمات الجهادية (درغاهي، 2021).

بشكل عام، شكلت الجماعات الجهادية تهديدًا أكبر على الخط العمودي الأمني بين ليبيا والساحل، في حين أنها، على النقيض من ذلك، كانت محصورة في تونس والجزائر والمغرب (لوفيفر 2014؛ لوناس، 2018). ويعكس هذا انقساماً داخل الخط بين شمال أفريقيا والساحل: مجموعة من الدول القوية القادرة على وقف تلك المنظمات، ومجموعة ثانية من الدول الضعيفة أو الفاشلة (الشريط الليبي-الساحلي) حيث يشكل الإرهابيون تهديداً أكبر.

لا يقتصر أسلوب عمل الجماعات الجهادية على العنف فحسب: فكما ذكرنا أعلاه، عندما لم تكن المواجهة المباشرة كافية أو ناجحة، اختارت إقناع المجتمع كما حدث في الجزائر عام 2019. في وقت مبكر من ذلك العام، ملأ مئات الآلاف من المتظاهرين الشوارع مطالبين بتنحي عبد العزيز بوتفليقة، الذي يتولى السلطة منذ عام 1999. في نهاية المطاف استقال في عام 2019. أطلق على هذه الحركة السلمية اسم «الحراك» واستمرت في اكتساب جاذبية اجتماعية على نطاق أوسع. وعلى الرغم من الجبهة الموحدة الواضحة، كانت هناك انقسامات إسلامية-علمانية داخلية بين المتظاهرين. تقف المنظمات الجهادية وراء هذا النفوذ الإسلامي في الحركة، حيث تجذب الفئات الأكثر حرمانًا بينهم، المهاجرين الداخليين والأجانب على حد سواء (كريبيزيس وويكس، 2022؛ لوناس، 2018). علاوة على ذلك، فإن التخلي عن المؤسسات العامة المضيفة والإحباط يمكن أن يصبح أرضًا خصبة تحول المهاجرين إلى نشطاء جهاديين محتملين.

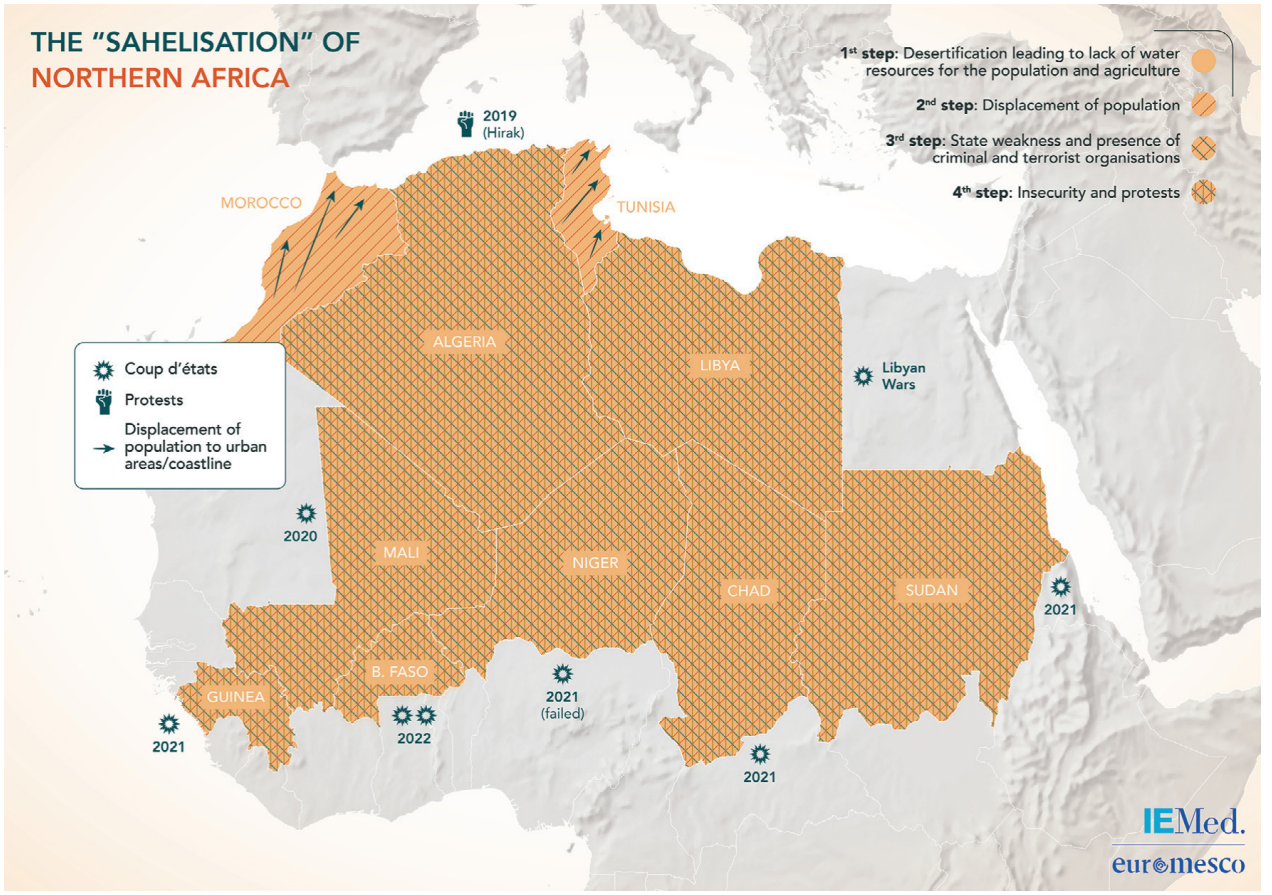

مقارنة تطور النزوح السكاني في منطقة الساحل وشمال أفريقيا

في هذه المرحلة، يبدو من الضروري مقارنة تطور نزوح السكان في المنطقتين قيد الدراسة لمعرفة ما إذا كانت عمليات النزوح الناجمة عن المناخ والنزوح الناجم عن الأمن تتبع اتجاهات متوازية. يوضح الشكلان 1 و2 أدناه بيانات عن النزوح الداخلي في بلدان الساحل (وهي بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وغامبيا وغينيا وموريتانيا ومالي والنيجر ونيجيريا والسودان وجنوب السودان[28] والسنغال) وبلدان شمال أفريقيا (وهي، المغرب والجزائر ومصر وتونس[29]). يوضح كلا الشكلين البيانات منذ عام 2009 إلى عام 2021. يوضح الشكل 1 البيانات سنويًا ويوضح الشكل 2 نمو التطور الزمني.

الشكل 1. مقارنة الساحل مع شمال أفريقيا بخصوص النزوح بسبب الصراع والمناخ (2009-2021)

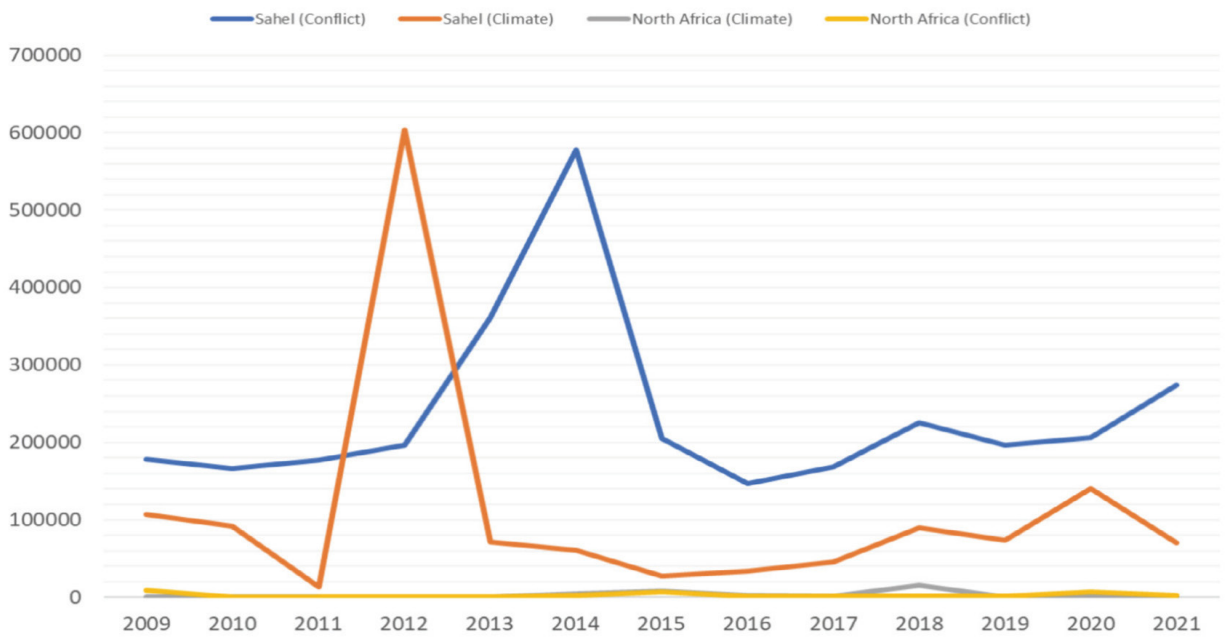

المصدر: بيانات الدولة الإجمالية من مركز رصد النزوح الداخلي – المجلس النرويجي للاجئين. تشير التسميات إلى السكان النازحين داخليًا في السنة المبينة بسبب الصراع أو المناخ في المنطقة المذكورة.

تظهر الأرقام أن النزوح بسبب المناخ أعلى في منطقة الساحل. وبعد انخفاض في أوائل عام 2010، ارتفعت الأرقام بشكل خاص بسبب الصراع. وتظهر أعداد النزوح المرتبطة بالصراعات والنزوح الناجم عن المناخ أرقامًا أقل في بلدان شمال أفريقيا. ولكن، يوضح الشكل 1 البيانات السنوية ولكن ليس النمو على مر السنين. هذا يظهر في الشكل 2 أدناه في مخطط بيانات مكدس.

28 غالبًا ما يُعتبر السودان جزءًا من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكننا في هذه الدراسة نعتقد أنه جزء لا يتجزأ من منطقة الساحل.

29 بيانات قابلة للمقارنة عن الصحراء الغربية غير متوفرة.

الشكل 2. مقارنة الساحل مع شمال أفريقيا بخصوص النزوح بسبب الصراع والمناخ (2009-2021) – بيانات مكدسة.

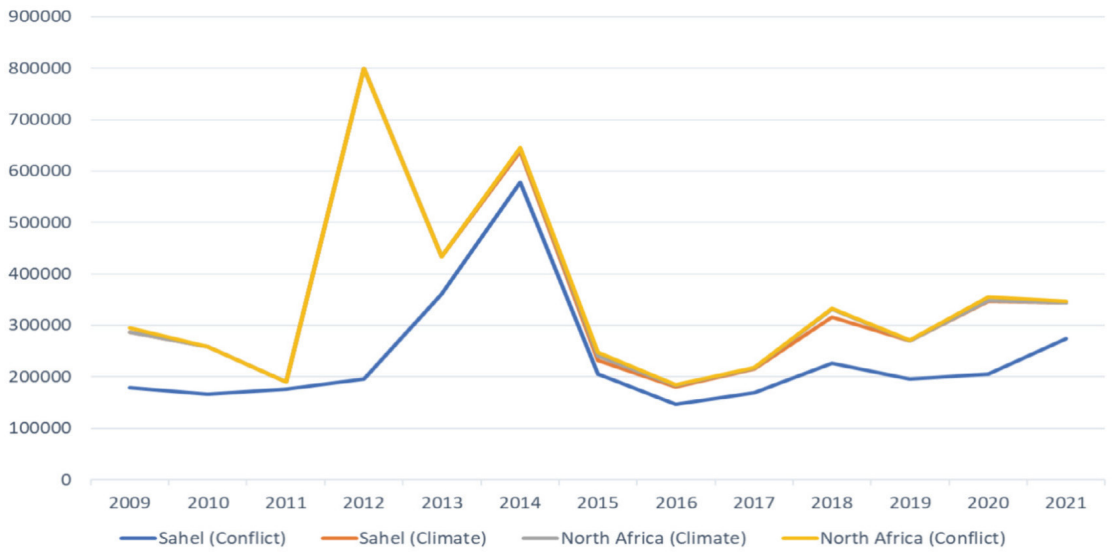

المصدر: بيانات الدولة الإجمالية المكدسة من مركز رصد النزوح الداخلي – المجلس النرويجي للاجئين. تشير التسميات إلى السكان النازحين داخليًا في السنة المبينة بسبب الصراع أو المناخ في المنطقة المذكورة.

من المثير للاهتمام أن الصورة العامة تتغير ويظهر استنتاجان مثيران للاهتمام: من ناحية، على الرغم من أن نزوح السكان أعلى - وفقًا للشكل 1 - بسبب الصراع في منطقة الساحل، إلا أن وتيرة نمو النزوح - وفقًا للشكل 2 - أعلى في شمال أفريقيا (سواء النزوح المرتبط بالمناخ أو الصراع).

ومن ناحية أخرى، فإن عمليات النزوح المرتبطة بالمناخ والنزاعات تسير جنبًا إلى جنب في كلا المنطقتين، خاصة منذ عام 2013. وبإيجاز، تتفاعل تأثيرات المناخ والصراع مع بعضها البعض عندما تسبب نزوح السكان[30].

باختصار، يتبع اتجاه نزوح السكان في كلتا المنطقتين، في العقد الماضي، أنماطًا مماثلة، على الرغم من أن شمال إفريقيا تدهورت بوتيرة أسرع في السنوات الأخيرة جدًا. لتجاوز ذلك وتحليل نزوح السكان بمزيد من التفصيل (التسلسلات والمراحل والوقت والأسباب وما شابه) وتطوير أداة تنبؤية عالية الكفاءة، هناك حاجة إلى مجموعة بيانات، بما في ذلك البيانات على مستوى الدولة والمستوى الفردي، وهي في الوقت الحاضر غير متوفرة. وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تهدف إلى التنبؤ بنزوح السكان، إلا أنه لا توجد دراسة، حتى وقت طباعة هذا الفصل، تشمل جميع المتغيرات المؤثرة على نزوح السكان وقياسها على مدى فترة طويلة من الزمن[31].

ومن ناحية أخرى، فإن عمليات النزوح المرتبطة بالمناخ والنزاعات تسير جنبًا إلى جنب في كلا المنطقتين، خاصة منذ عام 2013

الاستنتاجات وتوصيات السياسات

القضايا الأكثر صلة التي تؤثر على نزوح

30 على سبيل المثال، سيحتاج السكان النازحون بسبب الفيضانات على الأرجح إلى تجنب مناطق معينة عند الهجرة بسبب المنظمات الإجرامية (مثل بوكو حرام أو ما شابه) التي تسيطر على مناطق العبور و/أو الوجهة.

31 يمكن العثور على بحث جيد جدًا حول هذه القضية في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (2022)؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM, 2022) أو هيرنانديز وروبرتس (2020) على سبيل المثال لا الحصر. ويشكل الافتقار إلى بيانات موثوقة وشاملة ومتسلسلة زمنيا في جميع أنحاء القارة عائقا واضحا.

السكان الموجودة في منطقة الساحل هي موجودة في شمال أفريقيا، وتتبع كلتا المنطقتين أنماطًا مماثلة (انظر الشكلين 1 و2). وبالتالي، لا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن نرى المنطقة تتبع نفس المسار الذي اتبعته منطقة الساحل. وقد يؤدي هذا إلى تعزيز النزوح السكاني المتحرك أصلا بسبب تغير المناخ.

لكن وفقاً للتجربة السابقة، فإن التدخل العسكري ليس متوقعاً. والسبب هو أن قوة دول شمال أفريقيا أقوى بكثير من نظيراتها في منطقة الساحل. علاوة على ذلك، فإن أصل المنظمات الجهادية الموجودة في دول الساحل يعود إلى المنظمات الإسلامية المتطرفة، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة التي تم طردها من الجزائر إلى منطقة الساحل. بمعنى آخر، تتمتع دول شمال إفريقيا بقدرة الدولة وخبرتها في التعامل مع هذه المنظمات بشكل أفضل من قوات الأمن في منطقة الساحل[32]. ومن ثم، فمن غير المرجح أن تحدث تدخلات عسكرية على شكل انقلابات في بلدان شمال أفريقيا. لكن، من أجل الأمن والاستقرار (لمنع تقدم الجماعات الإسلامية في المنطقة، كما هو الحال الآن في الصحراء الغربية أو في الماضي في الجزائر)، يمكن لحكومات شمال أفريقيا فرض قيود على الحريات المدنية والحقوق السياسية (حتى على شكل انقلاب ذاتي كما حدث في تونس عام 2021).

بلدان شمال أفريقيا تظهر خصوصية من شأنها أن تؤدي بكل تأكيد إلى تفاقم المشكلة القائمة: فهي آخر الحدود للدخول إلى أوروبا

ومن الجدير بالملاحظة أن بلدان شمال أفريقيا تظهر خصوصية من شأنها أن تؤدي بكل تأكيد إلى تفاقم المشكلة القائمة: فهي آخر الحدود للدخول إلى أوروبا. تتجه معظم هجرة جنوب الصحراء الكبرى نحو شواطئ شمال إفريقيا لعبور البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا. ومن ثم، فإن مشاكل النزوح السكاني الداخلي، والصراع على الموارد الشحيحة مع محدودية قدرة الدولة على توفير الخدمات مثل المأوى أو الغذاء، سوف تندمج مع الهجرة من جنوب الصحراء الكبرى مما يزيد الضغط على الموارد المحدودة بالفعل وقدرة الدولة المحدودة على التعامل مع كل من الأمن وتوفير الخدمات.

قد تتفاقم الأحداث الحالية المتمثلة في محاولة مئات المهاجرين اليائسين الدخول عبر السياج إلى مدينتي سبتة ومليلية الإسبانيتين إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة على وجه السرعة.

وفي ضوء هذه الخلفية، تم تقديم توصيات السياسة التالية:

- تحسين إجراءات الري (كما تنفذه مصر) لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه.
- استخدام مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية (كما يقودها المغرب)
- تعزيز قدرة السلطات الإقليمية والمحلية في بلدان العبور في أفريقيا على التعامل مع الهجرات الداخلية والدولية أمر لا بد منه. الحدود التي يسهل اختراقها تسهل الاتجار بالبشر.
- ينبغي تقديم المساعدة الدولية لحكومات شمال أفريقيا (المحلية والإقليمية والوطنية) حيث ستستقبل هذه المنطقة عدداً متزايداً من المهاجرين الداخليين من شمال أفريقيا والمهاجرين الخارجيين من مناطق جنوب الصحراء الكبرى المتجهين إلى الشاطئ الشمالي لدخول أوروبا.
- من المرجح أن تؤدي آثار تغير المناخ في منطقة الساحل إلى تفاقم الوضع في بلدان شمال أفريقيا: فمن المرجح أن ينضم السكان النازحون من مناطق الساحل إلى النازحين داخلياً داخل بلدان شمال أفريقيا، مما يفرض المزيد من الضغوط على الموارد الشحيحة. ومن ثم، فإن تعزيز الحوكمة في بلدان منطقة الساحل التي هي منشأ الهجرة سيساعد في السيطرة على تدفقات الهجرة وإدارتها. من المؤكد أن التعاون السياسي والعسكري مع السلطات المحلية والوطنية في منطقة الساحل

32 يشير الشكل 1 إلى ذلك: النزوح المرتبط بالصراع أعلى بكثير في منطقة الساحل منه في شمال أفريقيا. وبدلًا من ذلك، إذا أصبحت قوات الأمن في شمال إفريقيا أقل كفاءة في المستقبل القريب، فمن المؤكد أن منطقة شمال إفريقيا ستتبع اتجاه نظيرتها في منطقة الساحل في هذا الصدد.

من خلال خطة شاملة لزيادة الحكم الديمقراطي والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي سيشمل الهجرة في نقاط المنشأ، مما يؤدي إلى تجنب أو الحد على الأقل من كارثة إنسانية ستؤثر بالتأكيد على بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

- وأخيراً، لا توجد دراسة على حد علم المؤلف تقيس كمياً الأثر المتشابك لجميع المسائل المذكورة في هذا الفصل. الأبحاث الحالية، على الرغم من جودتها العالية، ليست شاملة بما يكفي لرصد جميع الآثار الجانبية الموضحة هنا بشكل صحيح. وينبغي إعطاء الأولوية لمجموعة بيانات كمية ومتعددة المستويات (فردية ومحلية ووطنية وإقليمية) وطولية، بما في ذلك جميع العوامل المذكورة. سيوفر هذا أداة أقوى وأكثر دقة للتنبؤ بعملية نزوح السكان برمتها.

المراجع

أديبوجو، أ.، أبليارد، ر. (1996). أهمية البحث حول ديناميكيات الهجرة لصانعي السياسات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. الهجرة الدولية، 34 (2): 321-333. DOI: 10.1111/j.1468-tb00528.x.2435.1996

آينا، ف. (2021). رسم خريطة لمعالم الجماعات الجهادية في منطقة الساحل. كلية كينغز لندن. أخذت من: https://www.kcl.ac.uk/mapping-the-contours-of-jihadist-groups-in-the-sahel

ألدا، إي. (2014). تصاعد حدة المزاج وارتفاع درجات الحرارة: نظرة على تغير المناخ والهجرة والصراع وانعكاسات ذلك على الشباب في منطقة الساحل. البنك الدولي

ألفار-بلتران، جي.، ديباري، سي.، فيريس، ر.، بارتولوني، ن.، ومارتا، أ. د. (2023). نمذجة تأثيرات تغير المناخ على إنتاج المحاصيل في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي: حالة النيجر. المجلة الأوروبية للهندسة الزراعية 142. DOI: 10.1016/j.eja.2022.126667

بيار، أ. إتش. ويوسف، إتش. (2014). تحديات وسياسات تغير المناخ في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في ألتومونتي، سي. وفيرارا، م. (محرران) العواقب الاقتصادية والسياسية للربيع العربي: وجهات نظر من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إدوارد الجار (141-178).

بيرند، إتش. (2016). تدهور الأراضي وأثره على الأمن. في تشاباي، آي. فريك، م. وهلجيسون، جي. (محررون) استعادة الأراضي: استعادة المناظر الطبيعية من أجل مستقبل مستدام. الصحافة الأكاديمية (ص. 13-26)

بنجامينسن، ت. أ. وب. أ. (2019). لماذا ينضم الرعاة في مالي إلى الجماعات الجهادية؟ تفسير بيئي سياسي. مجلة دراسات الفلاحين، 46(1): 1-20. DOI: 10.1080/03066150.2018.1474457

بنجامينسن، ت. أ.، ألينون، ك.، بوهاج، إتش.، بوسيث، جي. ت. (2012). هل يؤدي تغير المناخ إلى الصراعات على استخدام الأراضي في منطقة الساحل؟ مجلة أبحاث السلام، 49(1): 97-111 DOI: 10.1177/0022343311427343

برايت، م. ب. إتش.، ديدهيو، آي.، بايالا، ر.، بوجي، ن.، شابوي-لاردي، ل.، جيزيهي، ت. أ.، جوردان، سي.، سامبو، د. م.، ندور، واي. ب.، كورناك، ل.، دك، ر. بي. (2021). مورد محلي مهمل: زراعة الشجيرات لإنتاج الغذاء ومقاومة الجفاف واستعادة النظام البيئي في منطقة الساحل. الزراعة والنظم البيئية والبيئة، 319, DOI: 10.1016/j.agee.2021.107523

بوهاوج، إتش. (2010). لا يمكن إلقاء اللوم على المناخ في الحروب الأهلية الأفريقية، PNAS 16477: 16482-107. DOI: 10.1073/pnas.1005739107

بوكاري، ك. ن.، بوكاري، س.، سو، بي.، شيفران، جي. (2020). التنوع والدوافع المتعددة لهجرة الفولاني الرعوية إلى غانا. الشعوب الرحل، 24 (1): 4-31. DOI: 10.3197/np.2020.240102

بوكاري، ك. ن.، سو، ب.، شيفران، ج. (2018). حقيقي أم مبالغ فيه؟ الروابط بين التغير البيئي

وتغير المناخ والصراعات - حالة المزارعين ورعاة الفولاني في غانا. في بهنسي، م.، غوبتا، إتش.، بولمان، أو. (محررون) الأمن البشري والبيئي في عصر المخاطر العالمية: وجهات نظر من أفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادئ. سبرينغر (ص. 161-185).

كالمون، د.، جاكوفيتي، سي. وكوني، م. (2021). العدالة المناخية الزراعية كبديل تقدمي للأمن المناخي: مالي عند تقاطع الصراعات على الموارد الطبيعية. مجلة العالم الثالث الفصلية، 42 (12): 2803-2785. DOI: 10.1080/01436597.2021.1965870

شاربونو، ب. (2022). مناخ مكافحة التمرد ومستقبل الأمن في منطقة الساحل. العلوم والسياسة البيئية، 138: 97-104 DOI: 10.1016/j.envsci.2022.09.021

كريزيس، م. وويكس، س. (2022). استراتيجية القاعدة الجزائرية: محاولات استمالة الحراك وإعادة تأهيل الصورة السلفية الجهادية. المركز الدولي لمكافحة الإرهاب.

داسغوبتا، س.، لابلانت، ب. موراي، س. ويلر، د. (2011). تعرض البلدان النامية لارتفاع مستوى سطح البحر وعرام العواصف. تغير المناخ، 106: 567–579 DOI: 10.1007/s10584-011-0069-x

ديموينك، م.، وكولمان، جي. (2020). الرمال المتحركة لمشهد الإرهاب في منطقة الساحل. وجهة نظر. المركز الدولي لمكافحة الإرهاب.

إيجيوفور، بي. ف. (2022). «الفولانيون إرهابيون أجانب»: البناء الاجتماعي لمجتمع مشبوه في منطقة الساحل. دراسات نقدية عن الإرهاب، 15(2): 333-355 DOI: 10.1080/17539153.2021.2015841

فريمان، ل. (2017). التغير البيئي والهجرة والصراع في أفريقيا: دراسة نقدية للترابط. مجلة البيئة والتنمية، 26(4): 351-374 DOI: 10.1177/1070496517727325

غارسيا ريفيرو، سي. (2022). الشخصية الاستبدادية مقابل الأداء المؤسسي. فهم الحكم العسكري في أفريقيا. 49(2): 175-194 Politikon DOI: 10.1080/02589346.2022.2072582

جيمين، ف.، بلوشير، جي.، دي لونجوفيل، ف.، الغرباوي، د.، أوزر، بي. (2017). تغير المناخ والكوارث الطبيعية ونزوح السكان في غرب أفريقيا. 41(3): 317، Geo-Eco-Trop-337

هيرنانديز، ك. وروبرتس، ت. (2020) التحليلات التنبؤية في العمل الإنساني: رسم خرائط وتحليل أولي. معهد دراسات التنمية.

هيومن رايتس ووتش. (2022). التقرير الدولي. الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

معهد السلام الاقتصادي. (2021) تقرير التهديدات البيئية 2021. فهم التهديدات البيئية والقدرة على الصمود والسلام. أخذت من: https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2021/10/ETR-2021-web.pdf

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2020) (ICRC). سبعة أشياء تحتاج إلى معرفتها حول تغير المناخ والصراع.

المنظمة الدولية للهجرة. (2022) تقرير الهجرة العالمية 2022.

مجموعة الأزمات الدولية. (2020) (ICC). منطقة الساحل الأوسط: مسرح لحروب مناخية جديدة؟ توجيهات مجموعة الأزمات عن أفريقيا، 154. أخذت من: https://www.crisisgroup.org/node/13812.

المنظمة الدولية للهجرة. (2009). الهجرة والبيئة وتغير المناخ: تقييم الأدلة.

كوبي، في. (2019). تغير المناخ والصراع. المراجعة السنوية للعلوم السياسية، 22(1): 343-360، DOI: 10.1146/annurev-polisci-050317-070830.

كريجر، ج. (2022). التحديات في مالي، أهمية الحوكمة الشرعية في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. مجلة الأمن الاستراتيجي، 15(3):22-38 DOI: 10.5038/1944-0472.15.3.2009

لاشر، دبليو. (2013). أزمة مالي وتحدي التعاون الإقليمي. الاستقرار، 2(2): 18-23 DOI: 10.5334/sta.bg

ليفيفر، ر. (2014). هل تنظيم الدولة الإسلامية في صعود في شمال أفريقيا؟ مجلة دراسات شمال أفريقيا، 19(5): 852-856 DOI: doi.org/10.1016/j.envsci.2021.03.019

ليندجارد، ل. س. (2021). ما الذي يجعل المناخ سببا للهجرة DIIS Long Read. https://www.diis.dk/en/node/24648

لوناس، د. (2018). الجماعات الجهادية في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل: بين التفكك وإعادة التشكيل والصمود. أوراق عمل منارة.

مان، ج. (2014). من الإمبراطوريات إلى المنظمات غير الحكومية في منطقة الساحل بغرب أفريقيا. الطريق إلى اللاحكومة. مطبعة جامعة كامبرج.

ماكولو، أ. مايهيو، ل. وأوبيتز-ستابلتون، س. (2019). عندما لا يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى ارتفاع المزاج. المناخ وانعدام الأمن في النيجر. BRACED Working Papers .

ميتشه، ب. (2021). التنمية وحرب المخدرات وحدود إصلاح القطاع الأمني في منطقة الساحل بغرب أفريقيا. ACME, 20: 687-706 .

ناجابهاتلا، ن.، كاسيدي نيوميلر، م.، فرانسين، ن. ن. وماتا، ن. (2021). المياه والصراعات والهجرة ودور الدبلوماسية الإقليمية: بحيرة تشاد وحوض الكونغو ورعاة مبوررو. العلوم والسياسة البيئية، 122: 35-48. DOI: 10.1016/j.envsci.2021.03.019

نجم، س.، بيطار، أ. أ. ، فاعور، ج.، فاضل، أ.،و زريبي، م. (2020). تقييم الجفاف باستخدام السلاسل الزمنية للموجات الدقيقة لهطول الأمطار ورطوبة التربة في منطقة الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا. ندوة علوم الأرض والاستشعار عن بعد في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، الإجراءات: 289-292

المجلس النرويجي للاجئين. (2021). أزمات النزوح الأكثر إهمالاً في العالم في عام 2020. أخذت من: https://www.nrc.no/shorthand/fr/the-worlds-most-neglected-displacement-crises-in-2020/index.html

رينيري، ل. (2022). الجفاف والتصحر والنزوح: إعادة تسييس العلاقة بين الصراع الناجم عن المناخ في منطقة الساحل. IAI Papers .

شيفران، جي.، مارمر، إي.، سو، بي. (2012). الهجرة كمساهمة في المرونة والابتكار في التكيف مع المناخ: الشبكات الاجتماعية والتنمية المشتركة في شمال غرب أفريقيا. الجغرافيا التطبيقية، 33 (1): 119-127. 119-127. DOI: 10.1016/j.apgeog.2011.10.002

شوارز، م.، لاندمان، ت.، جوسيلمي، د.، زامبرانو، إي.، دانزيغلوك، جي.، سيجيرت، ف.، فرانكي، جي. (2020). تقييم الملاءمة البيئية للنقل البشري لدعم منع نشوب الصراعات في منطقة الساحل. الاستشعار عن بعد، 14 (5) 1109 DOI: 10.3390/rs14051109

شارون إي.، نيكولسون، س. إي.، فونك، سي. وفينك، أ. إتش. (2018). هطول الأمطار على القارة الأفريقية من القرن التاسع عشر حتى القرن الحادي والعشرين. التغير العالمي والكوكبي، 165: 114-127 DOI: 10.1016/j.gloplacha.2017.12.014

شولر، أ. ت. وليكوك، م. (2021). حدوث وتداعيات الصراع المسلح في البلدان التي بها مناطق تكاثر الجراد الصحراوي الرئيسية. الهندسة الزراعية، 11(1): 114-135 /DOI: 10.3390 agronomy11010114

ستامبول، إي. م. (2021). الحدود كعمليات زرع جزائية: السيطرة على الأراضي والتنقل وعدم الشرعية في غرب أفريقيا. علم الجريمة النظري، 25(3): 474-492. DOI: 1362480621995457/10.1177

ثيسن، أو. م. ، جليديتش، ن. بي. وبوهوغ، إتش ـ. (2013). هل تغير المناخ محرك للصراع المسلح؟ التغير المناخي، 117(3): 613-625. DOI: 10.1007/s10584-012-0649-4

ثورستون، أ. (2017). الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر: أول مجموعة مسلحة كبرى تُخضع الجهادية للسلفية بشكل كامل. الشريعة الإسلامية والمجتمع، 24(4): 412-436 DOI: 00244P05-15685195/10.1163

ثورستون، أ (2020). الجهاديون في شمال أفريقيا والساحل - السياسة المحلية والجماعات المتمردة. مطبعة جامعة كامبردج

تاور، أ. (2020). المناخ والصراع والهجرة في منطقة الساحل - خبير إقليمي يتحدث عن «لاجئي المناخ». أخذت من: https://www.climate-refugees.org/perspectives/2020/10/4/sahel

وكالة الأمم المتحدة للاجئين (2020). مساعدة الأسر النازحة المتضررة من الفيضانات في منطقة الساحل. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (2022) تقرير التحليلات التنبؤية لمنطقة الساحل. الانتقال من رد الفعل إلى العمل، الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة للمياه (2013) ما هو الأمن المائي. الأمم المتحدة.

واها ك.، كروميناور ل.، آدامز س.، أيش في.، بارش ف.، كومو د.، فادر م.، هوف إتش.، جوبينز ج.، ماركوس ر.، مينجل م.، أوتو آي م.، بيريت م.، روتشا م.، روبنسون أ.، شليوسنر سي ف. (2017). آثار تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانعكاساتها على الفئات السكانية الضعيفة. التغير البيئي الإقليمي، 17: 1623-1638 DOI: 10.1007/s10113-015-0910-2

ويبر، إتش.، جايزر، ت.، وإويرت، ف. (2014). ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه نماذج المحاصيل في دعم قرارات التكيف مع تغير المناخ لتعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؟ النظم الزراعية، 127 DOI: 10.1016/j.agsy.2013.12.006

ويري، ف. وفوال، ن. (2022). التأثيرات المناخية المتتالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التكيف من خلال الحوكمة الشاملة. تقرير مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

برنامج الغذاء العالمي الولايات المتحدة الأمريكية. (2021). يجب أن تعرف ما يحدث في منطقة الساحل ولماذا يخرج عن نطاق السيطرة. أخذت من: https://www.wfpusa.org/articles/a-snapshot-of-life-in-the-african-sahel/

موجز السياسات بشأن تغير المناخ والتنقل البشري الداخلي

منال ابو داغر

مديرة البرنامج، برنامج تغير المناخ والبيئة،
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية،
الجامعة الأمريكية في بيروت- AUB، بيروت

سمير نصار

باحث في برنامج تغير المناخ والبيئة،
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية،
الجامعة الأميركية في بيروت - AUB، بيروت

مقدمة

تتأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير بالاتجاهات الدولية، وخاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الظواهر التي تشهدها المنطقة هي انعكاسات للاتجاهات العالمية، وأبرزها تغير المناخ. ومع تفاقم تأثيرات الأخير ــ والتي تؤثر على حقوق العديد من الناس، وفي بعض الحالات، تحرمهم من منازلهم وبلدانهم، بل وحتى حياتهم ــ فإن عدداً متزايداً من الأفراد يبحثون عن بيئة وسبل عيش أكثر ملاءمة. وهذا يحدث بالفعل في أجزاء مختلفة من العالم.

سياسات تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث هي أجزاء من إطار وطني وإقليمي ودولي يجب أن تعمل معًا لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. تعتبر اللوائح والمساعدات ضرورية لتحقيق المساواة، وحظر التمييز، وإشراك وتمكين المجتمعات الضعيفة في مبادرات تغير المناخ. ومن ثم، فإن الغرض من هذا الفصل هو مخاطبة وإشراك مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين وصانعي السياسات على جميع المستويات للفت انتباههم إلى معالجة أخطر تهديد على كوكب الأرض، لاقتصاداتهم ومجتمعاتهم، بطريقة متكاملة ومن خلال رؤية مستدامة. ويقدم نظرة شاملة لظواهر تغير المناخ وتأثيراتها وارتباطاتها بالنزوح، بالإضافة إلى توفير سياسات التخفيف والتكيف لتجنب الأعداد المثيرة للقلق والسيناريوهات الأسوأ.

سيناريوهات تغير المناخ: حان الوقت لمواجهة الواقع

سوف تصبح الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لمعظم الناس في جميع أنحاء العالم إذا أصبحت الأرض أكثر دفئا بشكل ملحوظ هذا القرن. ولكن ما هو حجم التحدي الذي سيواجهه الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الحارة والقاحلة أصلا؟ كانت الأخيرة حتى الآن من بين أكثر البلدان تأثراً سلباً بآثار تغير المناخ. ومن ثم، من الضروري فهم السيناريوهات الإقليمية المتنوعة وتداعيات تغير المناخ بشكل كامل.

درجة الحرارة

عملية الاحترار واضحة بالفعل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتزايد متوسط درجات الحرارة على النطاقين السنوي والموسمي (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ IPCC، 2022). وفي بعض أجزاء المنطقة، وصلت معدلات التغير إلى مستويات غير مسبوقة، حيث زادت من 0.5 درجة مئوية إلى 1.0 درجة مئوية كل عقد، في الشتاء والصيف على التوالي، بين عامي 1900 و2008 (دوغار وساتو، 2018). وتتوقع النماذج المناخية زيادة مستمرة في درجات الحرارة وعدد الأيام الحارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدلات أسرع من المتوسط العالمي، مما يجعلها نقطة ساخنة لتغير المناخ (ليليفيلد وآخرون، 2016؛ سلمان وآخرون، 2017). من المتوقع أيضًا أن تنخفض موسمية درجات الحرارة في حوالي 90% من المنطقة وفقًا لبعض النماذج، مما يشير إلى ارتفاع أكبر في درجات الحرارة في فصل الشتاء عن درجات حرارة الصيف، خاصة في الشمال الشرقي (حامد وآخرون، 2022).

ارتفاع درجات الحرارة وتواتر موجات الحر وحدوث موجات درجات الحرارة القصوى لها آثار بعيدة المدى على الاقتصادات والسكان في هذه المنطقة الجافة والدافئة أصلا. ومن المتوقع أن يزيد خطر الوفاة بسبب الإجهاد الحراري للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا بما يصل إلى سبعة أضعاف بحلول نهاية القرن، حتى في سيناريوهات التنمية في منتصف الطريق (بورغيسي وتيسي، 2019؛ أحمد علي بور ومرادخاني، 2018).

هطول الأمطار والموارد المائية

تمتد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر

مناخات قاحلة وشبه قاحلة، وتتميز بانخفاض هطول الأمطار (بين 100 و600 ملم في المتوسط) وتقلب كبير في هطول الأمطار الزمانية المكانية (سوفوغلو وآي، 2020؛ نامدار وآخرون، 2021). يبقى التباين ضمن التوقعات الخاصة بالمنطقة. وفي حين أنه من المتوقع انخفاض هطول الأمطار في المناطق المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، إلا أنه من المتوقع حدوث زيادة في إجمالي هطول الأمطار السنوي، وهطول الأمطار الغزيرة، والفيضانات المطيرة في مناطق تشمل الخليج والصحراء وأجزاء من منطقة الساحل (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2022). تغيير اتجاهات هطول الأمطار أو تناقصها يمكن أن يعني أيضًا توقع زيادة شدة الجفاف، حيث من المتوقع أن يزداد عدد أيام الجفاف المتتالية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2022). تشهد بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بالفعل زيادات في حالات الجفاف الهيدرولوجي والزراعي والبيئي، والتي من المتوقع أن تزداد في تواترها وشدتها (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2022). ففي لبنان، على سبيل المثال، من المتوقع حدوث زيادة في تواتر ومدة حالات الجفاف بنسبة 40% تقريبًا في جميع أنحاء البلاد (وزارة البيئة، 2021). ومن المتوقع أن تؤدي هذه الزيادة في الجفاف، إلى جانب انخفاض رطوبة التربة، إلى زيادة درجات الحرارة عن طريق الحد من التبريد بالتبخر (ليليفيلد وآخرون، 2016).

يشكل الجفاف تهديدًا خطيرًا للمنطقة، التي تواجه بالفعل تحديًا كبيرًا يتمثل في ندرة الموارد المائية والإفراط في استغلالها، وتعتبر المنطقة الأكثر تعرضًا للإجهاد المائي في العالم (ديفكوتا وآخرون، 2022؛ واها وآخرون، 2017). يستغل ثلثا بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موارد المياه الجوفية لديها بمعدلات تتجاوز بكثير إعادة تغذية المياه العذبة الداخلية المتجددة (ديفكوتا وآخرون، 2022). وهذا يجعل بلدان مثل العراق والأردن ولبنان تعاني من إجهاد مائي أساسي من مرتفع إلى مرتفع للغاية، مما يزيد من تعرضها الاجتماعي والاقتصادي والهيدرولوجي لتأثيرات الجفاف وانخفاض متوسط هطول الأمطار (هوفست وآخرون، 2019).

ارتفاع درجة حرارة المحيطات وارتفاع مستوى سطح البحر والمناطق الحضرية

درجة حرارة السطح ليست سوى جزء واحد من تحديات تغير المناخ. تلعب المحيطات والبحار دورًا أكبر في تراكم الحرارة وتخزينها، حيث تمثل ما يصل إلى 90% من تراكم الطاقة بين عامي 1971 و2010 (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2014). لا يقتصر تأثير ارتفاع درجة حرارة المياه على التنوع البيولوجي ذي القيمة البيئية والثقافية والاقتصادية، مثل الشعاب المرجانية والأرصدة السمكية، فحسب، بل يساهم أيضًا في ارتفاع مستوى سطح البحر. يساهم التوسع الحراري للمحيطات، إلى جانب الخسارة المتزايدة للأنهار الجليدية والصفائح الجليدية، في ارتفاع مستوى سطح البحر، والذي سيستمر لعدة قرون، بغض النظر عن أي إجراء مناخي دولي كبير يتم اتخاذه في هذه المرحلة (كلارك وآخرون، 2016).

بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر، حيث تقع معظم المدن الكبرى والمراكز الحضرية في المنطقة ضمن مناطق ساحلية شديدة الخطورة، ويعيش 7% من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ارتفاعات أقل من خمسة أمتار فوق مستوى سطح البحر (بورغيسي وتيسي)، 2019). ويمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى زيادة خطر الطوفان والفيضانات في المناطق الساحلية، بالإضافة إلى تآكل الأراضي وتملح التربة وموارد المياه الجوفية الساحلية (فيتوسك وآخرون، 2017). كما تزيد المياه الدافئة من خطر الأعاصير المدارية وعرام العواصف، مما يؤدي إلى تفاقم آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على المناطق الساحلية (لامبيرت وآخرون، 2021). تعتبر هذه المناطق مراكز للنشاط السكاني والاقتصادي، بما في ذلك الزراعة والسياحة وصيد الأسماك. وحسب التقدير فإن نحو 20% من النطاق الحضري الساحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و24% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، وحوالي 43 مدينة ساحلية معرضة لتأثيرات ارتفاع

مستوى سطح البحر، بما في ذلك الإسكندرية والجزائر وعدن والقاهرة والدوحة ودبي والقاهرة. (لامبرت ودااليساندرو، 2022). لارتفاع مستوى سطح البحر وعرام العواصف تأثير كبير على البنية التحتية الحضرية والخدمات العامة الأساسية والقطاعات الاقتصادية، مما يؤدي إلى تعطيل إمدادات الطاقة والمياه والنقل وخدمات الرعاية الصحية والتعليم. لن تؤدي هذه الأحداث إلى زيادة ضعف المجتمعات الساحلية فحسب، بل من المحتمل أن تستنزف الموارد اللازمة للتعافي والقدرة على الصمود بعد الكوارث (لامبرت ودااليساندرو، 2022). تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار 0.5 متر (وفقًا للتقديرات العالمية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ [IPCC] لنهاية القرن) يمكن أن يؤدي إلى نزوح ما يقرب من مليوني شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بورغيسي وتيسي، 2019).

الزراعة والأمن الغذائي

يشكل تغير المناخ خطرا كبيرا على الصحة العامة

لقد كان الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مهدداً منذ فترة طويلة بسبب العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويمثل المناخ الجاف السائد، وندرة الموارد المائية، وأنماط المحاصيل غير المنتظمة، وضعف المستويات التكنولوجية والمعرفية (الافتقار إلى التكيف المناسب وطويل الأجل في التقنيات الزراعية) التحديات الرئيسية التي تواجه أنظمة إنتاج الغذاء في المنطقة (المنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED، 2009). على سبيل المثال، سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار إلى الحد من تدفق الجداول والأنهار، وإبطاء معدل تجدد المياه الجوفية، وجعل المنطقة بأكملها أكثر جفافاً. قد تؤدي زيادة تواتر الفيضانات وحالات الجفاف أيضًا إلى فشل المحاصيل والإنتاج الزراعي، فضلاً عن التأثير السلبي على إنتاج الماشية[33] بسبب الاختلافات في طول موسم الرعي ومحدودية مياه الشرب (العشا، 2010؛ وبري وفوال، 2022). وفقًا للبنك الدولي، كان في عام 2020 لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 20% من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في العالم، وهو رقم مرتفع للغاية نظرًا لحصتهم السكانية البالغة 6% (بلحاج وسليمان، 2021).

من الممكن حدوث تأثيرات إضافية غير مباشرة لتغير المناخ على الأمن الغذائي. تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مستورداً صافياً للأغذية، مما يجعلها أعلى منطقة مستوردة للغذاء في العالم. فهي تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية بتكاليف مرتفعة؛ ومن الآن فصاعدا، يعتمد الأمن الغذائي أيضا على قدرتها على الوصول إلى الغذاء من خلال الأسواق العالمية. وعليه، فبقدر ما تؤثر السيناريوهات والأحداث المناخية القاسية والمتقلبة على كبار مصدري الأغذية (على سبيل المثال، انخفاض الإمدادات الغذائية العالمية وزيادة أسعار الغذاء العالمية)، فإنها تشكل عامل خطر خارجي آخر على الأمن الغذائي لهذه المجموعة من البلدان (بورغيسي وتيسي، 2019؛ موئل الأمم المتحدة، 2019). ولن يؤدي النمو السكاني السريع إلى جانب التحضر - خاصة في دول الخليج والمشرق - إلا إلى تكثيف هذا الاعتماد (عاصي، 2021). ومن الجدير بالذكر أنه في العقود الأخيرة، حققت الحكومات تقدمًا ضئيلًا نسبيًا نحو المفاوضات التجارية الإقليمية والتكامل الاقتصادي (وارد وروكستوهل، 2017).

في نهاية المطاف، سيؤدي تغير المناخ إلى انخفاض إنتاج الغذاء، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية في المجتمعات ذات الدخل المنخفض، والمجاعة، والجوع، وإعاقة نمو الأطفال. يعاني أكثر من 50 مليون شخص بالفعل من سوء التغذية المزمن، ويعاني 21.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وهم يتركزون في الدول التي مزقتها الصراعات وبين تجمعات اللاجئين الكبيرة في المنطقة. ولم تؤد جائحة كورونا (كوفيد19-) إلا إلى تفاقم هذه الأنماط (معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة (UNU-INWEH)، 2017؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018؛ وبري وفوال، 2022). ما يجب القيام به واضح؛ أما ما يبدو أقل وضوحًا فهو كيفية المضي قدمًا في هذه الحقبة التي تتسم بتصاعد الحروب وتضاؤل الموارد.

الصحة

يشكل تغير المناخ خطرا كبيرا على الصحة

33 على سبيل المثال، بين عامي 2005 و2010، فقد الرعاة في شمال شرق سوريا أكثر من 80% من مواشيهم بسبب حالات الجفاف المتكررة.

العامة. من المرجح أن تتأثر صحة سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورفاههم نتيجة لزيادة انتشار الأمراض المعدية وغير المعدية الناجمة عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ (معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة (UNU-INWEH)، 2017). تتكون التأثيرات المباشرة من زيادة في الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الفيضانات والعواصف والجفاف والإجهاد الحراري[34]، في حين أن التأثيرات غير المباشرة تشمل انخفاض جودة الهواء، ونوعية الغذاء، وتوافر المياه وجودتها، ومسببات الأمراض المنقولة بالمياه، ونقص الغذاء، والتغيرات في توزيع ناقلات الأمراض، والآثار النفسية المرتبطة بالهجرة، والتعرض المتكرر للكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار الاجتماعي، وفقدان سبل العيش (المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2009 ، AFED؛ العشا، 2010؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2018؛ واتس وآخرون، 2015).

لقد أصبحت الأمراض المرتبطة بتغير المناخ شائعة بشكل متزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تتسبب الظواهر الجوية المتطرفة في الوفاة إما بشكل مباشر بسبب الأمراض المرتبطة بالحرارة أو بشكل غير مباشر عن طريق تفاقم الاضطرابات الطبية الحساسة للحرارة الموجودة مسبقًا. قد يؤدي ارتفاع درجة الحرارة إلى تفاقم آثار تدهور نوعية الهواء، مثل الأوزون على مستوى الأرض، وتسريع توليد المواد المسببة للحساسية المحمولة جوا، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشاكل الجهاز التنفسي. التراخوما[35] مرض مستوطن في الجزائر والمغرب وليبيا والعراق ومصر واليمن وعمان، وهو أكثر شيوعا في المناطق الأكثر جفافا التي لا تتوفر فيها خدمات الصرف الصحي الكافية. وتتسبب بكتيريا السالمونيلا والكامبيلوباكتر، والتي تتواجد بكثرة أيضًا في درجات الحرارة المرتفعة، في زيادة حالات الإسهال ومن المتوقع أن ترتفع. كما أن العديد من الأمراض الفيروسية والأمراض المنقولة بالنواقل التي كانت تشهد انخفاضًا في السابق، بدأت تعود أيضًا إلى المنطقة. ومن المتوقع أن تنتشر الأمراض المنقولة بالنواقل[36] المرتبطة بدرجات الحرارة والرطوبة، أو تعاود الظهور في المناطق التي كانت موبوءة سابقًا، أو تظهر في مناطق وبلدان جديدة. ندرة المياه، سواء من حيث الجودة أو الكمية، تزيد من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه[37]. علاوة على ذلك، فإن استخدام مياه الصرف الصحي لأغراض الري (بسبب نقص المياه) يعرض صحة المزارعين وأسرهم والمستهلكين للخطر إذا لم يتم معالجتها بشكل مناسب (سميث وآخرون، 2013؛ البنك الدولي، 2014؛ معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة (UNU-INWEH)، 2017؛ موئل الأمم المتحدة، 2019).

ومن ناحية أخرى، فإن المخاطر الصحية ليست موحدة ويمكن الشعور بها بشكل مختلف عبر المناطق الجغرافية والتركيبة السكانية المتعددة في المنطقة. وهي تختلف في نطاقها ونوعها وفقًا للعوامل البيئية المحلية، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومجموعة التدابير المؤسسية والاجتماعية والسلوكية والتكنولوجية المنفذة. الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض المرتبطة بالمناخ هم اللاجئون، والنازحون داخلياً، والفقراء، والأشخاص الذين يقيمون في الأراضي المنخفضة والمستوطنات غير الرسمية، وممارسو بعض المهن (مثل عمال البناء الذين يعملون في الهواء الطلق في ظل ظروف مناخية قاسية). وقد تتأثر بشدة النساء اللاتي يقضين قدرا كبيرا من الوقت في القيام بالواجبات المتعلقة بالصرف الصحي والمياه والنظافة، فضلا عن رعاية أفراد الأسرة المرضى. يتم تحديد التأثيرات الإجمالية على الصحة العامة والرفاهية من خلال اختلاف مستوى التعرض للتهديدات الصحية، وضعف المجتمعات المتنوعة، وقدرتها على الصمود أو

34 وفقاً لدراسة أجريت عام 2016، قد يتسبب تغير المناخ في ارتفاع درجات الحرارة في بعض مناطق الخليج العربي عن قدرة الإنسان على التكيف (بال والطاهر، 2016).

35 مرض معدي يصيب الجفون.

36 على سبيل المثال، الملاريا، والحمى، وحمى الضنك، وفيروس غرب النيل، وحمى الوادي المتصدع، وما إلى ذلك.

37 على سبيل المثال، الإسهال، والتيفوئيد، والتهاب الكبد، والدوسنتاريا، وداء الجياردیات، والبلهارسيا، وداء الليشمانيات، وداء البلهارسيات ، والكوليرا، وما إلى ذلك.

التكيف (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، AFED 2009؛ معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة (UNU-INWEH، 2017؛ موئل الأمم المتحدة، 2019).

هل هو بسبب تغير المناخ؟ هل هو بسبب الفقر؟ أم أن الأمر يتعلق بضعف البلدان النامية بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص، في مواجهة تغير المناخ؟ من المرجح أن يكون مزيجًا من هذه الديناميكيات. هناك حاجة إلى نظرة شاملة وتقييم شامل للتأثيرات المذكورة أعلاه لتحسين عملية صنع القرار والرفاهية والصحة العامة، وضمان عدم تأثير السياسات المعتمدة سلبًا على المجتمعات الأكثر ضعفًا وتهميشًا. كما أن إدراك الكيفية التي قد يؤثر بها تغير المناخ على جهود التكيف والتخفيف لإدارة هذه الأمراض والقضاء عليها أمر بالغ الأهمية لتقليل عبء الأمراض المعدية في المنطقة.

الاقتصاد

يتسبب تغير المناخ والممارسات السيئة في إدارة الخدمات البيئية في العبث فسادا في القطاعات الاقتصادية الأساسية في المنطقة. في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، انخفضت قيمة مساهمة الزراعة[38] في الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقدين الماضيين. بشكل عام، انخفض من 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001 إلى 5.4% في عام 2021 في جميع أنحاء المنطقة (بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وملفات بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2022). وما لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة على الفور، فقد تنخفض معدلات نمو البلدان بنسبة تصل إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2050 نتيجة للتداعيات المتعلقة بالمياه على الزراعة والصحة والدخل (البنك الدولي، 2022a).

من المرجح أن يكون لتغير المناخ تأثير كبير على البنية التحتية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فالبنية التحتية للنقل وأنظمة إمدادات المياه، على سبيل المثال، معرضة لزيادات متوقعة في تواتر وشدة الأيام الحارة، والأعاصير، وارتفاع مستوى سطح البحر، وما إلى ذلك (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، AFED 2009).

من ناحية أخرى، تزايدت أهمية السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك بسبب الإمكانات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تتمتع بها بلدان المنطقة. ويمكن النظر إلى هذا القطاع باعتباره محركا رئيسيا وبديلا طويل الأجل للاقتصادات الإقليمية، فضلا عن كونه مصدرا للعملات الأجنبية، ولا سيما بالنسبة للبلدان التي تعتمد اقتصاداتها على موارد الطاقة غير المتجددة أو ذات موارد الطاقة المحدودة. ومع ذلك، فإن قطاع السياحة، مثل معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى، معرض بشكل جوهري لتأثيرات تغير المناخ (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر). ويرجع ذلك إلى ارتباطه الوثيق بالجوانب الجغرافية والبيئية والثقافية للمنطقة. علاوة على ذلك، يعتبر القطاع من أكثر القطاعات استهلاكا للمياه من حيث الشرب والصرف الصحي وغيرها من الخدمات. قد يتم تغيير الوجهات والتفضيلات من خلال التغييرات المحتملة. سيكون للأحداث الجوية المتطرفة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وفيضانات المناطق الساحلية، وتآكل السواحل، وتدهور النظم البيئية تأثير ضار كبير على قطاع السياحة، مما يقلل أو يعدل الموسم السياحي، وأعداد الزوار، والدخل السياحي. قد تؤدي هذه الاضطرابات المحتملة إلى خسائر اقتصادية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على السياحة. وينعكس ذلك في مؤشر الراحة السياحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والذي من المتوقع أن ينخفض إلى مستويات ضئيلة أو سلبية في العقود المقبلة (المنتدى العربي للبيئة والتنمية، AFED 2009؛ وموئل الأمم المتحدة، 2019).

وكما ذكرنا سابقًا، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تسريع حدوث وانتشار الأوبئة والأمراض، مما يضع ضغطًا إضافيًا على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

38 تم تضمين الغابات وصيد الأسماك أيضًا في البيانات.

التي تعاني باستمرار. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب انعدام الأمن الغذائي في المنطقة، كان من المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى مليار دولار أمريكي لتقديم مساعدات فورية للأفراد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو رقم من المتوقع أن يرتفع في المستقبل (الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2013). سيستمر تغير المناخ وتداعياته الملحوظة في تفاقم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية وتعريض المجتمعات المحرومة للخطر في جميع أنحاء المنطقة (وهري وفوال، 2022).

الصراعات

يمكن أن تتفاعل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ في إثارة عدم الاستقرار السياسي أو الاضطرابات الاجتماعية أو الصراع. يتواجد تغير المناخ والصراع ضمن حلقة مفرغة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تؤدي المخاطر المناخية إلى تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها تعيق العمل المناخي والإدارة الفعالة للموارد (أحمد ورنادي، 2021؛ كوبي وآخرون، 2020). مخاطر الأمن المناخي، بما في ذلك تدمير البنية التحتية، وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض والوفيات، وانخفاض الإنتاجية، وارتفاع الطلب على الطاقة، وضعف السياحة، وزيادة سوء التغذية، والهجرة، تهدد الاستقرار والسلام والازدهار الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أحمد ورنادي، 2021؛ جد وآخرون، 2021).

لقد تم تحديد المياه منذ فترة طويلة كسبب للصراع، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من ندرة المياه. لا تزال العلاقة التجريبية بين ندرة المياه الناجمة عن المناخ والنزاعات أو عدم الاستقرار السياسي موضع خلاف، لكن بعض الأدلة تشير إلى أن الجفاف يمكن أن يكون محركًا رئيسيًا للنزاعات المسلحة واسعة النطاق، لا سيما عندما تتعرض العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية للخطر، كما رأينا في سوريا. والعراق (فيتسون وتوبي، 2017؛ مايا، 2018؛ سوفوغلو وآي، 2020). يعتبر بعض الباحثين ندرة الموارد وعدم كفاية إدارتها خلال فترة الجفاف 2007-2010 في أحواض نهر الفرات والأردن محركًا للحرب الأهلية السورية وتستمر في الظهور بشكل مماثل في بؤر الصراع الساخنة مثل اليمن (جليك، 2014؛ فيتسون وتوبي، 2017).

تعتبر الكوارث الطبيعية أيضًا مسببات للصراع، خاصة في البلدان شديدة التشرذم العرقي (شليوسنر وآخرون، 2016). وكما هو الحال مع حالات الجفاف، فإن الكوارث تدفع الصراعات من خلال آثارها على البنية التحتية وسبل العيش وتحركات السكان أو النزوح (إيستن 2015؛ ديتجيس، 2016؛ غيمير وفيريرا، 2016). ومع ذلك، فإن الأدلة على ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال محدودة.

يمكن أن تتفاعل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لتغير المناخ في إثارة عدم الاستقرار السياسي أو الاضطرابات الاجتماعية أو الصراع

الترابط بين تغير المناخ والنزوح الداخلي

وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن النزوح الداخلي، يقصد بالأشخاص النازحين داخلياً «الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين اضطروا أو أجبروا على الفرار أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، لا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار صراع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حدوداً دولية معترفاً بها من حدد الدولة» (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022). أصبح تغير المناخ والكوارث مصدر قلق أكبر، ومن الواضح أن لهما تأثيرًا كبيرًا على حركة السكان وحياة الملايين من النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم. خلال عام 2020، تسببت الكوارث والصراعات والأحداث المتعلقة بالطقس في 40.5 مليون حالة نزوح داخلي جديدة على مستوى العالم. من بين هؤلاء الأفراد، نزح 30.7 مليون شخص بسبب الكوارث الطبيعية، مقارنة بـ 9.8 مليون شخص بسبب العنف والصراع. وشكلت الكوارث المرتبطة بالطقس أكثر من 95% من إجمالي حالات النزوح المرتبطة بالكوارث (مركز رصد النزوح

وفقاً لتقرير جديد صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن تغير المناخ سوف يؤدي إلى نزوح ملايين أخرى من البشر. وبحلول عام 2050، قد يجبر هذا الأخير أكثر من 216 مليون شخص على الفرار من منازلهم، والتخلي عن سبل عيشهم وأنماط حياتهم، والانتقال إلى مواقع أكثر أمانًا

الداخلي، 2021، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021). وقد نزح أكثر من 59 مليون شخص قسراً في بلادهم في عام 2021، وما تجاوز 100 مليون شخص بحلول عام 2022، أي أكثر من ثلاثة أضعاف المستوى المسجل قبل عقد من الزمن (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022a؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022b). وفقاً لتقرير جديد صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن تغير المناخ سوف يؤدي إلى نزوح ملايين أخرى من البشر. وبحلول عام 2050، قد يجبر هذا الأخير أكثر من 216 مليون شخص على الفرار من منازلهم، والتخلي عن سبل عيشهم وأنماط حياتهم، والانتقال إلى مواقع أكثر أمانًا (البنك الدولي، 2021).

التنقل، باعتباره حجر الزاوية في حياة الناس، يتيح تنويع الدخل والأمن. لقد كان منذ فترة طويلة سمة من سمات الثقافات التقليدية في الشرق الأوسط والأراضي الساحلية المجاورة إلى الجنوب في شكلها البدوي الرعوي. منذ مئات السنين، كانت القبائل البدوية تتنقل مع مواشيها إلى مناطق تتوفر بها وفرة من الغذاء والماء. بالإضافة إلى ذلك، كان النزوح دائمًا بمثابة آلية للتكيف في مواجهة المخاطر المناخية. وفي سياق تغير المناخ، يحدث النزوح عندما يتدهور الأمن المادي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي للسكان ولا يمكن نشر المزيد من الموارد للتكيف مع الظروف المتغيرة. ومن ثم، يهدف التنقل البشري إلى زيادة الأمن الجسدي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي للفرد، مما قد يؤدي إلى آفاق جديدة وقدرة على الصمود. ومع ذلك، بسبب نقاط الضعف والمخاطر الجديدة التي يتم مواجهتها في الطريق أو في مكان الوصول، لا يتحقق دائمًا تحسين ظروف الاقامة (البنك الدولي، 2014؛ ويري وفوال، 2022).

تأثيرات تغير المناخ المذكورة أعلاه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واسعة النطاق، وقد تؤدي إلى تفاقم انعدام فرص كسب العيش، أو التسبب في النزوح، أو تجعل من الصعب على الأفراد والأسر الذين نزحوا العودة. إن التحديات الناجمة عن زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية القاسية[39] تغير قرارات التنقل الأسرية والفردية. ومن المتوقع أن تتزايد عمليات النزوح هذه، ويمكن أن يكون تغير المناخ بمثابة عامل مضاعف للتهديدات، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات الحالية وزيادة احتمال وقوع أعمال عنف. من ناحية أخرى، يختلف التأثير المباشر لتغير المناخ على التنقل البشري بناءً على نوع وشدة الأحداث والكوارث المناخية، إلى جانب الموارد المتاحة للسكان المتضررين (المنظمة الدولية للهجرة، 2009). التحديات المتزايدة في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل ندرة المياه، والبنية التحتية الضعيفة والمتضررة، والأمراض المعدية، ومختلف الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الموجودة مسبقًا، قد تؤدي حتماً إلى إراقة الدماء والصراعات، مما يجبر الناس على الفرار إلى مناطق تتمتع بقدر أكبر من الأمن المناخي والاستقرار. يعد جمع البيانات حول النزوح الناجم عن الكوارث أمرًا صعبًا بالنسبة لمنظمات المساعدة الوطنية والإقليمية والإنسانية. وقد يؤدي ذلك إلى فجوات كبيرة في فهم حجمها واتجاهاتها وتأثيراتها وإطارها الزمني. وعلى الرغم من هذه الحدود، تكشف بيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن حدوث حوالي 341,000 حالة نزوح جديدة بسبب الكوارث في عام 2020 (الشكل 10).

بما أن تغير المناخ يجعل بعض الظواهر أكثر تواتراً وتطرفاً وطويلة الأمد، فمن المتوقع أن يرتفع النزوح الداخلي داخل المناطق الريفية، ولا سيما إلى المدن، وقد يصبح أكثر ديمومة. وسوف يتضرر التكافؤ بين الجنسين نتيجة لهجرة العمالة الذكورية في الغالب في المناطق الريفية. سوف تضطر المرأة إلى تحمل مسؤوليات أكبر في العمالة المحلية والاقتصاد الأسري، مما يحرمها من الوصول إلى الدراسة، من بين أمور أخرى (علم وآخرون، 2015). علاوة على ذلك، تتعرض المرأة للخطر بسبب النزوح الناجم عن المناخ وعواقب الأحداث المناخية.

39 على سبيل المثال، هطول الأمطار الغزيرة للغاية، أو التصحر، أو الجفاف الممتد، أو ارتفاع مستوى سطح البحر، والأعاصير، أو التدهور البيئي.

الشكل 1: النازحون داخليًا بسبب الكوارث الطبيعية (2020).

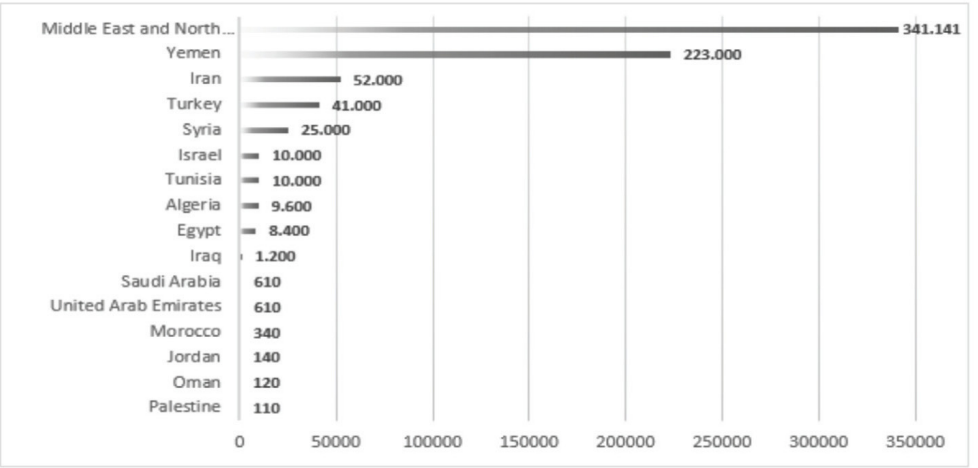

المصدر: مركز رصد النزوح الداخلي (عبر البنك الدولي)

فالنساء والفتيات، على سبيل المثال، أكثر عرضة للاتجار بالبشر والاستغلال في أعقاب الجفاف أو الفيضانات أو المجاعة بسبب تعطل شبكات الأمان المحلية وظروف المعيشة غير الآمنة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011). كما سيكون لارتفاع مستوى سطح البحر وتناقص توافر المياه تأثير على حياة سكان المناطق الساحلية المشاركين في السياحة والزراعة. المناطق الساحلية في الجزائر والمغرب ودلتا النيل وتونس هشة ومعرضة للخطر بشكل خاص (البنك الدولي، 2021).

من أجل البقاء، يستخدم سكان الريف مجموعة متنوعة من استراتيجيات التكيف، بدءًا من الاقتراض وتقليل الاستهلاك إلى تجارة الماشية والموارد الأخرى. علاوة على ذلك، عندما تكون التحويلات المالية غير كافية، يضطر المزيد من أفراد الأسرة إلى الانتقال إلى أماكن أخرى بحثًا عن فرص أفضل. العديد من العقبات، مثل الفساد، والمنافسة مع السكان المحليين، وفرص العمل المحدودة، تجعل من الصعب على المهاجرين في المناطق الحضرية العثور على عمل. علاوة على ذلك، يشكل النزوح الداخلي خطراً، حيث يشعر العديد من المهاجرين بمشاعر الدونية والغربة والاختلاف في محيطهم الحضري الجديد. ظروف السكن السيئة، وزيادة أسعار المواد الغذائية والإيجار، وضرورة إرسال التحويلات المالية إلى الوطن، كلها عوامل تضع ضغطًا كبيرًا على المهاجرين في المناطق الحضرية (ودون وآخرون، 2014).

ما الذي يجري عمله في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

كان الموقع الجغرافي لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) في شرم الشيخ عاملاً أساسيًا للتأكد من أن الاحتياجات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي محور المناقشات المالية لمؤتمر الأطراف لهذا العام. ولكن إذا ظلت الجهود الوطنية والإقليمية والدولية ضعيفة، فإن ضعف المنطقة بالنسبة لمعظم بلدانها يمكن أن يعاني من زيادة قدرها 5 درجات مئوية في متوسط درجات الحرارة السنوية وفقا للنماذج المناخية الحديثة (الإسكوا، 2022).

في حين أن الظروف الاقتصادية لبعض البلدان تسمح لها بالالتزام بمساهمات محددة وطنيا طموحة للغاية، فإن بلدان أخرى مثل لبنان وتونس، التي تنهار اقتصاداتها، ترى أن استغلال الغاز الطبيعي هو الحل للتغلب على انهيارها (مبادرة الإصلاح العربي، 2022). على سبيل المثال، تم حث مصر في مايو(ايار) 2022 على تقديم خطتها لإزالة الكربون في وقت أقرب، مع أن الدول الأكثر ثراء مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد فعلت ذلك بالفعل. يوضح الجدول 2 استراتيجيات إزالة الكربون في ثلاث دول عربية.

الجدول 1: مبادرات المناخ في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

البلدان		المبادرات
	مصر	تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050[1] قبل استضافة مصر للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف (COP27) . تشمل الاستراتيجية برامج التكيف والتخفيف في كافة القطاعات حتى عام 2050، بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 113 مليار دولار و211 مليار دولار على التوالي. تم تصميم الاستراتيجية الوطنية لمساعدة النمو الاقتصادي مع تحسين تمويل المناخ والبنية التحتية، وتعزيز البحوث في مجال التكنولوجيا الخضراء، وزيادة الوعي لمواجهة تغير المناخ، من بين أهداف أخرى.
	المملكة العربية السعودية	في أكتوبر (تشرين الأول) 2021، تم الإعلان عن الدفعة الأولى التي تضم أكثر من 60 برنامجًا ومشروعًا تساهم في تحقيق الأهداف الشاملة للمبادرة السعودية الخضراء [2]. تعمل المبادرة على زيادة اعتماد المملكة العربية السعودية على الطاقة النظيفة، وتعويض الانبعاثات، وحماية البيئة، بما يتماشى مع رؤية 2030. وتهدف أيضا إلى تحسين نوعية الحياة وحماية الأجيال القادمة. وتشمل أهدافها الرئيسية: تحقيق صافي انبعاثات صفر بحلول عام 2060 وخفض انبعاثات الكربون بأكثر من 278 مليون طن سنويًا* بحلول عام 2030، وزيادة قدرة التوليد المحلية من الطاقة المتجددة إلى 50% بحلول عام 2030، والمساهمة في خفض انبعاثات غاز الميثان العالمية بنسبة 30% كجزء من التعهد العالمي باستهلاك غاز الميثان بحلول عام 2030، وزراعة 10 مليارات شجرة على مدى العقود المقبلة، وما إلى ذلك.
	الإمارات العربية المتحدة	أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن مبادرة "صافي صفر 2050"[3] في أكتوبر (تشرين الأول) 2021. وتقودها وزارة التغير المناخي والبيئة، والتي تتعاون مع جميع الصناعات والسلطات على مختلف المستويات الحكومية المسؤولة. وتهدف المبادرة إلى تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050 من خلال تنفيذ وتطوير السياسات والاستراتيجيات والخطط في المجالات التالية: مشاريع الطاقة النظيفة، وتحلية المياه، واحتجاز الكربون وتخزينه، والنقل، والتقنيات الزراعية، والبنية التحتية، والهيدروجين الأخضر، وتجارة الكربون.

*مليون طن سنويا

[1] https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-CC/EgyptNSCC-2050-Summary-En.pdf

[2] https://www.vision2030.gov.sa/

[3] https://u.ae/en/information-and-services/environment-and-energy/climate-change/theuaesresponsetoclimatechange

وفقًا للبنك الدولي، فإن استثمار ما متوسطه 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا قد يقلل الانبعاثات في البلدان النامية بنسبة تصل إلى 70% بحلول عام 2050 ويعزز القدرة على الصمود

من ناحية أخرى، يتعين على المنطقة ككل أن تفعل المزيد. ويستلزم ذلك جمع الحكومات والمؤسسات العامة والشركات والمجتمع المدني معًا لتأمين التزامات محددة وتعاون شامل واستراتيجيات منهجية (لينارد، 2022). وفقًا للبنك الدولي، فإن استثمار ما متوسطه 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا قد يقلل الانبعاثات في البلدان النامية بنسبة تصل إلى 70% بحلول عام 2050 ويعزز القدرة على الصمود (البنك الدولي، 2022b). بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للقطاع الخاص أن يتجاهل مشاركته في هذه المبادرات. فهو مسؤول عن مساعدة المنطقة في الوصول إلى صافي انبعاثات صفرية وتحسين قدرتها على الاستعداد والاستجابة لمخاطر وصدمات تغير المناخ. لقد تم إجراء بحث حديث شارك فيه أكثر من 200 شركة[40] في المنطقة، والعديد منها يتخذ خطوات لخفض الانبعاثات، وتشجيع التكنولوجيا المنخفضة الكربون، وتوسيع مصادر الطاقة المتجددة. أظهرت النتائج أن أكثر من نصف المنظمات التي شملها المسح بدأت في إعداد تقارير

40 على سبيل المثال، ماجد الفطيم، والاتحاد، وأدنوك، وأرامكو السعودية، وأجيليتي، وأكوا باور، وسابك.

حول الشؤون البيئية والاجتماعية والحوكمة. ولكن، أعلن 12% فقط عن عزمهم تحقيق صافي انبعاثات صفرية، و6% فقط حددوا استراتيجية للقيام بذلك. هناك أيضًا نقص في سياسات الإفصاح الشفافة والمتسقة، وتحديد الأهداف القائمة على العلم، وخرائط طريق التخفيض (كيروز، 2022).

تأتي هذه النتائج فقط لتسليط الضوء على أهمية التمويل في أي مبادرة تتعلق بالمناخ. في كثير من الأحيان، كثيراً ما تكون وزارات الطاقة والبيئة والنقل والزراعة مسؤولة عن اتخاذ إجراءات أو عدم اتخاذ أي إجراء بشأن تغير المناخ. هناك وزارة مهمة واحدة تفتقر إلى المساءلة عن تغير المناخ داخل الأنظمة القطرية، وهي وزارة المالية. وهذه الأخيرة أساسية لأنها توجه الموارد إلى العمل المناخي. وهي مسؤولة عن تخطيط الميزانية وتنفيذها، فضلاً عن تعزيز الحوافز وإصلاحات السياسات ودعم الاستثمارات العامة الخضراء، من بين مسؤوليات أخرى.

نحو القدرة على الصمود مع تغير المناخ: سياسات وإجراءات التكيف

يعد تغير المناخ أزمة إنسانية، فهو يتسبب في النزوح ويجعل الحياة أكثر صعوبة بالنسبة لأولئك الذين أجبروا بالفعل على النزوح. يعيش الكثير من الناس في «البؤر الساخنة» لتغير المناخ، حيث يفتقرون إلى الموارد اللازمة للتعامل مع بيئة قاسية بشكل متزايد. وفي الوقت نفسه، نادراً ما يظهر النازحون داخلياً في الأخبار. ومن المرجح أن تكون هذه الأزمة الخفية نتيجة لعدم كفاية المساعدة الإنمائية. ومن ثم، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير وتعاون وطني وإقليمي وعالمي جريء لتعزيز القدرة على الصمود والحد من تعرض سكان المنطقة وقطاعاتها البيئية والاقتصادية للتهديدات المستقبلية التي يشكلها تغير المناخ والصدمات الاقتصادية.

أصحاب المصلحة الرئيسيين

فيما يلي قائمة بالعديد من المؤسسات والجهات الفاعلة المسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن التخفيف من تغير المناخ أو التكيف معه:

- **المؤسسات الحكومية**: الهيئات التشريعية والتنفيذية، السلطات الإقليمية والمحلية، الوزارات المعنية بالبيئة والمياه والزراعة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية وغيرها.
- **المنظمات الإقليمية والاتحادات السياسية والاقتصادية:** مثل جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، وغيرها.
- **منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية**: مثل شبكة العمل المناخي في العالم العربي (CAN-Arab World)، و**مجموعة** عمل **الإمارات للبيئة** ، ومجلس صناعات الطاقة النظيفة (CEBC) ، ومنظمة السلام الأخضر، وغيرها.
- **المنظمات الحكومية الدولية [41](IGOs) والمنظمات الدولية غير الحكومية (INGOs).**
- **التعاونيات الزراعية والنقابات وجمعيات القطاع الخاص.**

توصيات السياسات

ستشكل القرارات المتخذة الآن اقتصادات ومجتمعات دول المنطقة لعقود من الزمن. هناك حاجة إلى مجموعة متنوعة من

هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير وتعاون وطني وإقليمي وعالمي جريء لتعزيز القدرة على الصمود والحد من تعرض سكان المنطقة وقطاعاتها البيئية والاقتصادية للتهديدات المستقبلية التي يشكلها تغير المناخ والصدمات الاقتصادية

41 برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO)، والمعهد العالمي للنمو الأخضر (GGGI)، ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، والبنك الإسلامي للتنمية (IDB)، ومرفق البيئة العالمية (GEF)، وما إلى ذلك.

السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتعويض عن الخسائر وحماية الضعفاء:

المواءمة بين الأهداف البيئية والاقتصادية. ويتطلب ذلك ربط الأهداف البيئية بالسياسات الاقتصادية من خلال التنسيق بين وزارات الاقتصاد والمالية والبيئة والوزارات الأخرى ذات الصلة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2015). إن دمج الحلول الخضراء في سياسات وخطط التعافي يمكن أن يساعد في ضمان صمود النتائج الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة المخاطر المستقبلية التي يفرضها تغير المناخ والصدمات الاقتصادية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022).

إشراك أصحاب المصلحة ومشاركة جميع الأطراف الرئيسية. يمكن تحقيق ذلك من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك:

- يمكن إنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين تجمع بين الحكومة والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والفئات المهمشة لتسهيل التعاون والتشاور بشأن مبادرات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره.
- يمكن تنظيم المشاورات وجلسات الاستماع العامة لإتاحة الفرصة للأشخاص الذين عانوا من الأحداث المناخية المتطرفة والنزوح لتبادل خبراتهم ووجهات نظرهم بشأن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
- يمكن تطوير برامج بناء القدرات لتمكين أصحاب المصلحة من المشاركة بفعالية في تخطيط وتنفيذ مبادرات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.
- يمكن تطوير حملات توعية لتثقيف أصحاب المصلحة حول تغير المناخ وتأثيراته على مجتمعاتهم.
- ينبغي وضع استراتيجيات لضمان إشراك المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويمكن أن يشمل ذلك تطوير برامج ومبادرات مستهدفة تلبي احتياجاتهم وأولوياتهم المحددة، ومواد اتصال يسهل الوصول إليها وتوفير دعم إضافي لتمكينهم من المشاركة الكاملة.

بشكل عام، تعد مشاركة أصحاب المصلحة ومشاركة جميع الأطراف الرئيسية أمرًا بالغ الأهمية للتكيف الفعال مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وينبغي بذل الجهود لضمان إشراك جميع المجموعات في عمليات صنع القرار.

الاستثمار في البنية التحتية الخضراء والمرنة. إن الاستثمار في البنية التحتية الخضراء يساعد المدن والبلدات على الازدهار، ويقلل من الآثار البيئية السلبية، ويرفع مستوى رفاهية الناس. تكثر فرص الاستثمار الأخضر في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك المباني الخضراء، والنقل، وإدارة النفايات (تحويل النفايات إلى طاقة)، وإمدادات المياه والصرف الصحي (معالجة مياه الصرف الصحي). يمكن لممارسات واستراتيجيات البنية التحتية الخضراء أن تساعد المجتمعات في الاستعداد لآثار تغير المناخ وإدارتها. على سبيل المثال، يمكن التحكم في الفيضانات باستخدام ممارسات قائمة على التسرب، والاستعداد للجفاف عن طريق امتصاص المياه في مكان سقوطها، وزراعة الأشجار، كما أن بناء الأسطح الخضراء يمكن أن يساعد في تقليل تأثير الحرارة، وتقليل استهلاك الطاقة في المبنى عن طريق خفض درجات الحرارة الداخلية وتظليل أسطح المبنى، من بين أمور أخرى.

جعل التمويل والتكنولوجيا خضراء. يمكن إيلاء الأفضلية للتمويل الأخضر من خلال

تغيير الأطر القانونية للدول، ووضع حوافز مالية عامة، وزيادة التمويل الأخضر من القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي، وتوسيع استخدام السندات والقروض الخضراء، وما إلى ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تعزيز الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والخضراء واستخدامها (استخدام الطاقة المتجددة، وأجهزة توفير المياه والطاقة، والممارسات الزراعية المستدامة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وما إلى ذلك) أمر متكامل وضروري للتقدم نحو الاستدامة.

تطوير أنظمة الإنذار المبكر وإدارة مخاطر الكوارث. هذه الأمور بالغة الأهمية للاستعداد والاستجابة بكفاءة للكوارث على المدى القصير، بما يتوافق مع المراحل الأولى من التنقل البشري. فهي تمكن قطاع الأعمال والعمال والسلطات ذات الصلة من الاستعداد والاستجابة بسرعة، مما يمنع تكبد الخسائر البشرية والبيئية والاقتصادية (منظمة العمل الدولية، 2022). يمكن تقاسم مسؤولية إدارة مخاطر الكوارث بين الحكومة المركزية والكيانات دون الوطنية، اعتمادا على السياق والإطار القانوني لكل بلد. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت العديد من المنظمات الإقليمية والدولية بوضع أطر وأحكام لإدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث (ASDRR). تتحمل الحكومات الوطنية أيضًا مسؤولية تطوير وتنفيذ خططها الخاصة لإدارة مخاطر الكوارث، والتي ينبغي أن تتضمن التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة في القطاع الخاص. تشكل أنظمة الإنذار المبكر عنصرا أساسيا في إدارة مخاطر الكوارث، لأنها تمكن من الاستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب للكوارث المحتملة. يمكن أن تشمل هذه الأنظمة أنواعًا مختلفة من أنظمة المراقبة والتنبيه، مثل مراقبة الطقس، وأنظمة الإنذار المبكر بالزلازل، وأنظمة الإنذار بالفيضانات. وينبغي على الحكومات أن تستثمر في تطوير وصيانة مثل هذه الأنظمة، وكذلك في تدريب السلطات ذات الصلة وفرق الاستجابة، لضمان قدرتها على الاستجابة بفعالية للكوارث وتقليل تأثيرها على حياة البشر والبيئة والاقتصاد.

تنويع الاقتصادات الريفية. سواء في القطاع الزراعي أو غير الزراعي، فإن تنويع الاقتصاد الريفي لديه إمكانات كبيرة للحد من الفقر وتنويع الدخل، وتعزيز استراتيجيات التكيف في مواجهة التغيرات البيئية، وتحسين الأمن الغذائي وسبل العيش للأسر الريفية (منظمة الأغذية والزراعة، 2014؛ منظمة العمل الدولية، 2019). لكن، لا بد من معالجة العديد من العوائق، بما في ذلك محدودية الوصول إلى التمويل، وعدم كفاية البنية التحتية، وضعف المؤسسات. وبذلك، فإن تحقيق تنويع الاقتصاد الريفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتطلب نهجا متعدد الأوجه يعالج العديد من التحديات، بما في ذلك: 1) تحسين الوصول إلى التعليم والتدريب لبناء رأس المال البشري وزيادة المهارات والمعرفة لدى سكان الريف؛ 2) تحسين الاتصال، لا سيما من خلال اعتماد التقنيات الرقمية، يمكن أن يسهل الوصول إلى الأسواق والمعلومات والخدمات، ويتيح تطوير مصادر جديدة للدخل؛ 3) الاستثمار في البنية التحتية المادية والرقمية، بما في ذلك الطرق الريفية وإمدادات المياه والكهرباء والاتصال بالإنترنت؛ 4) تشجيع الزراعة الموجهة نحو السوق والمؤسسات غير الزراعية لخلق فرص عمل وزيادة الدخل؛ 5) تشجيع تنمية القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال السياسات التي تقلل من الحواجز البيروقراطية أمام تأسيس الأعمال التجارية وتنميتها؛ 6) دعم الابتكار وريادة الأعمال في المناطق الريفية، بما في ذلك من خلال إنشاء حاضنات ومسرعات

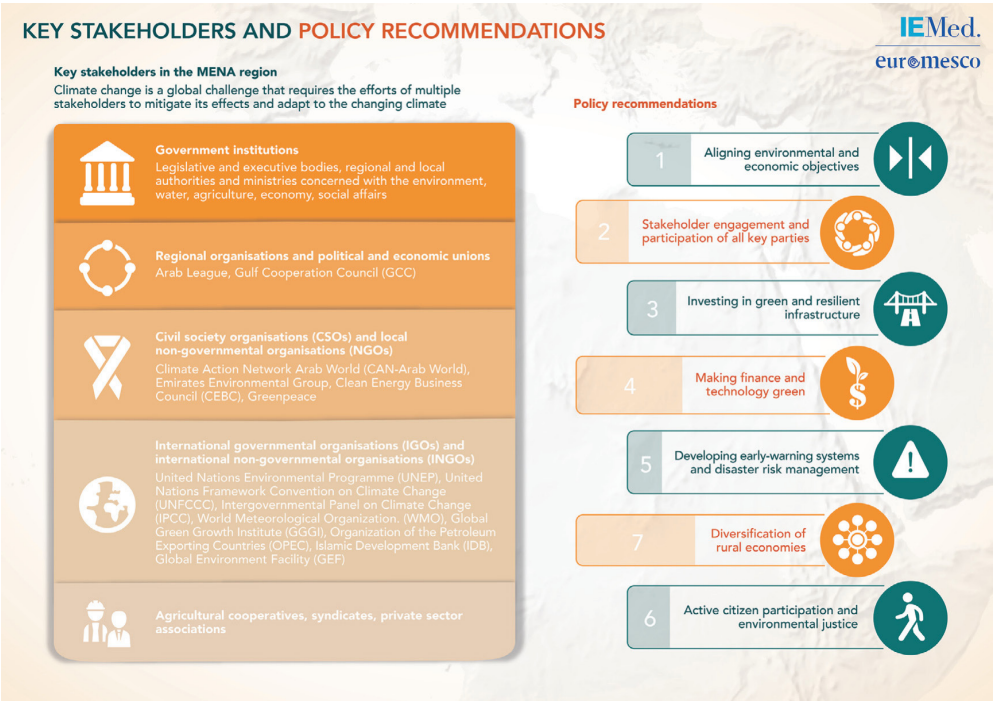

الأعمال؛ 7) تشجيع استخدام الممارسات الزراعية المستدامة لتحسين الإنتاجية والقدرة على مواجهة التغيرات البيئية؛ 8) تعزيز الوصول إلى التمويل، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية؛ 9) بناء قدرات المؤسسات المحلية لدعم تنمية الاقتصاد الريفي. من خلال اتباع هذه الاستراتيجيات، تستطيع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستفادة من إمكانات تنويع الاقتصاد الريفي للحد من الفقر، وزيادة الأمن الغذائي وسبل العيش، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات البيئية والاقتصادية.

التعافي الشامل من الكوارث. يجب أن تركز سياسات التحفيز والسياسات المستهدفة المصممة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والبيئية بقوة على خلق فرص عمل طويلة الأجل وعالية الجودة. التعافي الذي لا يترك أحداً يتخلف عن الركب يتطلب تنفيذ أنظمة الحماية الاجتماعية وتدابير تعزيز المهارات (التدريب على المهارات) للتخفيف من الآثار القاسية المحتملة على القطاعات والأفراد الأكثر تضرراً (منظمة العمل الدولية، 2018).

العدالة والمواطنة البيئية. يستلزم ذلك زيادة وصول المواطنين إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار، فضلاً عن زيادة الوصول إلى العدالة والمساءلة في الحالات التي يكون فيها للفساد وإساءة استخدام السلطة وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة تأثير سلبي على الاقتصاد والمجتمع والبيئة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022). ينبغي على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز الشفافية والوصول إلى المعلومات من خلال زيادة وصول الجمهور إلى المعرفة والبيانات البيئية، وتسهيل النهج التشاركي في صنع القرار. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التواصل الحكومي الفعال، ومن خلال المشاورات العامة وجلسات الاستماع والآليات المماثلة التي تسمح للمواطنين بتقديم تعليقاتهم ومدخلاتهم بشأن السياسات والمشاريع المقترحة. ينبغي

أن يتمتع المواطنون بإمكانية الوصول إلى الموارد القانونية والقدرة على التماس العدالة عندما تُنتهك حقوقهم البيئية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تعزيز أو إنشاء أنظمة قضائية مستقلة وتوفير المساعدة القانونية لأولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها. وينبغي تعزيز الرقابة والمساءلة وآليات الرصد والإبلاغ عن ممارسات الإدارة البيئية. يمكن أن يشمل ذلك إنشاء هيئات تنظيمية بيئية مستقلة ووضع متطلب لعمل تقييمات الأثر البيئي للمشاريع الكبرى. وبشكل أساسي، يعد تعزيز العدالة والمواطنة البيئية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن يكون للمواطنين صوت

فـي القـرارات التـي تؤثـر علـى بيئتهـم ومجتمعهـم واقتصادهـم. ومـن المهـم أن تعمـل الحكومـات علـى

خلـق بيئــة تمكينيــة تعـزز الشـفافية والمشــاركة والمســاءلة والتثقيـف والتوعيــة البيئيــة.

المراجع

المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED. 2009). البيئة العربية: تغير المناخ، تأثير تغير المناخ على الدول العربية.

المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED. 2017). البيئة العربية في 10 سنوات؛ صعب، ن.، (محرر).

أحمد ورناد. (2021). التعافي الاقتصادي المستجيب للمناخ: فرص ما بعد الوباء في بلاد الشام. البنك الدولي.

أحمد ليبور، أ.، ومرادخاني، إتش. (2018). تصاعد خطر الوفيات الناجمة عن الإجهاد الحراري بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. البيئة الدولية، 117، 215-225.

علم، م.، بهاتيا، ر.، وماوبي، ب. (2015). المرأة وتغير المناخ: التأثير والوكالة في حقوق الإنسان والأمن والتنمية الاقتصادية. معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن.

مبادرة الإصلاح العربي. (2022). مؤتمر COP27: ما الذي على المحك بالنسبة للناشطين، وتمويل المناخ، والخسائر والأضرار؟ تقرير المؤتمر.

عاصي، واي. م. (2021). تغير المناخ في العالم العربي: تهديد وجودي في منطقة غير مستقرة. المركز العربي، واشنطن العاصمة.

بلحاج، ف.، وسليمان، آيات. (2021). تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مشكلة تتعلق بالأمن الغذائي، ولكن هناك طرق لمعالجتها. الشرق الأوسط.

بورغيسي، س.، وتيسي، إي. (2019). تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المخاطر البيئية والآثار الاجتماعية والاقتصادية وتحديات السياسات في المستقبل. الكتاب السنوي للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، 2019، 289-292.

كلارك بي. يو.، شاكون، جي. دي.، ماركوت، س. أ.، ميكس، أ. سي.، إيبي م.، كولب، س.، ليفرمان، أ.، ميلن ج. أ.، بفيستر، بي. ل.، سانتر، ب. د.، شاراغ، د. بي.، سولومون، س.، ستوكر، ت. ف.، شتراوس، بي. إتش.، ويفر، أ. جي.، وينكلمان، ر.، آرتشر، د.، بارد، إي.، غولدنر، أ.، ... وبلاتنر، ج.-ك. (2016).. عواقب سياسة القرن الحادي والعشرين على المناخ وتغير مستوى سطح البحر لعدة آلاف من السنين. تغير المناخ في الطبيعة، 6(4)، 360-369. أخذت من: https://doi.org/10.1038/nclimate2923

كليمنت، فيفيان، كانتا كوماري ريجود، أليكس دي شربينين، بريان جونز، سوزانا أدامو، جاكوب شوي، نيان صادق، وإلهام شباهات. (2021) جراوندسويل الجزء الثاني: العمل على الهجرة الداخلية بسبب المناخ. البنك الدولي.

ديتجيس، أ. (2016). الظروف المحلية للعنف المرتبط بالجفاف في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: دور البنية التحتية للطرق والمياه. مجلة أبحاث السلام، 53(5)، 696-710.

ديفكوتا، م.، سينغ، واي.، ييجيزو، واي. أ.، باشور، آي.، مصدق، ر.، ومرابط، ر. (2022). الزراعة المحافظة على الموارد في الأراضي الجافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الاتجاه الماضي والفرص الحالية والتحديات والتوقعات المستقبلية. التقدم في الهندسة الزراعية، 172، 253-305.

دوجار، م. م.، وساتو، ت. (2018). تحليل الاتجاهات المناخية والأنماط الرئيسية لتقلبات المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجلة البحوث الجيوفيزيائية: الأجواء، 123(23)، 13-074.

إيستن، جي. (2016). وقود على النار: الكوارث الطبيعية ومدة الصراع المدني. التفاعلات الدولية، 42(2)، 322-349.

العشا، ب. أو. (2010). رسم خرائط تهديدات تغير المناخ وتأثيراتها على التنمية البشرية في المنطقة العربية. المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية.

الإسكوا. (2022). احتياجات وتدفقات التمويل المناخي في المنطقة العربية .E/ESCWA/CL1 .CCS/2022/Policy Brief.1

الفاو. (2014). تعزيز التنويع الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق في المناطق الريفية من أجل زيادة القدرة على التكيف مع تقلبات أسعار الأغذية. أخذت من: https://www.fao.org/3/ i3574e/i3574e.pdf

فيتلسون، إي.، وتوبي، أ. (2017). محرك رئيسي أم متغير وسيط؟ تغير المناخ والمياه والأمن في الشرق الأوسط. التغير البيئي العالمي، 44، 39-48.

غيمير، ر.، وفيريرا، س. (2016). الفيضانات والنزاعات المسلحة. اقتصاديات البيئة والتنمية، 21(1)، 23-52.

جليك، بي. إتش. (2014). المياه والجفاف وتغير المناخ والصراع في سوريا. الطقس والمناخ والمجتمع، 6(3)، 331-340.

حامد، م. م.، نشوان، م. س.، وشهيد، س. (2022). التغيرات المتوقعة في المؤشرات المناخية الحيوية الحرارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بموجب اتفاقية باريس للمناخ. البحوث البيئية العشوائية وتقييم المخاطر، 1-18.

هوفست، ر. دبليو.، ريج، بي.، وشليفر، ل. (2019). 17 دولة، تؤوي ربع سكان العالم، تواجه إجهادًا مائيًا مرتفعًا للغاية.

مركز رصد النزوح الداخلي (2021) . (IDMC). النزوح الداخلي في ظل مناخ متغير.

منظمة العمل الدولية. (2019). التنويع الاقتصادي للاقتصاد الريفي: العمل اللائق في الاقتصاد الريفي. أخذت من: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_dialogue/--- sector/documents/publication/wcms_437176.pdf

منظمة العمل الدولية. (2022). أهمية أنظمة الإنذار المبكر في الحد من مخاطر الكوارث. أخذت

مـن: https://www.ilo.org/global/topics/employment-promotion/recovery-and-reconstruction/WCMS_858123/lang--en/index.htm

الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بتغيـر المنـاخ (2014). (IPCC). . تغيـر المنـاخ 2014: التأثيـرات والتكيـف وقابليـة التأثـر. الجـزء أ: الجوانـب العالميـة والقطاعيـة. مسـاهمة فريـق العمـل الثانـي فـي تقريـر التقييـم الخامـس للهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بتغيـر المنـاخ (سـي. ب. فيلـد، فـي. ر. بـاروس، د. جـي. دوكـن، ك. جـي. مـاخ، م. د. ماسـتراندريا، ت. إي. بيليـر، م. تشـاترجي، ك. ل. إيبـي، واي. أو. إسـترادا، ر. سـي. جينوفـا، ب. جيرمـا، إي. س. كيسـل، أ. ن. ليفـي، س. مـاك كراكـن، بـي. ر. ماسـتراندريا، و ل. ل. وايـت، محـرر ون.). مطبعـة جامعـة كامبـردج

الهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بتغيـر المنـاخ (2022) ..(IPCC) . تغيـر المنـاخ 2022: التأثيـرات والتكيـف وقابليـة التأثـر. مسـاهمة فريـق العمـل الثانـي فـي تقريـر التقييـم السـادس للهيئـة الحكوميـة الدوليـة المعنيـة بتغيـر المنـاخ [إتـش. أو. بورتنـر، د. سـي. روبرتـس، م. تيغنـور، إي. س. بولوكزانسـكا، ك. مينتنبيـك، أ. أليجريـا، م. كريـج، س. لانجسـدورف، س. لوشـكي، فـي. مولـر، أ. أوكيـم، ب. راما (محـرر ون)] مطبعـة جامعـة كامبـردج. مطبعـة جامعـة كامبـردج، كامبـردج، المملكـة المتحـدة ونيويورك، نيويـورك، الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، 3056 صفحـة، doi:10.1017/9781009325844.

المنظمـة الدوليـة للهجـرة. (2009). خلاصـة وافيـة لأنشـطة المنظمـة الدوليـة للهجـرة فـي مجـال الهجـرة وتغيـر المنـاخ والبيئـة.

جيـد، ت.، فراجاسـي، س. ر.، كنوتسـون، سـي.، هايـز، م. جـي.، فـراج، م. ب.، وول، ن.، ماكدونيـل، ر. (2021). معاييـر إدارة الجفـاف: هـل تديـر منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا المخاطـر أم الأزمـات؟ مجلـة البيئـة والتنميـة، 30(1)، 3-40.

كيـروز، م. (2022). يجـب أن تكـون منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا رائـدة فـي العمـل المناخـي والسـعي إلـى تحقيـق صافـي انبعاثـات صفـر. هـا هـي الطريقـة. المنتـدى الاقتصـادي العالمـي.

كوبـي فـي.، بهنسـي م.، إيليـا أ.، جريلاكيـس م.، تورهـان إي. (2020). الأمـن الإنسـاني. فـي: التغيـر المناخـي والبيئـي فـي حـوض البحـر الأبيـض المتوسـط – الوضـع الحالـي والمخاطـر للمسـتقبل. تقريـر التقييـم الأول للبحـر الأبيـض المتوسـط [كرامـر دبليـو، جويـوت جيـه، مارينـي ك (محـرر ون)]. الاتحـاد مـن أجـل المتوسـط، UNEP/MAP، Plan Bleu، مرسـيليا، فرنسـا، الصفحـات 515-538، doi:10.5281/zenodo.7216161

لامبـرت، ل. أ.، محمـود، أ.، ومصطفـى، إتـش. (2021). تغيـر المنـاخ، والمخاطـر الإنسـانية، والاسـتقرار الاجتماعـي والسياسـي علـى طـول خليـج عـدن: اسـتنباط الخبـراء لحالـة الصومـال واليمـن. فـي مؤتمـر الجمعيـة العامـة للاتحـاد الأوروبـي لعلـوم الأرض، EGU21-7575. https://meetingorganizer.copernicus.org/EGU21/EGU21-7575.html

لامبـرت، ل. أ.، داليسـاندرو، سـي. (2023). ارتفـاع مسـتوى سـطح البحـر وتحـدي الأمـن القومـي المتمثـل فـي التكيـف الحضـري المسـتدام فـي الدوحـة والمـدن السـاحلية العربيـة الأخـرى. فـي: كوكريـن، ل.، الحبابـي، ر. (محـرر ون) التنميـة المسـتدامة فـي قطـر. دراسـات الخليـج، المجلـد 9. سـبرينغر. أخـذت مـن:: https://doi.org/10.1007/978-981-19-7398-7_9

ليليفيلـد، جـي.، هادجينيكـولاو، بـي.، كوسـتوبولو، إي.، تشـينويث، جـي.، إل مايـر، م.، جياناكوبولـوس،

سي.، هانيدس، سي.، لانج، م. أ.، تانارت، م.، تيريليس، إي.، وزوبلاكي، إي. (2012). تغير المناخ وتأثيراته في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. التغير المناخي، 114، 667-87.

ليليفيلد، جي.، هادجينيكولاو، بي.، كوستوبولو، إي.، تشينويث، جي.، إل مايير، م.، جياناكوبولوس، سي.، ... وزوبلاكي، إي. (2012). تغير المناخ وتأثيراته في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. التغير المناخي، 114(3)، 667-687.

لينارد، سي. (2022). أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022: معالجة تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تحسين التعاون الإقليمي. مركز بروكسل الدولي.

مايا، ر. (2018). تغير المناخ يشعل الصراع. رابطة أعمال العمل المناخي. أخذت من: https:// cabaus.org/2018/05/21/climate-changebrews-conflict

وزارة البيئة. (2021). حالة البيئة في لبنان وآفاق المستقبل: تحويل الأزمات إلى فرص. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أخذت من https://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library/soer-report---lebanon-state-of-theenvironment-and-future-outloo.html

نامدار، ر.، كرامي، إي، وكيشفارز، م. (2021). تغير المناخ والضعف: حالة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. 794 ، (11)10، ISPRS.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2015). نحو النمو الأخضر؟: تتبع التقدم. دراسات النمو الأخضر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أخذت من: https://doi.org/10.1787/9789264234437-en

بال، جي. س.، والطاهر، إي. أ. (2016). من المتوقع أن تتجاوز درجة الحرارة المستقبلية في جنوب غرب آسيا عتبة القدرة البشرية على التكيف. تغير المناخ الطبيعي، 6(2)، 197-200.

سلمان، س. أ.، شاهد، س.، إسماعيل، ت.، تشونغ، إي. س.، والعبادي، أ. م. (2017). الاتجاهات طويلة المدى لدرجات الحرارة القصوى اليومية في العراق. أبحاث الغلاف الجوي, 198, 97-107.

شليوسنر، سي. ف.، دونجيس، جي. ف.، دونر، ر. في.، وشيلنهوبر، إتش. جي. (2016). تتعزز مخاطر الصراع المسلح بفعل الكوارث المرتبطة بالمناخ في البلدان المجزأة عرقيا. وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم، 113(33)، 9216-9221.

سميث، جي.، مان، ر.، حداد، د.، بولاك، س.، كوريلو، إي.، وبروكر، س. (2013). الأطلس العالمي للتراخوما. المبادرة الدولية للتراخوما.

سوفو أوغلو، إي، وأي، أ. (2020). العلاقة بين تغير المناخ وعدم الاستقرار السياسي: حالة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (1985: 01-2016: 12). أبحاث العلوم البيئية والتلوث، 27(12)، 14033-14043.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). التكيف مع تغير المناخ في الدول العربية: أفضل الممارسات والدروس المستفادة من تجارب البلدان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022). تقرير التنمية الإنسانية العربية 2022: توسيع فرص التعافي الشامل والمرن في حقبة ما بعد جائحة كورونا. أخذت من: https://www.undp.org/lebanon/publications/2022-arab-human-development-report-expanding-opportunities-inclusive-and-resilient-recovery-post-covid-era

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022a). تحويل مجرى النزوح الداخلي: نهج إنمائي للحلول.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2022b). لا يمكن للمساعدات الإنسانية وحدها أن تتغلب على المستويات القياسية للنزوح الداخلي. أخذت من: https://www.undp.org/press-releases/humanitarian-aid-alone-cannot-overcome-record-levels-internal-displacement

برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2011). المرأة في الخطوط الأمامية لتغير المناخ: المخاطر والآمال المتعلقة بالنوع الاجتماعي. تقييم الاستجابة السريعة.

موئل الأمم المتحدة. (2019). العمل المناخي المحلي في المنطقة العربية: الدروس المستفادة والطريق إلى الأمام. المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2021). تغير المناخ والنزوح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المائدة المستديرة الأكاديمية الثالثة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – تقرير النتائج.

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. (2013). تقرير الأهداف الإنمائية للألفية العربية: مواجهة التحديات والتطلع إلى ما بعد عام 2015.

معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة (UNU-INWEH) (2017).. آثار تغير المناخ على الصحة في المنطقة العربية: دراسة حالة عن أمراض المناطق المدارية المهملة.

فيتوسيك، بارنارد، بي. ل.، فليتشر، سي. إتش.، فريزر، ن.، إريكسون، ل.، وستورلاتزي، سي. د. (2017). تضاعف وتيرة الفيضانات الساحلية خلال عقود بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر. التقارير العلمية، 7(1)، 1399-1399. أخذت من: https://doi.org/10.1038/s41598-017-01362-7

واها، ك.، كرومينـاور، ل.، آدامز، س.، آيش، في.، بارش، ف.، كومو، د.، شلوسنر، سي. ف. (2017). آثار تغير المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وانعكاساتها على الفئات السكانية الضعيفة. التغير البيئي الإقليمي، 17(6)، 1623-1638.

وارد، سي.، وروكستوهل، س. (2017). ندرة المياه وتغير المناخ والصراع في الشرق الأوسط: تأمين سبل العيش وبناء السلام. بلومزبري للنشر.

واتس، ن.، أدجير، دبليو. ن.، أجنولوتشي، بي.، بلاكستوك، جي.، بارياس، بي.، كاي، دبليو.، كوستيلو، أ. (2015). الصحة وتغير المناخ: استجابات السياسات لحماية الصحة العامة. The lancet، 386(10006)، 1861-1914.

ويـري، ف.، وفـوال، ن. (2022). التأثيـرات المناخيـة المتتاليـة فـي الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا: التكيـف مـن خـلال الحوكمـة الشـاملة. مؤسسـة كارنيغـي للسـلام الدولـي.

وودون، كوينتين، أندريـا ليفيرانـي، جـورج جوزيـف، وناتالـي بوغنـو، (2014). تغيـر المنـاخ والهجـرة: أدلـة مـن الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. البنـك الدولـي. 2-9971-8213-0-978/doi:10.1596.

البنك الدولي. (2014). اخفضوا الحرارة: مواجهة الوضع المناخي الجديد.

البنـك الدولـي ومنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة. (2021). ملفـات بيانـات الحسـابات القوميـة للبنـك الدولـي ومنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة. أخـذت مـن: https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?end=2021&locations=1A&start=2001

البنك الدولي. (2022a). عالية وجافة: تغير المناخ والمياه والاقتصاد.

البنـك الدولـي. (2022b). بوسـع البلـدان أن تخفـض الانبعاثـات بنسـبة 70% بحلـول عـام 2050 وأن تعـزز قدرتهـا علـى الصمـود مـن خـلال اسـتثمارات سـنوية تبلـغ 1.4% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي.

قائمة المختصرات

AFED	المنتدى العربي للبيئة والتنمية
AMIF	صندوق اللجوء والهجرة والاندماج
AQIM	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
AU	الاتحاد الأفريقي
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
CDC	مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها
CLICIM	تغير المناخ الناجم عن الهجرة
COP	مؤتمر الدول الأطراف لتغير المناخ
COP16	مؤتمر الدول الأطراف السادس عشر لتغير المناخ
COP27	مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
CSOs	منظمات المجتمع المدني
DHS	المسح الديموغرافي والصحي
DRMKC	مركز المعرفة لإدارة مخاطر الكوارث
DTR	نطاق درجة الحرارة النهاري
EC	المفوضية الأوروبية
EACH-FOR	الجمعية المصرية للتغيير وحرية الحقوق
ESG	البيئية والاجتماعية والحوكمة
ESCWA	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا
EU	الاتحاد الأوروبي
EUTF	الصندوق الائتماني لحالات الطوارئ للاتحاد الأوروبي من أجل أفريقيا
EVI	مؤشر الضعف البيئي المعزز للغطاء النباتي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GHG	غازات الدفيئة
GIA	الجماعة الإسلامية المسلحة
GSPC	الجماعة السلفية للدعوة والقتال
Guiding Principles	المبادئ التوجيهية
ILO	منظمة العمل الدولية
IDMC	مركز رصد النزوح الداخلي
IDPs	النازحون داخليا

IFRC	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
IGO	منظمة حكومية دولية
ILMPS	الدراسات الاستقصائية المتكاملة لسوق العمل
INGO	منظمة غير حكومية دولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IPCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
IPCCC	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ
JRC	مركز الأبحاث المشترك
KCMD	مركز المعرفة حول الهجرة والديموغرافيا
LMPS	الدراسات الاستقصائية المتكاملة لسوق العمل
LOGIT	الانحدار اللوجستي
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MFF	الإطار المالي المتعدد السنوات
MOE	وزارة البيئة
NDCs	المساهمات المحددة وطنيا
NDICI-GE	أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي – أوروبا العالمية
NGOs	المنظمات غير الحكومية
NSIA	الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OLS	المربعات الصغرى العادية
PDD	منصة النزوح في حالات الكوارث
SLR	ارتفاع مستوى سطح البحر
THAM	إدارة الهجرة المؤقتة والدائرية
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNU-INWEH	معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة
WB	البنك الدولي
WIS	نظم المعلومات والإنذار

euromesco
Policy Study

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union